المجلس التنفيذي

الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-15 سبتمبر/أيلول 2022

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2022

الوثيقة: EB 2022/136/R.7

بند جدول الأعمال: 5(ب)

التاريخ: 5 أغسطس/آب 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنجليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: الفعالية الإنمائية في عقد العمل: تحديث لإطار الفعالية الإنمائية في الصندوق EB 2021/134/R.24؛ سياسة إعادة هيكلة المشروعات في الصندوق EB 2018/125/R.37/Rev.1

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2022.

الأسئلة التقنية:

Chitra Deshpande
مستشارة رئيسية، النتائج والموارد
شعبة سياسات العمليات والنتائج
البريد الإلكتروني:c.deshpande@ifad.org

Dimitra Stamatopoulos
أخصائية السياسات والنتائج
البريد الإلكتروني: d.stamatopoulos@ifad.org

جدول المحتويات

موجز تنفيذي **ii**

أولا - مقدمة **1**

ثانيا – النتائج الإنمائية – المستوى الثاني **2**

ثالثا – الأداء على مستوى العمليات والمنظمة - المستوى الثالث **7**

ألف – تعبئة الموارد 7

باء– تخصيص الموارد 8

جيم- استخدام الموارد 9

دال – تحويل الموارد 14

رابعا – المضي قدما في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق **16**

الملاحق

الملحق الأول - إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

الملحق الثاني - القائمة المنسقة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة الصادرة عن البنك الدولي

الملحق الثالث - سجل قياس القيمة مقابل المال

الملحق الرابع - ضمان الجودة من أجل فعالية إنمائية أفضل واستدامة الفوائد

الملحق الخامس - التقرير السنوي عن تنفيذ خطة عمل إدارة المعرفة

الملحق السادس - تعميم قضايا البيئة والمناخ، والمنظور الجنساني، والتغذية والشباب

الملحق السابع - تقرير مرحلي عن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

الملحق الثامن - أداء المشروعات المُنجزة: التوجه على المدى الطويل

الملحق التاسع – لمحة عامة عن التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

الملحق العاشر - المنهجية

موجز تنفيذي

1- يتسم الأداء خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بالإيجابية عموما، مع استيفاء نحو ثلثي مؤشرات إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أو تجاوزها، وعدم تحقيق الثلث المتبقي للأهداف بسبب جائحة كوفيد-19، وقيود السيولة والآثار القصيرة الأمد للإصلاحات المؤسسية.

2- **وقدّم الصندوق مساهمة كبيرة لتحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة**، بحيث ازداد دخل ما يُقدر بـ 77.4 مليون شخص من السكان الريفيين، مما كان له أثر كبير على إنتاجهم، وعلى الوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود والأمن الغذائي. وتحسن الأداء عند الإنجاز مقارنة بفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، بما يحقق أو يتجاوز أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد من حيث إدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، والإنجاز العام للمشروعات، والفعالية والمساواة بين الجنسين. ودعمت مشروعات الصندوق الإنتاج والوصول إلى الأسواق، مع بناء قدرة السكان الريفيين الفقراء على الصمود في وجه تغير المناخ. وفي البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، تكون التحسينات، مقارنة بفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، أكثر وضوحا بصورة عامة، وذلك بفضل تنفيذ استراتيجية الصندوق المتعلقة بالأوضاع الهشة طوال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

3- **وعلى الرغم من الأداء القوي في مجال الأمن الغذائي، فإن التغذية هي من المجالات التي تتطلب فيها النتائج وقتا إضافيا للتبلور**، نظرا إلى أن الصندوق لم يبدأ بتعميم التغذية بصورة منهجية سوى في عام 2019. وعند الإنجاز، تحسنت المجالات الأضعف تقليديا مثل الكفاءة والاستدامة وتوسيع النطاق، لكنها لم تحقق بعد أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويقوم الصندوق بتنفيذ خطط عمل مخصصة لتحسين الأداء في هذه المجالات الأضعف. وتعتبر النتائج على مستوى الحصائل غير كافية بعد من حيث العدد والجودة لتحديد التوجه وتقدير تحقيق الأهداف بدقة. وسيستمر الصندوق في المتابعة وتوفير الدعم لوحدات إدارة المشروعات من خلال برنامج تعزيز المهارات التابع لأكاديمية العمليات، وخطة عمل الرصد والتقييم والتكيف والتعلم من أجل تعزيز القدرات وتحسين جودة الإبلاغ. وأثّرت جائحة كوفيد-19 وقيود السيولة سلبا في نطاق الوصول وفي حصائل ونواتج محددة على مستوى المشروعات.

4- **وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، أنجز الصندوق برنامج القروض والمنح الأعلى تمويلا في تاريخه بقيمة 3.46 مليار دولار أمريكي**، مما تُرجِم بـ 78 مشروعا استثماريا جديدا، منها عمليتان إقراضيتان إقليميتان، في 74 بلدا، و71 منحة. وبلغ معدل التمويل المشترك 1:1.95، مما يشير إلى ثقة الشركاء الدوليين، والالتزام الحكومي بجدول أعمال التنمية في الصندوق والاهتمام من الشركاء في القطاع الخاص.

5- **ولم يقوض إنجاز البرنامج الأعلى تمويلا جودة الحافظة التي كانت مرضية إلى حد ما (أو أعلى من ذلك) في جميع المشروعات الموافق عليها.** تراجعت تدريجا حصة العمليات المعرضة للمخاطر، فانخفضت إلى 6 في المائة بحلول نهاية فترة التجديد الحادي العشر لموارد الصندوق، في حين أصبحت إدارة الحافظة أكثر استباقية، بفضل تطبيق سياسة إعادة هيكلة المشروعات في الصندوق أيضا. وكان أداء الصندوق قويا من حيث ملاءمة الاستراتيجيات القطرية وبناء الشراكات، بدعم من جدول أعماله الطموح بشأن اللامركزية، مما أدى إلى انتداب 36.5 في المائة من الوظائف في المكاتب القطرية.

6- **شهدت نسب كفاءة المنظمة انتكاسات، مما يعكس التكلفة الأولية للامركزية ودوران الموظفين وإعادة الانتداب مقرونة بقيود السيولة.** ساهمت الصدمات الخارجية والتوافر المحدود لموارد المنح في عدم تحقيق بعض أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والمتعلقة بالفعالية على المستوى القطري، والمشاركة في السياسات وإدارة المعرفة. وستزيد استراتيجية الصندوق المؤسسية الجديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من تعزيز التركيز على الشراكات، والمشاركة في السياسات والابتكار لكنها لن تكون فعالة إلا إذا توافرت الموارد. وستكون المشاركة في السياسات على المستوى القطري محورية أيضا، مع أدوات توجيهية إضافية قيد التطوير وتدريب جديد في إطار أكاديمية العمليات.

تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2022

أولا - مقدمة

1- يعرض تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2022 أداء الصندوق مقابل المؤشرات والأهداف الواردة في إطار إدارة النتائج المؤسسي الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويركز تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2022 على الإنجازات خلال عام 2021، فيما يسلط الضوء على أثر الصندوق التحويلي طوال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019-2021). وتبرز ثلاثة أفكار رئيسية من التحليل.

2- **أولا، قدّم الصندوق مساهمة كبيرة في أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء التام على الجوع)**، بالإضافة إلى أهداف أخرى للتنمية المستدامة. ويؤكّد تقدير الأثر الخاص بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أداء الصندوق البارز في مجالات زيادة الدخل وتحسين الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود والأمن الغذائي للسكان الريفيين الفقراء. وتُظهر النتائج على مستوى المشروعات مساهمة مباشرة في أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، وهي: الهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) والهدف 13 (العمل المناخي). وهذا ملائم بوجه خاص نظرا إلى ارتفاع معدل الفقر العالمي (بلغ 9.2 في المائة في عام 2020)، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي (33 في المئة)، وتراجع الإنفاق الحكومي على الزراعة، كما ورد في المستوى الأول من إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.[1]

3- **ثانيا، اتسم الأداء بالإيجابية عموما، مع تحقيق الصندوق ثلثي أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد أو تجاوزها.** أتاح نهج الصندوق التكيفي الحفاظ على الأداء أو تحسينه في مجالات رئيسية عدة – مثل تعبئة الموارد وتخصيصها، والجودة عند الإدراج، والأداء عند الإنجاز، وإدارة القوى العاملة. وكان الصندوق مرنا في استخدام برنامج القروض والمنح للاستجابة للاحتياجات القطرية وإدخال أدوات جديدة، مثل الإقراض الإقليمي ومرفق الأزمات. وكانت اللامركزية رئيسية في تحسين جودة التصميم والاستجابة. وأدّى تنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن الهشاشة إلى تحسن كبير في الأداء عند الإنجاز في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة.

4- **ثالثا، وضعت جائحة كوفيد-19، وقيود السيولة والآثار القصيرة المدى للإصلاحات المؤسسية تحديات أمام تحقيق نحو ثلث أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد.** أدت الصدمات الخارجية مقرونة بمحدودية توافر موارد المنح إلى عدم تحقيق بعض أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد والمتعلقة بأداء البرامج القطرية. وكذلك أثّرت الآثار القصيرة الأمد للإصلاحات المؤسسية ودوران الموظفين في الكفاءة. وأثّرت جائحة كوفيد-19 وقيود السيولة سلبا في نطاق الوصول والحصائل والنواتج على مستوى المشروعات. وكانت لبعض المؤشرات أهداف غير واقعية (مثل المؤشرات المتعلقة بالتغذية أو متوسط وقت الإنجاز)، فيما تأثرت مؤشرات أخرى بحجم عينة المشروعات (منها المخرجات على مستوى المشروعات فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات المالية والموارد الطبيعية).

[1] المصدر: بيانات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لعام 2022، كما وردت في المستوى الأول من إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. انظر الملحق 1 للاطلاع على تقرير مفصل.

ثانيا – النتائج الإنمائية – المستوى الثاني

5- **الأثر. يمثّل تقدير أثر التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[2] قياسا كميا للتغيير الكبير جدا الذي أحدثه الصندوق في سبل عيش السكان الريفيين الفقراء.** في المتوسط، أتاحت مشروعات الصندوق للمستفيدين منها زيادة دخلهم وقدرتهم الإنتاجية بنسبة 23 في المائة في المتوسط، تماشيا مع هدف الصندوق المتمثل في زيادة الحركية الاقتصادية ومع الهدف الاستراتيجي 1 المتعلق بالقدرات الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة المكاسب في الوصول إلى الأسواق 25 في المائة في المتوسط، بما يتوافق مع الهدف الاستراتيجي 2 المتعلق بالمشاركة في الأسواق. وعلى وجه الخصوص، ازدادت قدرة المستفيدين من الصندوق على الصمود بنسبة 13 في المائة، تماشيا مع الهدف الاستراتيجي 3 المتعلق بالقدرة على الصمود. وأدت مشروعات الصندوق أيضا إلى زيادة بنسبة 11 في المائة في الأمن الغذائي للمستفيدين.[3]

6- **وأدت مشروعات الصندوق إلى زيادة دخل ما يُقدَّر بـ 77.4 مليون شخص من السكان الريفيين،** مما يتجاوز إلى حد كبير الهدف المحدد بـ 44 مليون شخص في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتجاوز الصندوق أيضا أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد في جميع أبعاد الأثر المتبقية (الإنتاج، والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود) باستثناء التغذية. وبما أن المشروعات قيد التحليل صُممت قبل بدء الصندوق بتعميم التغذية في عملياته (2019) بثلاث سنوات إلى اثنتَي عشرة سنة، لم يكن الأثر على تغذية المستفيدين واضحا للعيان بعد، وقد يستغرق ثلاث إلى أربع دورات تجديد للموارد حتى يتبلور. وعلى النقيض، فإن الأثر على الأمن الغذائي (غير المدرج في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد) كبير، كما هو موضح في الفقرة 5. وجميع أبعاد الأثر ملائمة جدا للهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، كما هو مبيّن في الشكل 1.

الشكل 1

نتائج الأثر الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

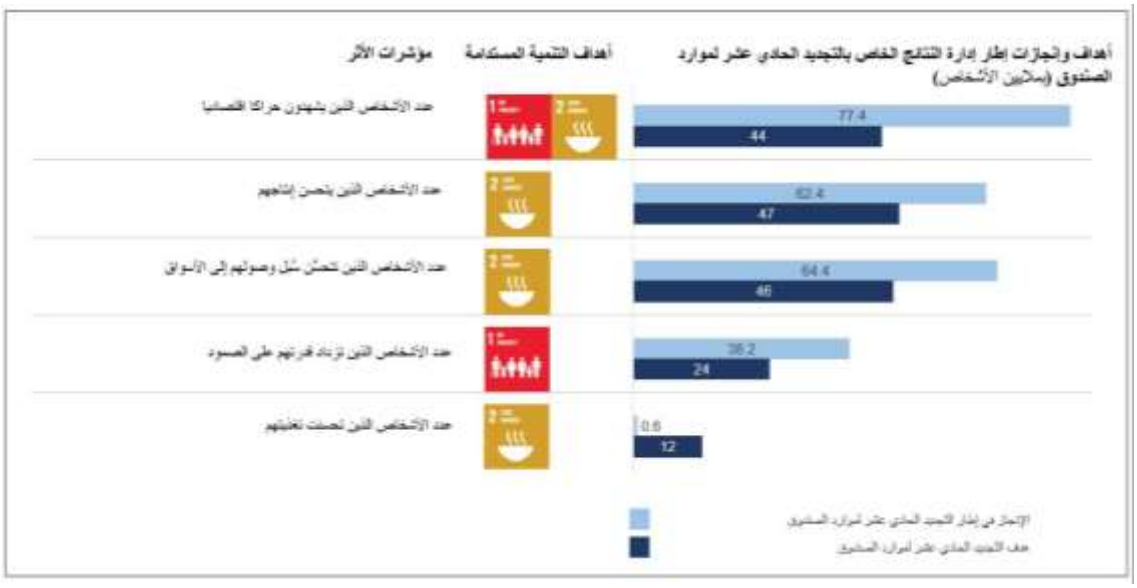

[2] يجمع تقدير أثر التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق آثار 24 مشروعا أُغلقت خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لتقدير متوسط حجم الأثر باستخدام منهجيات التحليل البعدي. ويُستخدَم هذا المتوسط وتوزيعه لحساب عدد المستفيدين الذين ازداد دخلهم ليصبح أعلى من الهدف.

[3] تشير جميع النتائج إلى المقارنة مع النتائج من دون مشروعات الصندوق.

7- **وتحسن الأداء عند الإنجاز خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق مقارنة بفترة التجديد العاشر،**[4] كما هو مبيّن في الشكل 2. وتقدِّر المعايير المستخدمة في هذا التحليل الأداء على المدى الطويل، فتعكس بالتالي آثار جائحة كوفيد-19 على نحو هامشي فقط. وتجاوز الصندوق أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد في مجالات تُعرف بأدائها الجيد، وهي إدارة البيئة والموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ. وتظهر هذه النتائج العوائد الكبيرة للجهود التي بُذلت لسنوات طويلة من أجل بناء قدرات الصندوق التقنية، مع التعلم المستمر من التجربة. وظل الإنجاز العام للمشروعات أعلى من الهدف أيضا.

8- **وحقق الصندوق أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد في المجالَين الرئيسيَين المتمثلَين بالفعالية والمساواة بين الجنسين.** وبلغت نسبة العمليات التي حققت أداء مرضيا أو أعلى في المساواة بين الجنسين 53 في المائة، مع تحسن طفيف مقارنة بفترة التجديد العاشر للموارد ولكنها لا تزال دون الهدف المحدد بـ 60 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وعلى الرغم من عدم بلوغ هذا الهدف المحدد، فإن نسبة العمليات التي حققت أداء مرضيا أو أعلى هي أكثر ارتفاعا في معيار المساواة بين الجنسين مقارنة بأي من المعايير الأخرى، مما يشهد على خبرة الصندوق والتزامه التاريخيين في هذا المجال. ومن أجل زيادة التركيز على المنظور الجنساني في التصميم، أدخل الصندوق مبادئ توجيهية جديدة فيما يتعلق بالمنظور الجنساني في عام 2019.

الشكل 2

تصنيفات إنجاز المشروعات، التجديد العاشر مقابل التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

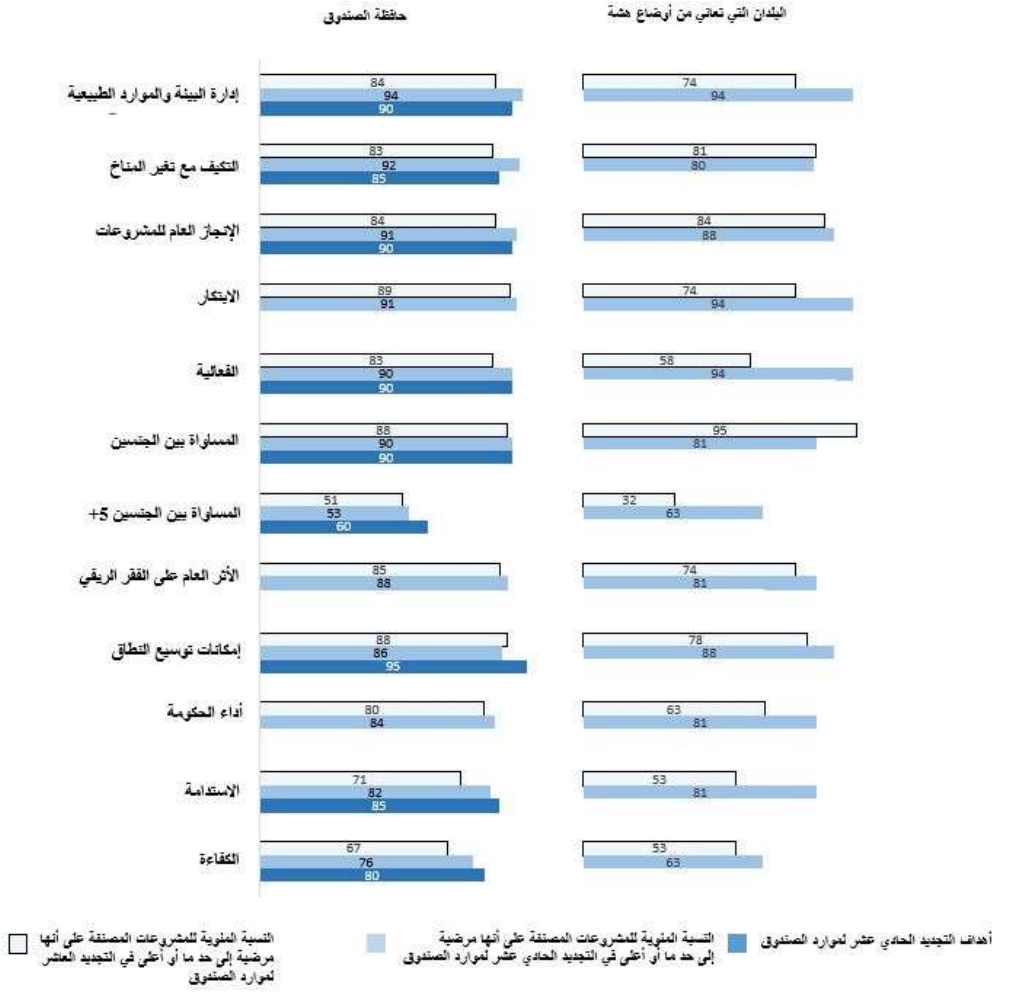

[4] ينظر التحليل الوارد في هذا القسم في المشروعات التي أُقفلت ماليا في الفترة 2019-2021، ولديها تقرير إنجاز مشروع مصدق عليه.

9- **ولا تزال بعض المجالات أضعف، كما استُنتج بالفعل في تقييمات الحافظة السابقة وتقارير الفعالية الإنمائية للصندوق**. ويُقدّم القسم رابعا عرضا عاما عن الأدوات الموضوعة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من أجل تحسين الأداء في المجالات أعلاه. وفيما يلي مزيد من المعلومات:

(1) شهدت الكفاءة تحسنا كبيرا مقارنة بفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، مدفوعا أيضا من انخفاض متوسط مدة تأخر الفعالية، ومع ذلك، صُنفت 76 في المائة فقط من المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى، مقابل الهدف المحدد بـ 80 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. واستنتجت تقييمات الحافظة الأخيرة والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2021 أن الكفاءة يحرّكها إلى حد كبير أداء الحكومة الذي هو في الغالب خارج سيطرة الصندوق.[5] ولكن خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، أطلقت إدارة الصندوق مبادرات عدة لخفض أوجه عدم الكفاءة؛ وأتاحت اللامركزية، على وجه الخصوص، لموظفي الإدارة المالية أن يكونوا موجودين في الميدان. وتشمل المبادرات الأخرى: (1) مرفق التمويل المسبق للمشروعات[6] لتيسير استهلال المشروعات؛ (2) بناء القدرات وإصدار شهادات التوريد لموظفي وحدات إدارة المشروعات والمديرين القطريين في الصندوق؛ (3) بوابة عملاء الصندوق لتسريع تقديم طلبات السحب وسائر الطلبات؛ (4) إجراءات جديدة ومبسطة لتيسير التصميم والإشراف عن بعد في ضوء جائحة كوفيد-19.

(2) وشهدت الاستدامة التي كان أداؤها ضعيفا في فترة التجديد العاشر للموارد، تحسنا في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، مع تصنيف 82 في المائة من المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى، مقارنة بالهدف المحدد بـ 85 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وعلى وجه الخصوص، حددت تقييمات الحافظة الأخيرة استراتيجيات الخروج، والمشاركة في السياسات، وجودة وحدات إدارة المشروعات كمحركات رئيسية.

(3) وشهد توسيع النطاق تراجعا في الأداء مع تصنيف 86 في المائة من المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى، وهو أقل بكثير من الهدف المحدد بـ 95 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وبحسب ما أظهرته تقييمات الحافظة الأخيرة، ترتبط جودة مشاركة المستفيدين والمشاركة في السياسات ارتباطا مباشرا بتوسيع النطاق.

10- لا يزال الفرق مع تصنيفات التقييمات المستقلة قائما، ولكنه مستقر أو يتقلص في معظم المعايير. وفي المتوسط، كان تصنيف مكتب التقييم المستقل في الصندوق للإنجاز الإجمالي للمشروعات أدنى بـ 0.32 نقطة من التصنيف الذي وضعته إدارة الصندوق. ومن ضمن معايير إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، يسجل توسيع النطاق الفرق الأكبر في التصنيف (على الرغم من أنه يتقلص) بـ 0.43 نقطة، بسبب تركيز مكتب التقييم المستقل على الخطوات المثبتة بالأدلة التي اتُّخذت لتوسيع نطاق الفوائد، والتي تقع في جزء منها فقط تحت سيطرة الصندوق. ويحدد دليل التقييم المنقح في الصندوق والموافق عليه في عام 2022 تعريفا موحدا لجميع المعايير من شأنه خفض الفرق.

[5] انظر أيضا تقرير التقييم التجميعي لمكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن أداء الحكومة، الصادر في عام 2022.

[6] منذ عام 2019، وافق الصندوق على 10 تخصيصات بموجب مرفق التمويل المسبق للمشروعات، بمتوسط بلغ 0.8 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالمشروعات الستة الموافق عليها حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2020 والتي تستفيد من التنفيذ الأسرع لاستهلال المشروعات، كان متوسط الوقت بين الموافقة والصرف الأول 9.8 أشهر، وهو أقل بكثير من المتوسط العام والهدف المحدد في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وجرت الموافقة على المشروعات الأربعة المتبقية ابتداء من ديسمبر/كانون الأول 2020 ولم تقم بعد بأول صرف لها.

11- وفي البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، فإن التحسن مقارنة بفترة التجديد العاشر للموارد أكثر وضوحا بصورة عامة. وأدّى تنفيذ استراتيجية الصندوق بشأن الهشاشة طوال فترة التجديد الحادي عشر للموارد إلى زيادة الوعي وتزويد الأفرقة القطرية بمجموعات المهارات اللازمة لوضع برمجة أكثر واقعية ومراعاة للهشاشة. وأدى ذلك إلى تصنيفات أعلى من حيث الفعالية التي تعتمد إلى حد كبير على الإنجاز الفعلي للأهداف. وجرّب الصندوق أيضا حلولا ونُهجا مبتكرة في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، مما أدى إلى تصنيفات أعلى من حيث معيار الابتكار. وفيما يتعلق بالمنظور الجنساني، فإن أداء البلدان التي تعاني من أوضاع هشة أسوأ من الحافظة الإجمالية من حيث التصنيفات المرضية إلى حد ما؛ ولكن أداءها أفضل من حيث التصنيفات المرضية. وهذا يشير إلى وجود ظروف متطرفة ومتطلبات محددة في الدول الهشة، الأمر الذي يحرك الأداء في المنظور الجنساني على نحو أكبر في هذا الاتجاه أو ذاك، تبعا لمدى استيفاء هذه المتطلبات.

12- ويُظهر التحليل الإقليمي الوارد في الشكل 3 أن شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية هي الأفضل من حيث الأداء في مجموعة واسعة من المعايير، بما في ذلك الفعالية والابتكار والكفاءة وتوسيع النطاق. وكان أداء شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا وشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية قويا من حيث التكيف مع تغير المناخ، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ونال أداء الحكومة، والأثر على الفقر الريفي، والاستدامة تصنيفا عاليا في شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتفوقت شعبة أفريقيا الغربية والوسطى في مجالَي المساواة بين الجنسين والابتكار.

13- وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، شهدت شعبة أفريقيا الغربية والوسطى تحسنا ملحوظا في مختلف المعايير. وفي المقابل، شهدت شعبة آسيا والمحيط الهادي تراجعا عاما مقارنة بفترة التجديد العاشر للموارد، بسبب مشروعات محددة كان أداؤها ضعيفا في جميع الأبعاد، كما هو موضح في التقرير السابق عن الفعالية الإنمائية للصندوق. وحسَّنت شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية أيضا أداءها من حيث الفعالية والكفاءة وتوسيع النطاق، أما في شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي فكان هناك تحسن ملحوظ في الاستدامة وأداء الحكومة. وأظهرت شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا أداء أكثر استقرارا في المتوسط.

الشكل 3

تصنيفات إنجاز المشروعات حسب الإقليم في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

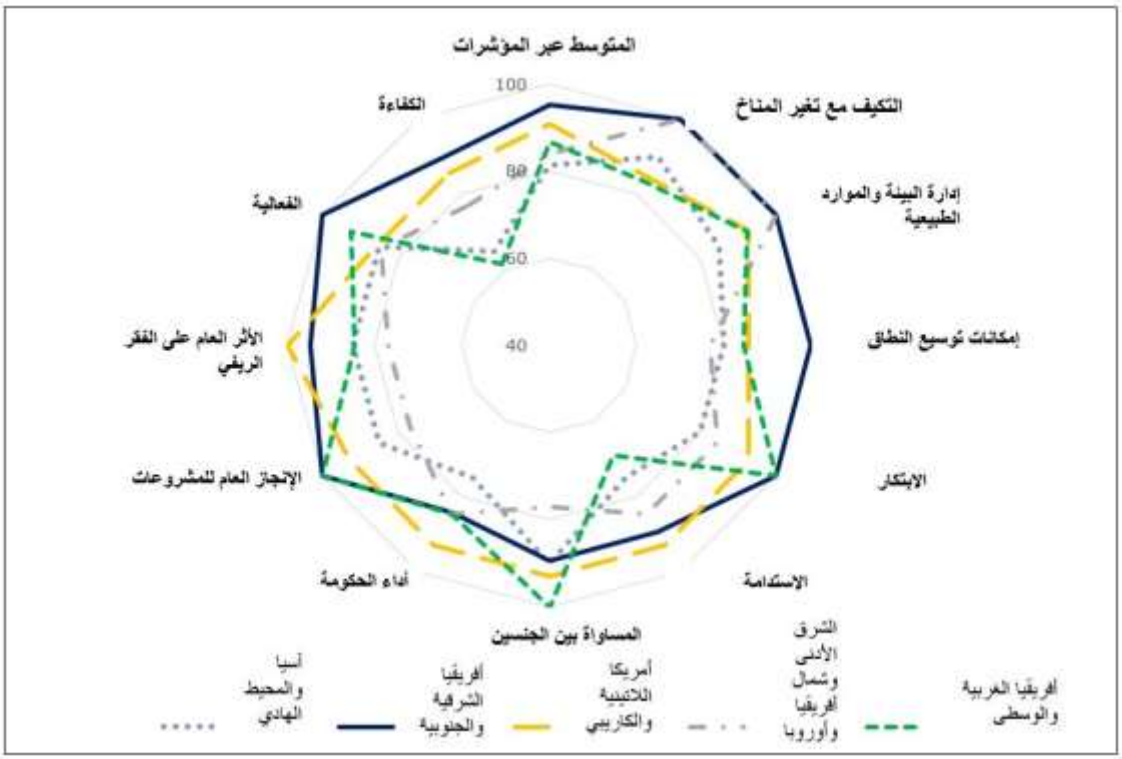

14- **الحصائل والنواتج الإنمائية.** وصلت مشروعات الصندوق الجارية إلى 91.2 مليون مستفيد في عام 2021، وهو أدنى من الهدف المحدد بـ 120 مليون شخص في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، والذي جرى تجاوزه في عامَي 2019 و2020. وترتبط التقلبات في الأرقام المتعلقة بنطاق الوصول والنواتج بواقع أن العملية ذات المساهمة الأوسع[7] أُنجزت وخرجت من مجموعة المشروعات قيد التحليل في عام 2021. وأثّرت جائحة كوفيد-19 وقيود السيولة أيضا في الحافظة الجارية، على النحو الذي جرى التطرق إليه بمزيد من التفصيل في الفقرة 29. وفي جانب مهم، يُظهر تحليل تقدير الأثر أن انخفاض الأرقام المتعلقة بنطاق الوصول لن يعرقل على الأرجح تحقيق أهداف إطار إدارة النتائج.

15- واستنادا إلى المشروعات التي تُبلغ عن بيانات مصنفة، تمثل النساء المستفيدات 51 في المائة من المجموع، والشباب 22 في المائة، والشعوب الأصلية 27 في المائة. ويقدم الشكل 4 أبرز الإنجازات الرئيسية ومساهمتها في أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 4

النواتج والحصائل التي تحققت: أبرز معالم حافظة عام 2021

16- **وحقق الصندوق أو تجاوز جميع أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد من حيث دعم المشاريع الريفية المتنوعة وفرص العمل** وربط المنتجين الريفيين بالمنظمات الرسمية وغير الرسمية – وهذان المجالان ذات صلة بالهدف الاستراتيجي 2. وفيما يتعلق بالقدرة على الصمود (الهدف الاستراتيجي 3)، أظهرت حافظة 2021 أداء بارزا في مجالَي الاستدامة البيئية وتغير المناخ، بما يتجاوز جميع أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

[7] برنامج الوساطة المالية الريفية – المرحلة الثانية، إثيوبيا.

17- وبعد بلوغ معظم الأهداف في عامَي 2019 و2020، ظلت نتائج حافظة الصندوق الجارية لعام 2021 أدنى من أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد في بعض المجالات المتعلقة بالهدف الاستراتيجي 1 – وهي الخدمات المالية، والحصول على الموارد الطبيعية، والتغذية – وبالهدف الاستراتيجي 2، أي بناء الطرق. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي 1، ترتبط التقلبات ارتباطا وثيقا بمشروعات محددة تخرج من الحافظة الجارية. وبناء الطرق هو أيضا من المجالات التي أُبلغ فيها عن تأخيرات في تقارير الفعالية الإنمائية السابقة للصندوق، مما يسلط الضوء على أن التقديرات كانت متفائلة؛ وأما أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فهي أكثر تحفظا. وفيما يتعلق بالتغذية، فالصندوق يمضي في المسار الصحيح من حيث دمج عناصر محددة في تصميم المشروعات (كما هو موضح بمزيد من التفصيل في الملحق السادس)؛ ولكن من المرجح أن يستغرق تحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال فترة أطول.

18- والنتائج على مستوى الحصائل والمرتبطة بالتغذية واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ غير كافية بعد من حيث العدد والجودة لتقدير تحقيق الأهداف بدقة، وذلك بسبب التحديات في تنفيذ المنهجية الجديدة لقياس المؤشرات الرئيسية للحصائل خلال تفشي جائحة كوفيد-19، في سياقات غالبا ما تتأثر بمحدودية قدرات وحدات إدارة المشروعات وارتفاع معدل دوران الموظفين. وسيواصل الصندوق متابعة/دعم وحدات إدارة المشروعات من خلال أكاديمية العمليات التابعة له، وكما هو مبين في خطة عمل الرصد والتقييم والتكيف والتعلم من أجل تعزيز القدرات وتحسين جودة التقارير.

ثالثا – الأداء على مستوى العمليات والمنظمة - المستوى الثالث

ألف – تعبئة الموارد

19- **المساهمات.** في عام 2021، ظل المبلغ الإجمالي للموارد الأساسية المعبأة ثابتا عند 1.07 مليار دولار أمريكي أو 89 في المائة من الهدف المحدد بـ 1.2 مليار دولار أمريكي في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، مع تحسن مقارنة بفترة التجديد العاشر للموارد حيث جرت تعبئة 81 في المائة من الموارد. وفيما يتعلق بفترة التجديد الثاني عشر للموارد، لا يزال بلوغ هدف التجديد الكامل رئيسيا للاقتراض بطريقة مستدامة وتحقيق هدف الصندوق الطموح المتمثل بمضاعفة الأثر وتعميقه بحلول عام 2030.

20- **تعبئة التمويل المشترك**. خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، تحوّل نموذج عمل الصندوق من ممولّ مباشر من خلال الموارد المعبّأة إلى مجمِّع للتمويل الإنمائي. وفي الفترة 2019-2021، عبّأ الصندوق 1.95 سنت من التمويل الإضافي لكل دولار أمريكي من الموارد الأساسية المستثمرة، متجاوزا الهدف المحدد بـ 1:1.4 في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتبلغ نسبة التمويل المشترك الدولي 1:0.94 مقابل الهدف المحدد بـ 1:0.6 في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، مما يشير إلى ثقة الشركاء الدوليين بالصندوق كرائد في التنمية الريفية. وتبلغ نسبة التمويل المشترك المحلي 1:1.01 مقابل الهدف المحدد بـ 1:0.8، مما يؤشر إلى التزام الحكومات بجدول أعمال التنمية في الصندوق، وإلى الاهتمام من الشركاء في القطاع الخاص.

21- **التمويل المشترك المحلي.** في البلدان المنخفضة الدخل، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، فإن حصة التمويل المشترك التي تساهم بها الحكومات أعلى من الحصة التي يساهم بها المستفيدون. ولكن خلال فترة 2019-2021، تراجعت نسب التمويل المتعلقة بالمساهمات الحكومية بصورة عامة، وازدادت نسب التمويل المتعلقة بمساهمات المستفيدين – ومصدرها الرئيسي المؤسسات المالية المحلية والقطاع الخاص.

الجدول 1

نسب التمويل المشترك المحلي في الفترة 2019-2021 حسب فئات الدخل*

	بلدان منخفضة الدخل	*بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا*	*بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا*	***المجموع***
الحكومة	0.19	0.69	0.82	**0.52**
المستفيدون	0.16	0.69	0.58	**0.48**
آخرون**	0.00	0.01	0.00	**0.01**

* تُحسب النسب كمساهمات محلية في استثمارات الصندوق الخاصة بكل مجموعة من مجموعات الدخل، بحسب تصنيف البنك الدولي للسنة المالية 2022. وتعود التقلبات في تقارير السنوات السابقة، بصورة أساسية، إلى التغييرات في تصنيف البلدان، ولكن أيضا إلى الإلغاءات أو عدم تبلور التمويل. فعلى سبيل المثال، تحولت إندونيسيا من بلد متوسط الدخل من الشريحة العليا إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا في السنة المالية 2022.

** منظمات غير حكومية، منظمات غير ربحية.

22- **الاقتراض.** ازدادت نسبة الديون إلى رأس المال في الصندوق تدريجا خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، فتحولت من 8.1 في عام 2019 إلى 15 في عام 2021، مدفوعة أيضا من القروض السيادية وأداة قروض الشركاء الميسرة التي أنشئت حديثا. وتتوافق هذه الزيادة مع التزام محدد في التجديد الحادي عشر للموارد بإدماج الاقتراض في الإطار المالي للصندوق، وتتماشى مع سياسة كفاية رأس المال في الصندوق لعام 2019.

باء- تخصيص الموارد

23- **الإنجاز.** خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، أنجز الصندوق برنامج القروض والمنح الأعلى تمويلا في تاريخه بقيمة 3.46 مليار دولار أمريكي،[8] أو 99 في المائة من الهدف المحدد بـ 3.5 مليار دولار أمريكي في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتُرجِم ذلك بـ 78 مشروعا استثماريا، منها عمليتان إقراضيتان إقليميتان، في 74 بلدا، و71 منحة. وكان متوسط حجم المشروعات 38.3 مليون دولار أمريكي، وهو أدنى بقليل من الهدف المحدد بـ 40 مليون دولار أمريكي في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، ولكنه أعلى بكثير من قيمة خط الأساس لعام 2016 وقدرها 28.6 مليون دولار أمريكي.

24- وأتاح الاستخدام الاستباقي لسياسة إعادة هيكلة المشروعات في الصندوق وإلغاء الأموال المستمدة من الدورات السابقة، تمويل عمليات إضافية: عملية أزمة في كوت ديفوار، بالإضافة إلى أول عملية إقراضية إقليمية في الصندوق، البرنامج المشترك لمنطقة الساحل استجابة لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. وفضلا عن ذلك، كان هناك اعتماد قوي لمرفق تحفيز فقراء الريف في الصندوق الذي جرت الموافقة عليه في عام 2020 استجابة لجائحة كوفيد-19. ووافق الصندوق على مبلغ 89 مليون دولار أمريكي في 55 مشروعا خاصا بفرادى البلدان وتسعة مشروعات متعددة البلدان،[9] وقد صُرفت 88 في المائة من الأموال، وتمضي جميع المشروعات تقريبا في المسار الصحيح نحو الانتهاء من الأنشطة بحلول سبتمبر/أيلول 2022.

[8] موارد الصندوق الرئيسية فقط، بما في ذلك إعادة توجيه موارد المنح العادية، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي، دعما لمرفق تحفيز فقراء الريف، وعمليات القطاع الخاص غير السيادية في الصندوق، ومرفق المناخ في الصندوق، والصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة لمبادرة التحويل الزراعي الأفريقي.

[9] أحيل مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لإعادة الموافقة عليه في أفغانستان بسبب الوضع السياسي السائد في ذلك البلد.

25- وبلغت قيمة الأموال المعاد تخصيصها في فترة التجديد الحادي عشر للموارد 155.4 مليون دولار أمريكي فقط، أو 5 في المائة من الموارد الموزعة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما يتواءم تماما مع الهدف الوارد في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد والمحدد بنسبة 10 في المائة كحد أقصى، ويثبت دقة التقديرات التي أجريت في بداية الفترة. وأفرجت شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي وشعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا، على التوالي، عن 16 في المائة و15 في المائة من التمويل المستلم، فيما حصلت شعبة أفريقيا الغربية والوسطى على 10 في المائة إضافية. وكانت المبالغ التي أعيد تخصيصها لشعبة آسيا والمحيط الهادي وشعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية ضئيلة.

جيم- استخدام الموارد

26- **صُنفت جودة الحافظة عند الإدراج والاستهداف على أنهما مرضيتان إلى حد ما أو أفضل في جميع المشروعات التي خضعت لاستعراض ضمان الجودة في الفترة 2020-2021.** وكانت تصاميم المشروعات قوية جدا من حيث المواءمة والملاءمة الاستراتيجيتين؛ فقد أدمجت مواضيع إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتغير المناخ على نحو متسق، وتضمنت أيضا وصفا شاملا للإدارة المالية. ولكن كانت هناك تحديات رئيسية أمام الموازنة بين الطموح والفعالية خلال تنفيذ المشروعات، بالإضافة إلى الحد من تعقيدات التصميم، لا سيما في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (بحسب ما أبرزته عدة منتجات تقييم مستقلة). وبسبب جائحة كوفيد-19، كانت 43 في المائة فقط من المشروعات قد بلغت، بحلول نهاية فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، خط الأساس خلال السنة الأولى لتنفيذها، وهي نسبة أدنى من الهدف المحدد بـ 70 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

27- **جودة الحافظة أثناء التنفيذ**. يرصد الصندوق أداء المشروعات من خلال إجراء بعثات إشراف خلال التنفيذ وتصنيف 26 معيارا في المجموع. وتُصنف هذه المعايير في إطار مؤشرين رئيسيين للإشراف ودعم التنفيذ: احتمال تحقيق الهدف الإنمائي والتقدم العام المحرز في التنفيذ. وكما هو مبين في الشكل 5، تحسن الأداء إلى حد كبير في فترة التجديد الحادي عشر للموارد، ففي 93 في المائة من المشروعات صُنف احتمال تحقيق الهدف الإنمائي على أنه مرضٍ إلى حد ما أو أفضل في عام 2021 مقارنة بـ 84 في المائة في عام 2019. لا بل إن التحسن أكثر وضوحا في التقدم العام المحرز في التنفيذ، فقد ازدادت نسبة المشروعات التي صُنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من 59 في المائة إلى 82 في المائة.

28- وتستند النتائج الأولى لعام 2022 إلى بعثات الإشراف التي أجريت خلال الفصل الأول من عام 2022، حين استأنف الصندوق الزيارات الميدانية على نطاق أوسع. وتغطي هذه البيانات نحو ثلث الحافظة؛ وتبعا لذلك، تقدم فقط تقديرا أوليا للأداء. واستنادا إلى هذه العينة، يبدو أن مؤشرات الأداء مستقرة. وستكون النتائج الكاملة لعام 2022 متاحة في مطلع عام 2023.

29- وطوال عام 2022، سيحلل الصندوق بعمق أكبر أثر جائحة كوفيد-19 على الحافظة، ويحدد ما إذا كانت البعثات عن بعد قد أدت إلى تقديرات أكثر تفاؤلا في عامَي 2020 و2021 مقابل تصنيفات أكثر دقة في عام 2022. وفي غضون ذلك، أظهرت تقييمات الحافظة الإقليمية التي أجريت في يونيو/حزيران 2022 إشارات مبكرة عن استقرار الأداء، والتي قد تكون النتيجة المشتركة لاستئناف البعثات بالحضور الشخصي – مما أدى إلى تصنيفات أكثر واقعية – ولآثار جائحة كوفيد-19 على مختلف الجوانب المرتبطة بإدارة المشروعات، مثل أوقات الاستهلال ودوران الموظفين، مما يفاقم التحدي القائم المتمثل بقدرات وحدات إدارة المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تسببت جائحة كوفيد-19 بعرقلة احتمال تحقيق الحصائل الإنمائية من خلال التأثير في جودة البيانات والاستقصاءات.

الشكل 5

توجهات المؤشرين الرئيسيين للإشراف ودعم التنفيذ*

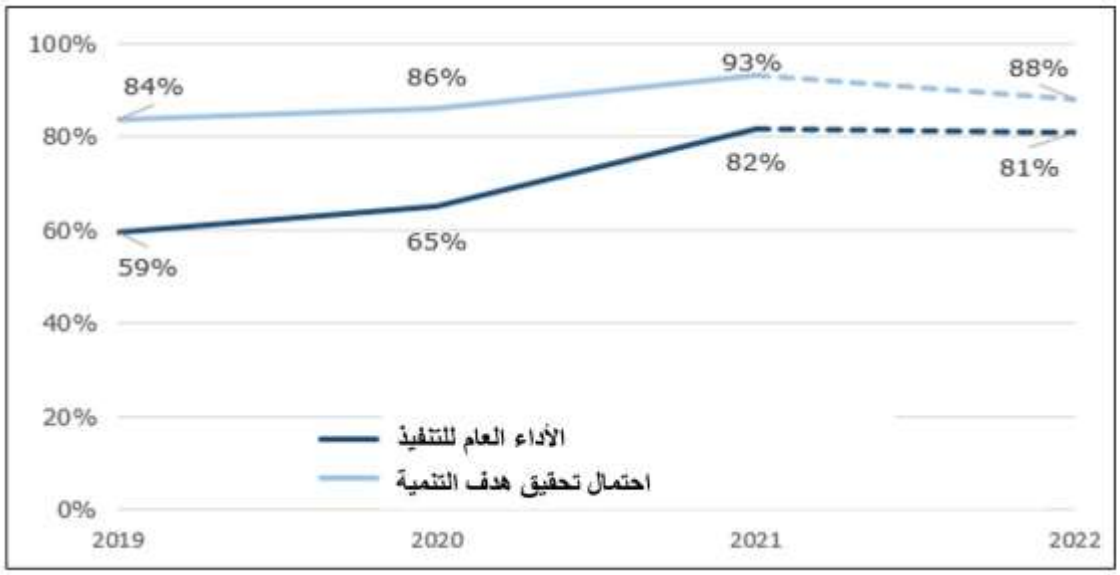

* حُسبت النسب المئوية على أساس قيم تزيد على 3.75 في جميع الأعوام قيد التحليل، بما يتماشى مع التعديلات التي أدخلت على تصنيفات تقارير الإشراف على المشروعات التي وافقت عليها لجنة إدارة البرامج في يوليو/تموز 2020. وقبل يوليو/تموز 2020، كانت مؤشرات الإشراف ودعم التنفيذ تُصنف على أنها مرضية حين تساوي قيمتها أو تزيد على 3.50.

30- **المشروعات التي تعاني من مشاكل.** أحرز أداء الحافظة تحسنا كبيرا طوال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، كما هو مبين في الشكل 6، بما يتماشى مع التوجهات الإيجابية في المؤشرين الرئيسيين للإشراف ودعم التنفيذ المذكورَين في فقرات سابقة. ويرتبط تحسن الأداء أيضا بإجراءات الصندوق المحددة الأهداف لتحسين التوريد في المشروعات كوسيلة لتحسين التنفيذ في الوقت المناسب والفعالية. وأثبتت أداة رصد العقود التي استحدثت في عام 2020 أنها أداة للإدارة قيمة ومستندة إلى الأدلة. وأصبح التدريب على التوريد في أكاديمية العمليات إلزاميا لجميع المديرين القطريين. ومن المقرر أن يُصدر التدريب الممول بمنح على بناء القدرات للتوريد في حافظة مشروعات الصندوق شهادات لما لا يقل عن 714 موظف توريد في أكثر من 80 بلدا.

الشكل 6
توجهات الحافظة المعرضة للمخاطر*

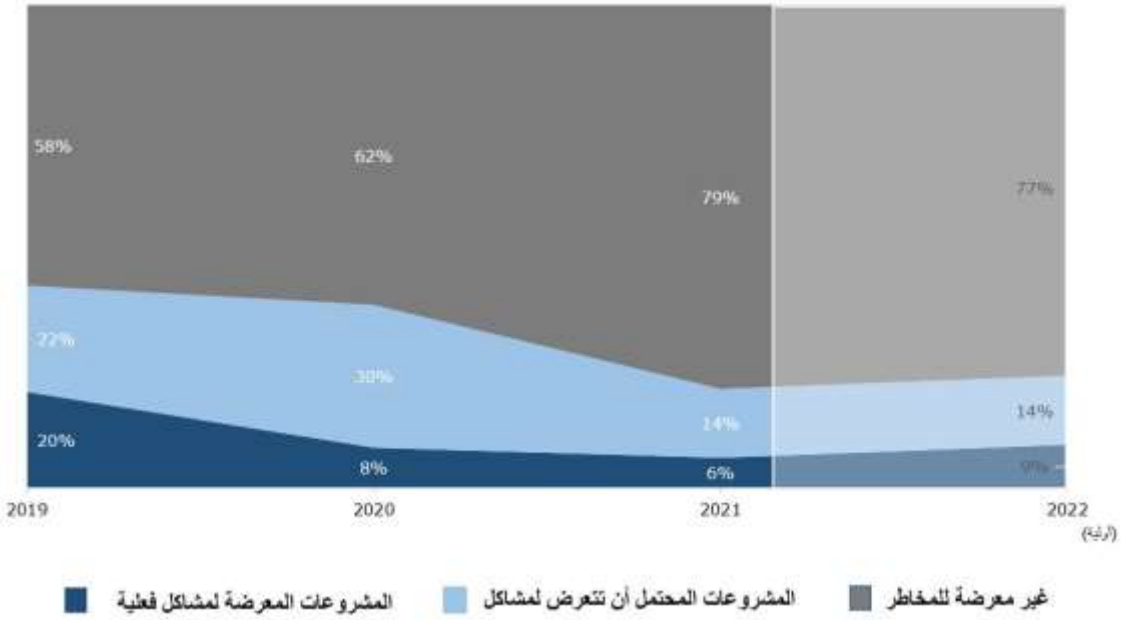

* حُسبت النسب المئوية على أساس التعديلات في تصنيف الحافظة التي وافقت عليها لجنة إدارة البرامج في يوليو/تموز 2020 لجميع الأعوام قيد التحليل، أي المشروعات المصنفة على أنها "غير معرضة للمخاطر" حين يزيد المؤشران الرئيسيان للإشراف ودعم التنفيذ عن 3.75. وقبل يوليو/تموز 2020، كانت المشروعات تُصنف على أنها "غير معرضة للمخاطر" حين كان المؤشران الرئيسيان للإشراف ودعم التنفيذ يساويان أو يزيدان عن 3.5، وكانت المشروعات التي لديها أقل من خمس "إشارات تنذر بالمخاطر" مصنفة على أنها غير مرضية إلى حد ما (أقل من 3).

31- وتُظهر البيانات الأولية لعام 2022 حصة أعلى بقليل (9 في المائة) للمشروعات التي تعاني من مشاكل فعلية. وفي حين أن المعلومات النهائية عن الأداء في عام 2022 لن تتوافر إلا في عام 2023، تجدر الإشارة إلى أن أي تقلبات في حصة الحافظة المعرضة للمخاطر ستعكس أيضا بالضرورة واقع أن الصندوق يتكيف مع نموذج عمل جديد قائم على الإدارة التكيفية والاستدامة المالية المعززة. وقد يؤدي إجراء تصحيحي لتحسين الأداء إلى أثر سلبي قصير الأمد على مؤشرات الأداء السنوية، ولكن سيكون له أثر إيجابي طويل الأمد على الحصائل.

32- وازداد **مؤشر الاستجابة الاستباقية للصندوق**[10] إلى 80 في المائة (الشكل 7)، بفضل سياسة إعادة هيكلة المشورعات التي جرت الموافقة عليها في عام 2018، والاستعراضات الداخلية الأكثر دقة، وفرق تنفيذ المشروعات المعززة والإبلاغ المعزز من خلال نظام إدارة النتائج التشغيلية. وحسنت 80 في المائة من المشروعات المصنفة على أنها "تعاني من مشاكل فعلية" في عام 2021، تصنيفها أو أضفت طابعا رسميا على الإجراء التصحيحي مثل الإقفال المبكر، والإلغاء الجزئي أو الكامل، والتمديد وإعادة تخصيص الأموال في عام 2022. ووضعت نسبة الـ 20 في المائة المتبقية تدابير تصحيحية في خطة عمل لتحسين الأداء تحتاج إلى إضفاء الطابع الرسمي عليها.

[10] مؤشر الاستجابة الاستباقية هو النسبة المئوية للمشروعات الجارية المصنّفة على أنها "تعاني من مشاكل فعلية" في تصنيفات الأداء السابقة الموافق عليها، والتي رُفعت سويتها، أو جرت إعادة هيكلتها، أو إنجازها/إقفالها، أو إلغاؤها أو تعليقها في أحدث تصنيفات أداء موافق عليها.

الشكل 7
توجهات مؤشر الاستجابة الاستباقية

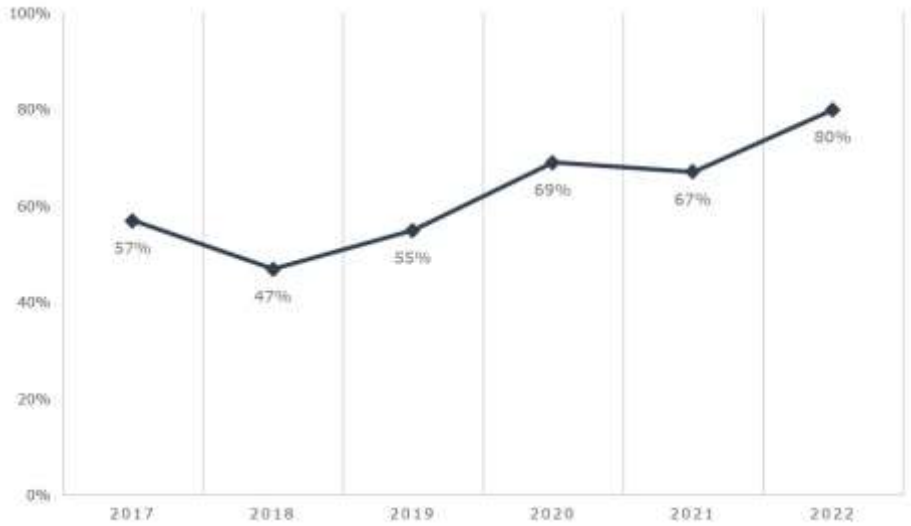

33- **أداء البرامج القطرية.** كان الصندوق استباقيا في تكييف برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع الاحتياجات القطرية الناشئة. وخلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، خضعت 98 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لاستعراض واحد على الأقل للنتائج، بما يتجاوز الهدف المحدد بـ 80 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

34- وتلتقي نتائج تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستقصاء تعقيبات أصحاب المصلحة في الإشارة إلى الاستراتيجيات القطرية الملائمة جدا وبناء الشراكات الممتاز. والفعالية والمشاركة في السياسات أضعف نسبيا وأدنى من الأهداف المحددة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتُظهر تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية واستقصاءات تعقيبات أصحاب المصلحة نتائج متباينة في إدارة المعرفة، فقد صنفت التقارير هذا البعد على أنه أدنى من الهدف فيما صنفته الاستقصاءات في المرتبة الثانية بين الأفضل. وكذلك أثرت الصدمات الخارجية ومحدودية توافر موارد المنح في هذه المجالات. وتتبع تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية عموما نهجا أكثر صرامة لتقييم أداء الصندوق، في حين أن تصورات العملاء والشركاء أكثر إيجابية. ويقارن الشكلان 8 و9 أهداف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد مع نتائج تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ونتائج استقصاءات تعقيبات أصحاب المصلحة على التوالي.

الشكل 8

حصة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى من حيث الأبعاد الرئيسية للبرامج القطرية خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد

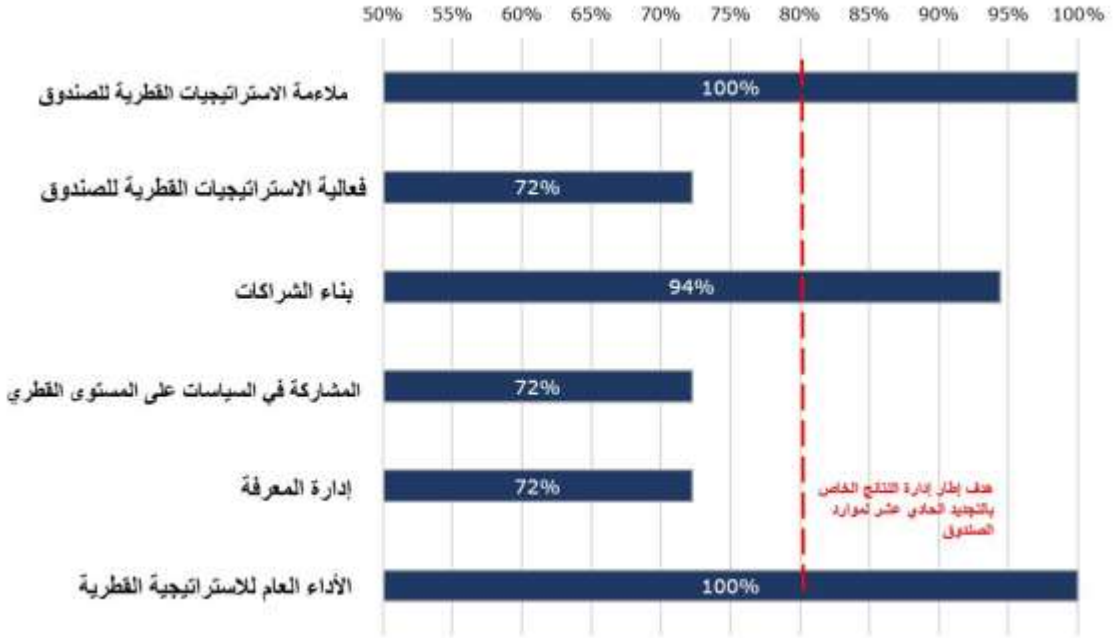

الشكل 9

حصة تعقيبات أصحاب المصلحة الذين صنفوا الأبعاد الرئيسية للبرامج القطرية على أنها مرضية إلى حد ما

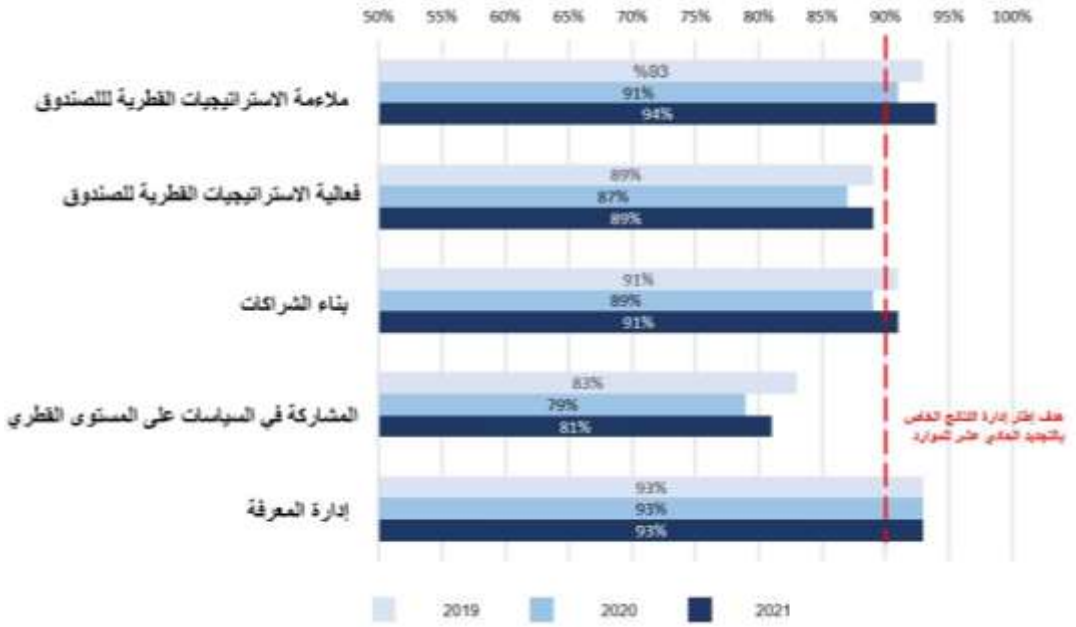

35- يُعتبر **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي** أساسيا لنموذج عمل الصندوق، إذ يتيح تبادل المعرفة ويعزز استدامة النتائج، وهو مسار رئيسي لتوسيع نطاق النتائج. ونتيجة لذلك، اشتملت 94 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموافق عليها في فترة التجديد الحادي عشر للموارد على نهج شامل للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عند التصميم، بما يتجاوز الهدف المحدد بـ 66 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، اشتمل 22 مشروعا من أصل 78 مشروعا في فترة التجديد الحادي عشر للموارد على مكون واضح للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولكن الموارد المتاحة لتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لم تفِ بالتوقعات.

36- **إدارة الحافظة.** يبلغ متوسط الوقت المستغرق لتصميم المشروع (منذ الموافقة على إصدار المذكرة المفاهيمية حتى صدور الموافقة على المشروع) 9.92 شهر، وهو دون الهدف المحدد بـ 8 أشهر في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، ولكنه شهد تحسنا كبيرا مقارنة بمتوسط الوقت الذي بلغ 15.7 شهر في نهاية فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق. وتُبرَّر الفترة الفاصلة بين الاستهلال والموافقة بالحاجة إلى ضمان جودة المشروع وتصنيف المخاطر، بالإضافة إلى الامتثال الكامل لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، ويضخمها الحيز المالي خلال سنة معينة، أو التغيير الحكومي أو تبدل الأولويات. وقد يكون هناك أيضا بعض الأثر المترتب عن الجائحة، نظرا إلى الاضطرابات في حركة السفر وتوافر الموظفين لدى الشركاء. ولهذه الأسباب، لم يكن الهدف المقدّر في التجديد الحادي عشر للموارد واقعيا؛ ولم يعد هذا المؤشر مستخدما في التجديد الثاني عشر للموارد.

37- وفي المتوسط، حصلت المشروعات التي جرت الموافقة عليها خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد على المبلغ المصروف الأول بعد 13.67 شهر، وهذا دون الهدف المحدد بـ 12 شهرا في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد. وتمثلت الأسباب الشائعة للتأخير في عملية التصديق المطلوبة في بعض البلدان، والتي تسببت بتأخير كبير في الدخول حيز النفاذ؛ وقيود السيولة. ونظرا إلى التأثير الشديد للعوامل الخارجية، لا يشمل التجديد الثاني عشر للموارد هذا المؤشر.

38- وبلغت نسبة الصرف الإجمالية الخاصة بفترة التجديد الحادي عشر للموار 15.8 في المائة، وهي أدنى من الهدف المحدد بـ 17 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، والذي لم يأخذ في الاعتبار آثار قيود السيولة. ويعكس هدف إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الثاني عشر للموارد هذا المعوق، وهو بالتالي أكثر تحفظا. ولكن فيما يتعلق بالبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، بلغت نسبة الصرف 16.55 في المائة، بما يتجاوز الهدف المحدد بـ 16 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

دال – تحويل الموارد

39- **اللامركزية**. يواصل الصندوق تحقيق أداء قوي جدا فيما يتعلق بجدول أعماله الطموح بشأن اللامركزية. وفي عام 2021، فتحت شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية وشعبة أفريقيا الغربية والوسطى رسميا مكتبيهما الإقليميين في نيروبي وأبيدجان على التوالي، ويتخذ المديرون الإقليميون مقارا لهم في الأقاليم. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد الصندوق خطة لترتيب الأولويات خاصة بتدخلات المكاتب القطرية للصندوق، على أساس قياسات حجم الحافظة، والعمل المستقبلي، وفجوات التنمية، والهشاشة. واستنادا إلى ذلك، تحولت ثلاثة مكاتب قطرية تابعة للصندوق (هايتي ونيبال والنيجر) إلى مكاتب يقودها مديرون قطريون في عام 2021. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الوظائف في المكاتب القطرية والمكاتب المتعددة الأقطار من 32 في عام 2019 إلى 36.5 في عام 2021، بما يتجاوز الهدف المحدد بـ 33 في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد.

40- **الكفاءة المؤسسية**. لا تزال نسب كفاءة المنظمة مقبولة عموما، على الرغم من الانتكاسات في بعض المؤشرات المتعلقة بنفقات الصندوق الإدارية، مما يعكس الكلفة الأولية للامركزية والدوران وإعادة الانتداب. ولا يزال استخدام نظم الصندوق مثل بوابة عملاء الصندوق ونظام إدارة النتائج التشغيلية مرتفعا. وقام برنامج الرصد والتقييم الريفيين الممول بمنحة بتدريب موظفين من 73 في المائة من المشروعات الجارية التي يدعمها الصندوق.[11] ولكن في عام 2021، حال تغيير في القانون المحلي في المكسيك دون استمرار الوكالة المنفذة في إدارة أموال المنحة وأدى إلى إنهاء المنحة باكرا وعدم تلبية الهدف المحدد في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد والمتمثل بتوفير التدريب لـ 85 في المائة من المشروعات. وستطلق أكاديمية العمليات في الصندوق دورة لبناء القدرات في مجال الرصد والتقييم في أواخر عام 2022.

41- واستمرت إدارة القوى العاملة في التحسن في عام 2021، مع زيادة حصة الموظفين الفنيين من بلدان القائمتين باء وجيم والنساء اللواتي يشغلن وظائف من الفئة الفنية ف 5 بما يتجاوز الهدف المحدد في التجديد الحادي عشر للموارد. واستغرق التوظيف وقتا أطول من المتوقع، بسبب العدد الكبير من الوظائف التي ينبغي شغلها خلال عملية اللامركزية وإعادة الانتداب.

42- وكان أداء الصندوق جيدا في الشفافية، تماشيا مع خطة العمل لعام 2017 بشأن زيادة الشفافية لتعزيز المساءلة. وتشمل بعض النواتج اللافتة لوحة العمليات الخاصة بالصندوق واستقصاء أصحاب المصلحة، بما يروّج للعمليات وأداء الاستراتيجيات القطرية.[12] ونتيجة لهذه المبادرات وسواها، صنفت المبادرة الدولية لشفافية المعونة نسبة شمولية نشر الصندوق للمعايير بـ 86 في المائة، وهي أعلى بكثير من الهدف المحدد بـ 75 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وفي عام 2021، وافق الصندوق على 85 في المائة من تقارير إنجاز المشروعات الواجبة الصدور، ضمن الموعد الأقصى المحدد،[13] محققا بذلك الهدف المحدد بـ 85 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، ونشر77 في المائة (لا تزال النسبة أدنى من الهدف المحدد بـ 90 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد).

43- وتشمل 54 في المائة من مشروعات الصندوق الموافق عليها في عام 2021 أنشطة أو مكونات تعزز الشفافية في البلدان المقترضة، بما يتجاوز الهدف المحدد بـ 30 في المائة في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وتشمل الأمثلة: تعزيز الشفافية في المعاملات ضمن سلاسل القيمة من خلال نظم المعلومات الجغرافية؛ وتجريب سلسلة الكتل لزيادة شفافية نظم الضمانات التشاركية؛[14] وعقد منتديات تشاركية لزيادة شفافية الرصد.

[11] يستند الحساب إلى بيانات التدريب النهائية المستخلصة من تقرير إنجاز المنحة. وتختلف الأرقام عبر السنوات أيضا بسبب اختلاف تركيبة الحافظة الجارية، المستخدمة بمثابة القاسم في معادلة المؤشر.

[12] انظر الفقرة 41.

[13] في العادة ستة أشهر بعد تاريخ الإنجاز. وقد منح الصندوق تمديدات إضافية (ستة أشهر، أو أطول في حالة المعوقات المتعلقة بجائحة كوفيد-19) للمشروعات التي تخضع لتقدير الأثر. ومنح الصندوق أيضا تمديدات لفترات قصيرة على أساس كل حالة على حدة – مثلا للسماح بالتفاوض والاتفاق على التصنيفات النهائية مع الحكومات.

[14] نظم ذات تركيز محلي لضمان الجودة من خلال إصدار شهادات للمنتجين، استنادا إلى المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة، وهي مبنية على أساس من الثقة والشبكات الاجتماعية وتشارك المعرفة.

رابعا – المضي قدما في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

44- تعلّم الصندوق دروسا كثيرة من معالجة آثار جائحة كوفيد-19 على حافظته. وفي حين سمحت زيادة اللامركزية وتحسين النظم بالمشاركة عن بعد، لا تزال البعثات بالحضور الشخصي حيوية للرصد الدقيق. وكانت جائحة كوفيد-19 أيضا القوة المحركة التي جعلت الصندوق أكثر تكيفا ومكنته من إدارة حافظته بمزيد من المرونة. وأصبح التعلم من التجارب السابقة أكثر أهمية من أي وقت مضى، وبدأت تصاميم الصندوق وتقييماته بإدماج عنصر التعلم كأداة أساسية لتعزيز الملاءمة والجودة.

45- وينفذ الصندوق، في إطار التجديد الثاني عشر لموارده، خطط عمل مخصصة لتحسين الأداء في المجالات الأضعف. وفي إطار خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، ينفذ الصندوق منهجية ضمان أكثر صرامة قائمة على المخاطر، تشمل الرقابة المالية في الصرف النقدي والإدارة المالية، وهما مجالان رئيسيان يؤثران في الكفاءة. وتقدم خطة العمل بشأن الاستدامة خزان موارد لزيادة الاستدامة في مجموعة واسعة من السياقات من أجل تمكين الفرق القطرية من وضع نهج مصمم خصيصا لزيادة الاستدامة ووضع استراتيجيات خروج سليمة من أجل ملكية أفضل.

46- وسيواصل الصندوق الاستفادة من نظم التوريد التابعة له لإدارة المشروعات على نحو أفضل. واستنادا إلى الإطار التشغيلي المحدّث لتوسيع النطاق، ستكون برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأداة الأساسية لتوسيع النطاق من خلال التفكير استراتيجيا في التدخلات المقررة الموافق عليها. وبموجب اللامركزية 2.0، سيكون نحو نصف المكاتب الجديدة والمطوَّرة في بلدان تعاني من أوضاع هشة، وما يقارب 70 في المائة منها في أفريقيا جنوب الصحراء،[15] لتعزيز معالجة عناصر الهشاشة في تصميم المشروعات.

47- وتنطوي استراتيجية الصندوق المؤسسية الجديدة بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على تركيز أكبر على الشراكات، والمشاركة في السياسات والابتكار، لكنها لن تكون فعالة إلا إذا توافرت الموارد. وستكون المشاركة في السياسات على المستوى القطري رئيسية أيضا، مع أدوات توجيهية إضافية قيد التطوير وتدريب جديد في إطار أكاديمية العمليات؛ ولكن يلزم أيضا توفير موارد إضافية غير إقراضية. وفي إطار نموذج العمل الجديد الخاص بالتجديد الثاني عشر للموارد، سيركز الصندوق موارده الأساسية على البلدان المنخفضة الدخل فيما يوسّع التمويل من خلال آلية الحصول على الموارد المقترَضة. وستحدد هذه الإجراءات مجتمعة نتائج الصندوق في السنوات القادمة، وستؤدي إلى أثر أكبر وأعمق، بما يعزز التقدم في تنفيذ جدول الأعمال لعام 2030.

[15] الوثيقة EB 2021/134/R.5.

إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[16]

المستوى الأول – الأهداف والسياق

		المصدر	خط الأساس (السنة)	النتائج (السنة)
1.1	**هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر**			
1.1.1	نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الدولي للفقر البالغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم (هدف التنمية المستدامة 1.1.1)	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	9.2 (2020)
2.1	**هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع**			
1.2.1	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة 2.1.2)	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	33 (2020)
2.2.1	معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة (هدف التنمية المستدامة 1.2.2)	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	22 (2020)
3.2.1	معدل انتشار سوء التغذية (هدف التنمية المستدامة 2.2.2)	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	6.7% (الهزال)؛ 5.7% (الوزن الزائد) (2020)
4.2.1	متوسط دخل صغار منتجي الأغذية (هدف التنمية المستدامة 2.3.2)	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	-
5.2.1	مجموع التدفقات الرسمية الموجهة إلى قطاع الزراعة (مليارات الدولارات الأمريكية) (هدف التنمية المستدامة 2-ألف-2)	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	12.8 (2018)
6.2.1	(مؤشر) الإنفاق الحكومي على الزراعة (هدف التنمية المستدامة 2-ألف-1)	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	لا ينطبق	0.28 (2020)

[16] ترد تعريفات مؤشرات إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في الوثيقة GC 41/L.3/Rev.1، الملحق الثاني.

المستوى الثاني - النتائج الإنمائية

الأثر		*المصدر*	*خط الأساس*	*2019*	*2020*	*2021*	*هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)*
1.2							
1.1.2	عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكا اقتصاديا (بالملايين) (هدفا التنمية المستدامة 3.2 و2.1)	تقدير الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد	لا ينطبق			77.4	44
2.1.2	عدد الأشخاص الذين يتحسن إنتاجهم (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 3.2)	تقدير الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد	لا ينطبق			62.4	47
3.1.2	عدد الأشخاص الذين تتحسَّن سُبل وصولهم إلى الأسواق (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 3.2)	تقدير الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد	لا ينطبق			64.4	46
4.1.2	عدد الأشخاص الذين تزداد قدرتهم على الصمود (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 5.1)	تقدير الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد	لا ينطبق			38.2	24
5.1.2	عدد الأشخاص الذين يتمتعون بتغذية محسّنة (بالملايين) (هدف التنمية المستدامة 1.2)	تقدير الأثر للتجديد الحادي عشر للموارد	لا ينطبق			0.6	12
2.2	**النتائج الإنمائية على مستوى المشروعات** [أ،ب،ج]		**2014-2016**	**المتوسط المتحرك 2017-2019**	**المتوسط المتحرك 2018-2020**	**المتوسط المتحرك 2019-2021**	
1.2.2	الإنجاز العام للمشروعات (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	88	85	85	91	90
2.2.2	الإنجاز العام للمشروعات (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات مكتب التقييم المستقل	81	72	76	75	-
3.2.2	الإنجاز العام للمشروعات (تصنيف 5 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات مكتب التقييم المستقل	26	23	25	25	-
4.2.2	الفعالية (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	84	84	85	90	90

الأثر		*المصدر*	*خط الأساس*	*2019*	*2020*	*2021*	*هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)*
5.2.2	الكفاءة (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	77	65	68	76	80
6.2.2	المساواة بين الجنسين (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	87	88	86	90	90
7.2.2	المساواة بين الجنسين (تصنيف 5 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	54	49	51	53	60
8.2.2	استدامة الفوائد (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	78	70	73	82	85
9.2.2	توسيع النطاق (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	92	85	85	86	95
10.2.2	إدارة البيئة والموارد الطبيعية (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	88	82	85	94	90
11.2.2	التكيف مع تغير المناخ (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	84	84	88	92	85
3.2	**الحصائل والنواتج على مستوى المشروعات** [د]		**2019/2016**	**2019**	**2020**		
1.3.2	عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات (بالملايين) [ه] (هدف التنمية المستدامة 4.1)	المؤشرات الرئيسية	97.04	131.7 (ذكور 53/إناث 47) [ط] (شباب 20/غير شباب 80) [ي]	128.5 (ذكور 51/إناث 49) (شباب 22/غير شباب 78)	91.2 (ذكور 49/إناث 51) (شباب 22/غير شباب 78)	120
2.3.2	عدد هكتارات الأراضي الزراعية ذات بنية أساسية متعلقة بالمياه تم بناؤها/أعيد تأهيلها (هدف التنمية المستدامة 3.2)	المؤشرات الرئيسية	57 000	492 700	562 900	599 300	70 000
3.3.2	عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج (بالملايين) [ه] (هدف التنمية المستدامة 3.2)	المؤشرات الرئيسية	2.51	2.63 (ذكور 53/إناث 47) (شباب 13/غير شباب 87)	3.2 (ذكور 57/إناث 43) (شباب 22/غير شباب 78)	2.9 (ذكور 53/إناث 47) (شباب 12/غير شباب 88)	3.5

الأثر		*المصدر*	*خط الأساس*	*2019*	*2020*	*2021*	*هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)*
4.3.2	عدد الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على الخدمات المالية (بالملايين) * (هدف التنمية المستدامة 3.2)	المؤشرات الرئيسية	17.4	22 (ذكور 50/إناث 50) (شباب 25/غير شباب 75)	23.4 (ذكور 49/إناث 51) (شباب 22/غير شباب 78)	8.3 (ذكور 42/ إناث 58) (شباب 19/غير شباب 81)	23
5.3.2	عدد الأشخاص/الأسر الذين سيتوفر لهم الدعم المستهدف لتحسين تغذيتهم (بالملايين) * (هدف التنمية المستدامة 1.2)	المؤشرات الرئيسية	1.7 (ذكور 40/إناث 60) (شباب 43/غير شباب 57)	1.7 (ذكور 40/إناث 60 (شباب 43/غير شباب 57)	1.8 (ذكور 37/إناث 63 (شباب 22/غير شباب 78)	2.1 (ذكور 40/إناث 60) (شباب 33/غير شباب 67)	5
6.3.2	عدد النساء اللاتي يبلغن عن تحسن نظامهن الغذائي وفق (هدف التنمية المستدامة 2.2)	المؤشرات الرئيسية- مستوى النواتج	لا ينطبق	لا ينطبق	23	14	20
7.3.2	عدد الشركات الريفية التي تحصل على خدمات تنمية الأعمال (هدف التنمية المستدامة 2.8)	المؤشرات الرئيسية	91 240	505 500	532 500	1 965 250	100 000
8.3.2	عدد الأشخاص المدربين على الأنشطة المدرة للدخل أو إدارة الأعمال (بالملايين) * (هدف التنمية المستدامة 4.4)	المؤشرات الرئيسية	2.4	2.35 (ذكور 37/إناث 63) (شباب 46/غير شباب 54)	3.7 (ذكور 39/إناث 61) (شباب 25/غير شباب 75)	3.2 (ذكور 31/إناث 69) (شباب 28/غير شباب 72)	3.2
9.3.2	عدد المنتجين الريفيين الذي حصلوا على دعم والأعضاء في منظمات المنتجين الريفية (بالملايين) * (هدف التنمية المستدامة 3.2)	المؤشرات الرئيسية	0.8	0.7 (ذكور 44/إناث 56) (شباب 15/غير شباب 85)	1.5 (ذكور 52/إناث 48) (شباب 18/غير شباب 82)	1.2 (ذكور 61/إناث 39) (شباب 13/غير شباب 87)	1.2
10.3.2	عدد كيلومترات الطرق التي تم بناؤها أو إعادة تأهيلها أو تحديثها (هدف التنمية المستدامة 1.9)	المؤشرات الرئيسية	13 700	10 700	13 100	11 650	20 000

الأثر		*المصدر*	*خط الأساس*	*2019*	*2020*	*2021*	*هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)*
11.3.2	عدد المجموعات التي حصلت على دعم لإدارة الموارد الطبيعية والمخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل مستدام (هدف التنمية المستدامة 4.2)	المؤشرات الرئيسية	7 700	7 700	8 100	46 370	10 000
12.3.2	عدد الأشخاص الذين يحصلون على التكنولوجيات التي تعزل الكربون أو تحد انبعاثات غازات الدفيئة [ب] (هدف التنمية المستدامة 1.7)	المؤشرات الرئيسية	81 200 (ذكور 63/إناث 37) (شباب 20/غير شباب 80)	81 200 (ذكور 63/إناث 37) (شباب20 /غير شباب 80)	148 100 (ذكور 63/إناث 37) (شباب 15/غير شباب 85)	182 500 (ذكور 63/إناث 37) (شباب 14/غير شباب 86)	120 000
13.3.2	عدد الأشخاص/الأسر الذين يبلغون عن اعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود أمام المناخ [ز] (هدف التنمية المستدامة 1.13)	المؤشرات الرئيسية-مستوى النواتج	لا ينطبق	لا ينطبق	50 400	220 550	300 000
14.3.2	عدد هكتارات الأراضي التي أصبحت تحت إدارة قادرة على الصمود أمام المناخ (هدف التنمية المستدامة 4.2)	المؤشرات الرئيسية	1.2 مليون	1.75 مليون	1.67 مليون	1.8 مليون	1.5 مليون
15.3.2	عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنبها و/أو عزلها (هدف التنمية المستدامة 1.13)	المؤشرات الرئيسية-مستوى النواتج	-30 مليون	-38 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على 20 سنة	-59 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على 20 سنة	-112 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 عاما	-65 مليونا
16.3.2	عدد الأشخاص الذين تم تسجيل ملكيتهم للموارد الطبيعية أو حقوق استخدامها في السجلات الوطنية للأراضي و/أو نظم إدارة المعلومات الجغرافية [ب] (هدف التنمية المستدامة 4.1)	المؤشرات الرئيسية	31 100 (ذكور 55/إناث 45) (شباب 29/غير شباب 71)	31 100 (ذكور 55/إناث 45) (شباب 29/غير شباب 71)	72 900 (ذكور 52/إناث 48) (شباب 29/غير شباب 71)	44 000 (ذكور 55/إناث 45) (شباب 29/غير شباب 71)	50 000

أ تُعرض الحصائل على مستوى المشروعات على أساس متجدد مدته ثلاث سنوات.

ب ستُعرض النتائج المصنفة للمشروعات في البلدان ذات الأوضاع الأكثر هشاشة في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق أيضا.

ج في الإبلاغ السنوي عن طريق تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، ستحسب الإدارة الاختلاف بين تقديرها الذاتي فيما يتعلق بالحصائل على مستوى المشروعات (بناء على تقارير إنجاز المشروعات) والتصنيفات المقابلة لمكتب التقييم المستقل (بناء على عمليات التحقق من تقارير إنجاز المشروعات).

د لن تُعرض النتائج إلا للسنة قيد الاستعراض. تم تقريب الأرقام.

ه ستُصنَّف النتائج حسب نوع الجنس والعمر.

و ستُقدم النتائج للمشروعات ذات التركيز المحدد على التغذية فقط.

ز بيانات الحصائل مستمدة من 62 مشروعا جاريا أجرت 7 منها استقصاءات للمؤشرات الرئيسية للحصائل وأجرت 55 منها استقصاءات بديلة.

المستوى الثالث ـ أداء العمليات وأداء المنظمة

		المصدر	خط الأساس	2019	2020	2021	هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)
1.3	**تعبئة الموارد وزيادة التمويل المشترك**		**2016**				
1.1.3	النسبة المئوية لإنجاز هدف برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الحادي عشر للموارد [أ]	قواعد البيانات المؤسسية	لا ينطبق	87	89	89	قيد المتابعة
2.1.3	نسبة الديون إلى رأس المال (بالنسبة المئوية)	قواعد البيانات المؤسسية	3.3	8.1	12.5	15	قيد المتابعة
3.1.3	نسبة التمويل المشترك (الدولي) [ب]	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	1:0.53	1:0.61	1:0.74	1:0.94	1:0.6
4.1.3	نسبة التمويل المشترك (المحلي) [ب]	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	1:0.74	1:0.76	1:0.93	1:1.01	1:0.8
2.3	**تخصيص الموارد**		**2015-2013**				
1.2.3	نسبة الموارد الأساسية* المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (بالنسبة المئوية) [ج]	دائرة إدارة البرامج	لا ينطبق	90:10	90:10	90:10	البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا: 90 البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا: 10
2.2.3	نسبة موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التي أعيد تخصيصها في التجديد الحادي عشر للموارد	دائرة إدارة البرامج	10	-	-	5	<10
3.2.3	عدد البلدان المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في بداية دورة تخصيص الموارد	دائرة إدارة البرامج	102	80	80	80	80
4.2.3	متوسط حجم مشروعات الصندوق الاستثمارية (تمويل الصندوق) (بملايين الدولارات الأمريكية)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	28.6 (2014-2016)	40	38.5	38.3	قيد المتابعة
5.2.3	مدى ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية (بالنسبة المئوية)	تصنيفات ضمان الجودة	لا ينطبق	93	89	100	90
3.3	**أداء البرامج القطرية**		**2016**				
1.3.3	أهمية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	مسوحات العملاء	لا ينطبق	93	91	94	90
		استعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	لا ينطبق			100	80
2.3.3	نسبة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية النشطة التي خضعت لاستعراض النتائج مرة واحدة على الأقل خلال دورة تخصيص الموارد [د]	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	لا ينطبق	86	94	98	80
3.3.3	فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	مسوحات العملاء	لا ينطبق	89	87	89	90
		استعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	لا ينطبق			72	80

4.3.3	إرساء الشراكات (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	مسوحات العملاء	100	91	89	91	90
		استعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	لا ينطبق			94	80
5.3.3	المشاركة في السياسات على المستوى القطري (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	مسوحات العملاء	100	83	79	81	90
		استعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	لا ينطبق			72	80
6.3.3	إدارة المعرفة (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية)	مسوحات العملاء	لا ينطبق	93	93	93	90
		استعراضات استكمال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	لا ينطبق			72	80
7.3.3	التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (نسبة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ذات النهج الشامل عند التصميم)	برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	50	88	76	94	66
8.3.3	نسبة الاستراتيجيات القطرية الجديدة في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة للغاية والتي خضعت لتقديرات الهشاشة ٥	سجلات الصندوق	لا ينطبق	100	100	100	60

		المصدر	خط الأساس	2019	2020	2021	هدف التجديد الحادي عشر للموارد (نهاية 2021)
4.3	**الجودة عند الإدراج**		**2016**				
1.4.3	التصنيف الإجمالي لجودة تصميم المشروعات (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية) [د]	تصنيفات ضمان الجودة	93	93	96	100	95
2.4.3	التصنيف الإجمالي لجودة تصميم المشروعات (الأوضاع الهشة فقط) (تصنيف 4 أو أعلى) (بالنسبة المئوية) [د]	تصنيفات ضمان الجودة	96	77	94	100	90
3.4.3	نسبة المشروعات الجارية التي لديها خط أساس بنهاية السنة الأولى من التنفيذ	نظم إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق	لا ينطبق	49	51.5	43.2	70
5.3	**إدارة الحافظة**		**2016**				
1.5.3	الوقت المستغرق من إعداد المذكرة المفاهيمية وحتى الموافقة (بالأشهر)	قواعد البيانات المؤسسية	17	10	11.06	9.92	8
2.5.3	الوقت المستغرق من الموافقة على المشروع وحتى أول صرف له (بالأشهر)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	17	15	10.09	13.67	12
3.5.3	نسبة صرف الأموال (بالنسبة المئوية)** [ه]	Oracle FLEXCUBE	16.7	17.9	16.51	15.8	17
4.5.3	نسبة صرف الأموال** - الأوضاع الهشة فقط (بالنسبة المئوية)	Oracle FLEXCUBE	12.8	19.1	17.58	16.55	16
6.3	**اللامركزية**		**2016**				
1.6.3	نسبة الموظفين الممولين من الميزانية في مكاتب الصندوق القطرية/المراكز الإقليمية (بالنسبة المئوية)	قواعد البيانات المؤسسية	18	32	33	36.5	33
2.6.3	نسبة المشروعات الاستثمارية للصندوق (حسب حجم التمويل) التي تديرها المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية	قواعد البيانات المؤسسية	74	100	100	100	100
3.6.3	نسبة ميزانية الإشراف/دعم التنفيذ التي تستخدم من خلال المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية	قواعد البيانات المؤسسية	لا ينطبق	100	100	100	70
7.3	**الكفاءة المؤسسية**		**2016**				
1.7.3	نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح	قواعد البيانات المؤسسية	13.1	11.2	12.9	13.52	12.9
2.7.3	نسبة النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات الممولة من رسوم الإدارة) إلى برنامج عمل الصندوق (برنامج القروض والمنح والتمويل المشترك)	قواعد البيانات المؤسسية	6.5	4.7	4.9	4.6	6.0
3.7.3	نسبة النفقات الإدارية الفعلية (بما في ذلك النفقات المموَّلة من رسوم الإدارة) إلى المبالغ السنوية المصروفة	قواعد البيانات المؤسسية	18.1	15.6	16	16.4	16
4.7.3	نسبة الميزانية الإدارية إلى حافظة القروض والمنح الجارية	قواعد البيانات المؤسسية	2.27	2.1	2.0	2.06	2.1
5.7.3	نسبة البلدان التي لديها مشروعات قابلة للصرف وتستخدم بوابة العملاء في الصندوق	شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	-	63	95	92	75
6.7.3	نسبة عمليات الصندوق التي تستخدم نظم إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق	دائرة إدارة البرامج	-	100	100	100	100
7.7.3	نسبة المشروعات التي تحصل على دعم من الصندوق والتي يتم تدريب موظفيها ضمن مبادرة مراكز التعلم الخاصة بالتقييم والنتائج	دائرة إدارة البرامج	-	56	85	73	85
8.3	**إدارة القوى العاملة**		**2016**				
1.8.3	نسبة النساء اللاتي يشغلن وظائف من الفئة الفنية ف 5 فما فوقها	قواعد البيانات المؤسسية	29	34	34	38.1	35

2.8.3	نسبة موظفي الفئة الفنية من القائمتين باء وجيم	قواعد البيانات المؤسسية	38	44	46	48.6	قيد المتابعة
3.8.3	الوقت الذي يستغرقه شغل الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية (بالأيام)	قواعد البيانات المؤسسية	91	94	93	132	100
9.3	**الشفافية**		**2016**				
1.9.3	نسبة تقارير إنجاز المشروعات المقدمة في غضون ستة أشهر من الإنجاز، والتي تم الإفصاح عنها علنا	دائرة إدارة البرامج	0/41	74/67	87/70	85/77	85/90
2.9.3	شمولية نشر الصندوق لمعايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة (بالنسبة المئوية)	المبادرة الدولية لشفافية المعونة	63	86	86	86	75
3.9.3	نسبة العمليات ذات الأنشطة أو المكونات التي تعزز الشفافية في البلدان المقترضة	قواعد البيانات المؤسسية	لا ينطبق	47	58	54	30

أ يدل المؤشر على النسبة المئوية لموارد التجديد الأساسية التي جرت تعبئتها، مقارنة بهدف التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

ب تُعرض نتائج المشروعات المعتمدة في آخر 36 شهرا. وسوف يُصنف تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق البيانات حسب مجموعات دخل البلدان، ويُصنف الإبلاغ عن التمويل المشترك المحلي فيما يتعلق بمساهمات الحكومات والمستفيدين.

ج سيوفر تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق أيضا معلومات عن المخصصات للمشروعات التي تعاني من الأوضاع الأكثر هشاشة والدول الجزرية الصغيرة النامية.

د تُجمّع تقييمات الجودة عند الإدراج على مدى 24 شهرا.

ه يجري تحسين قواعد البيانات المؤسسية لتمكين جمع هذه المعلومات.

* الموارد الأساسية هي تعريف اعتمده الصندوق لوصف مساهمات تجديد الموارد الأساسية، والمساهمات المتممة غير المقيدة، وسداد أصل المبلغ وفوائد القروض الممولة من هذه الموارد، بالإضافة إلى عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة.

** في عام 2017، استعرض الصندوق تعريفه لنسبة الصرف من أجل مواءمته مع المنهجية التي تستخدمها منظمات التنمية المتعددة الأطراف الأخرى. وبالتالي فإن هدف التجديد العاشر لموارد الصندوق يسبق هذا الاستعراض وتم حسابه باستخدام التعريف السابق. وعلى خلاف ذلك، يعكس خط الأساس لعام 2016 وهدف التجديد الحادي عشر للموارد التعريف المعتمد في عام 2017.

القائمة المنسقة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة الصادرة عن البنك الدولي

	السنة المالية 2021
1	أفغانستان
2	بوركينا فاسو
3	بوروندي
4	الكاميرون
5	جمهورية أفريقيا الوسطى
6	تشاد
7	جزر القمر
8	جمهورية الكونغو الديمقراطية
9	جمهورية الكونغو
10	إريتريا
11	غامبيا
12	غينيا بيساو
13	هايتي
14	العراق
15	كيريباس
16	كوسوفو
17	لاو
18	لبنان
19	ليبريا
20	ليبيا
21	مالي
22	جزر مارشال
23	ميكرونيزيا
24	موزامبيق
25	ميانمار
26	النيجر
27	نيجيريا
28	بابوا غينيا الجديدة
29	جزر سليمان
30	الصومال
31	جنوب السودان
32	السودان
33	الجمهورية العربية السورية
34	تيمور- ليشتي
35	توفالو
36	جمهورية فنزويلا البوليفارية
37	الضفة الغربية وغزة
38	الجمهورية اليمنية
39	زمبابوي

	السنة المالية 2022
1	أفغانستان
2	أرمينيا
3	أذربيجان
4	بوركينا فاسو
5	بوروندي
6	الكاميرون
7	جمهورية أفريقيا الوسطى
8	تشاد
9	جزر القمر
10	جمهورية الكونغو الديمقراطية
11	جمهورية الكونغو
12	إريتريا
13	إثيوبيا
14	غينيا بيساو
15	هايتي
16	العراق
17	كيريباس
18	كوسوفو
19	لبنان
20	ليبيا
21	مالي
22	جزر مارشال
23	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
24	موزامبيق
25	ميانمار
26	النيجر
27	نيجيريا
28	بابوا غينيا الجديدة
29	جزر سليمان
30	الصومال
31	جنوب السودان
32	السودان
33	الجمهورية العربية السورية
34	تيمور- ليشتي
35	توفالو
36	جمهورية فنزويلا البوليفارية
37	الضفة الغربية وغزة (الأراضي)
38	الجمهورية اليمنية
39	زمبابوي

سجل قياس القيمة مقابل المال

أبعاد نموذج العمل	*المشاكل الرئيسية*	*التدابير المتخذة لتعزيز القيمة مقابل المال*	*الصلة بالأبعاد الأربعة (الفعالية والإنصاف والكفاءة والاقتصاد) للقيمة مقابل المال*	*قياس النجاح من خلال مؤشرات إطار إدارة النتائج**	*نتائج عام 2019*	*نتائج عام 2020*	*نتائج عام 2021*
تعبئة الموارد	عدم الاستفادة من الموارد الأساسية إلى أقصى درجة ممكنة	زيادة الموارد من خلال الاقتراض	**الاقتصاد والكفاءة**. يسمح لكل دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية بأن يكون له تأثير مُضاعِف على إجمالي مبلغ القروض، وبالتالي زيادة كفاءة واقتصاد هذه الموارد	• نسبة الديون إلى رأس المال (2.1.3) • نسبة التمويل المشترك (3.1.3 و4.1.3) • عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات (بملايين الأشخاص) (1.3.2)	8.1%	12.5%	15
		التمويل المشترك مع الشركاء المحليين والدوليين	**الفعالية**. يعزز الفعالية من خلال تحسين الأثر بالأموال والمعرفة التي تُكمل نُهج الصندوق وتعزز الملكية المحلية.		• 1:0.61 (أعلى) • 1:0.76 (تحقق الهدف)	• 1:0.74 (أعلى) • 1:0.93 (أعلى)	• 1:0.94 (أعلى) • 1:1.01 (أعلى)
		تعبئة الأموال التكميلية المرتبطة بالمناخ والشباب والهشاشة (اللاجئون) والقطاع الخاص	**الفعالية والإنصاف**. يعزز الإنصاف من خلال تيسير استهداف الأموال ويعزز الفعالية من خلال تبديد شواغل معينة للفئات المحرومة.		• 131.7 مليون (أعلى)	• 128.5 مليون (أعلى)	• 91.2 مليون (أدنى)
تخصيص الموارد	يتعين تعزيز استهداف البلدان والاستهداف داخل البلدان	الانتقائية القطرية وتخصيص الموارد من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	**الكفاءة والإنصاف**. يعزز الإنصاف من خلال التركيز على البلدان ذات الاحتياجات القوية، والفعالية من خلال التركيز على الأداء. كما أنه يحسن الكفاءة من خلال ترتيب الخدمات للمقترضين.	• حصة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من الموارد الأساسية (1.2.3) • نسبة موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء التي أعيد تخصيصها في التجديد الحادي عشر للموارد (2.2.3) • عدد البلدان المدرجة في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في بداية دورة تخصيص الموارد (3.2.3) • عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات (بملايين الأشخاص) (1.3.2)	• 90/10 (تحقق الهدف)	• 90/10 (تحقق الهدف)	• 90/10 (تحقق الهدف)
		تكييف النُهج على المستوى القطري	**الفعالية والإنصاف**. يعزز الإنصاف من خلال ضمان أن يكون الاستهداف مناسبا للسياق ويؤدي إلى مشروعات فعالة.		• لا ينطبق	• 0%	• 5 (أعلى)
		تعزيز استهداف الشباب	**الإنصاف**. يعزز الإنصاف من خلال ضمان الوصول إلى السكان الرئيسيين.		• 80 (تحقق الهدف) • 131.7 مليون (أعلى)	• 80 (تحقق الهدف) • 128.5 مليون (أعلى)	• 80 (تحقق الهدف) • 91.2 مليون (أدنى)
استخدام الموارد	لم يصل استخدام الموارد داخل البلدان إلى الإمكانات الكاملة	اللامركزية والنموذج القطري المعزز	**الفعالية والإنصاف والكفاءة والاقتصاد**. يعزز الفعالية والإنصاف والكفاءة والاقتصاد من خلال توسيع نطاق الحضور القطري، مما يسمح بتدفق المعلومات والمشاركة بشكل أفضل، واستخدام الموارد بشكل أكثر فعالية.	• الوقت المستغرق من إعداد المذكرة المفاهيمية وحتى الموافقة (1.5.3) • الوقت المستغرق من الموافقة على المشروع وحتى أول صرف له (2.5.3) • نسبة صرف الأموال (3.5.3) • نسبة الموظفين الممولين من الميزانية في مكاتب الصندوق القطرية/المراكز الإقليمية (1.6.3)	• 10 أشهر (أدنى) • 15 شهرا (أدنى)	• 11.06 (أدنى) • 10 (أعلى)	• 9.92 (أدنى) • 13.67 (أدنى)
		تعزيز التآزر بين الأنشطة الإقراضية والأنشطة غير الإقراضية	**الاقتصاد والفعالية**. يعزز الاقتصاد والكفاءة من خلال حلول أفضل ويعزز الفعالية من خلال تحسين الأثر.		• 17.9 (أعلى)	• 16.5 (أدنى)	• 15.8 (أدنى)

أبعاد نموذج العمل	*المشاكل الرئيسية*	*التدابير المتخذة لتعزيز القيمة مقابل المال*	*الصلة بالأبعاد الأربعة (الفعالية والإنصاف والكفاءة والاقتصاد) للقيمة مقابل المال*	*قياس النجاح من خلال مؤشرات إطار إدارة النتائج**	*نتائج عام 2019*	*نتائج عام 2020*	*نتائج عام 2021*
		زيادة حجم القرض	**الاقتصاد والكفاءة**. يعزز الاقتصاد والكفاءة من خلال وفورات الحجم في تصميم وتنفيذ المشروعات.	• متوسط حجم مشروعات الصندوق الاستثمارية (تمويل الصندوق) (4.2.3) • نسبة المشروعات المصنفة 5 وأعلى عند الاستكمال للإنجاز العام للمشروع (مكتب التقييم المستقل) (2.2.3)	• 32% (أدنى)	• 33% (تحقق الهدف)	• 36.5% (أعلى)
		تعميم قضايا المناخ والمنظور الجنساني والتغذية والشباب	**الإنصاف**. يعزز الإنصاف من خلال تحسين الاستهداف والفعالية من خلال التركيز على المسائل الرئيسية (مثل المناخ والتغذية).		• 40 مليون دولار أمريكي • 23%	• 38.5 مليون دولار أمريكي • 25%	• 38.3 مليون دولار أمريكي • 25%
تحويل الموارد	عدم كفاية التركيز على قياس النتائج وإدارتها	إطار الفعالية الإنمائية وإطار لإدارة النتائج	**الفعالية والإنصاف والكفاءة والاقتصاد**. يضمن معلومات كافية لدفع الزيادات في الفعالية والإنصاف والكفاءة والاقتصاد من خلال القرارات القائمة على الأدلة.	• عدد الأشخاص الذين يتلقون خدمات (بملايين الأشخاص) (1.3.2) • عدد الأشخاص الذين يشهدون: حراكا اقتصاديا، وزيادة الإنتاج، وزيادة الوصول إلى الأسواق وزيادة القدرة على الصمود (1.1.2، 2.1.2، 3.1.2، 4.1.2) • نسبة البلدان التي لديها مشروعات قابلة للصرف وتستخدم بوابة العملاء في الصندوق (5.7.3) • نسبة عمليات الصندوق التي تستخدم نظم إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق (6.7.3) • نسبة المشروعات التي تحصل على دعم من الصندوق والتي يتم تدريب موظفيها ضمن مبادرة مراكز التعلم الخاصة بالتقييم والنتائج (7.7.3)	• 131.7 مليون (أعلى)	• 128.5 مليون (أعلى)	• 91.2 مليون (أدنى)
		مبادرة تقدير الأثر	**الفعالية**. يضمن إسناد الأثر لتحديد الفعالية.				
		تعزيز الشفافية من خلال خطة عمل منهجية	**الفعالية**. يخلق انفتاحا على البيانات من أجل توفير حوافز لتحسين الفعالية والإنصاف والكفاءة والاقتصاد ويعزز آليات المساءلة المحلية لزيادة فعالية المساعدة.		• لا ينطبق	• لا ينطبق	• 77.4 مليون (أعلى) • 62.4 مليون (أعلى) • 64.4 مليون (أعلى) • 38.2 مليون (أعلى)
		إدخال تحسينات على منصة تقديم الخدمات	**الاقتصاد والكفاءة**. يعزز الاقتصاد والكفاءة على المستوى المؤسسي من خلال تقصير أوقات التجهيز وتيسير عمليات الأعمال الأبسط.		• 63% (أدنى) • 100% (تحقق الهدف) • 56% (أدنى)	• 95% (أعلى) • 100% (تحقق الهدف) • 85% (تحقق الهدف)	• 92% (أعلى) • 100% (تحقق الهدف) • 73% (أدنى)

* يُشار إلى مؤشرات إطار قياس النتائج بين قوسين.

ضمان الجودة من أجل فعالية إنمائية أفضل واستدامة الفوائد

أولا ـ مقدمة

1- يقدم هذا الملحق لمحة عامة عن نتائج الاستعراضات المستقلة التي أجرتها مجموعة ضمان الجودة في الصندوق للاستراتيجيات والسياسات المؤسسية، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والمشروعات، والمنح، ومرفق تحفيز فقراء الريف، والعمليات غير السيادية ومشروعات مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويسلط الضوء على الدروس المستفادة من استعراضات التصاميم والأنشطة الجارية لتعزيز تصاميم الصندوق من أجل تحقيق نتائج أفضل.

ثانيا- الاستراتيجيات والسياسات المؤسسية

2- نُقحت اختصاصات لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وأجرت مجموعة ضمان الجودة لاحقا استعراضات ضمان الجودة لثلاث استراتيجيات عمليات مؤسسية: استراتيجية التنوع البيولوجي في الصندوق للفترة 2022-2025؛ واستراتيجية الصندوق للعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة 2022-2027؛ واستراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق للفترة 2022-2024. وصُنفت جودة جميع الاستراتيجيات على أنها مرضية. واشتملت المجالات الرئيسية التي تتطلب مزيدا من الاهتمام: جدوى الأهداف والطموحات مقابل توافر الموارد؛ واتساق الاستراتيجيات مع سياسات واستراتيجيات الصندوق الأخرى ذات الصلة؛ والحاجة إلى بذل جهود أكبر لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف الاستراتيجيات بفعالية.

ثالثا- برامج الفرص الاستراتيجية القطرية

3- أجرت مجموعة ضمان الجودة استعراضات ضمان الجودة لسبعة برامج للفرص الاستراتيجية القطرية في عام 2021، قُدّمت ستة منها إلى المجلس التنفيذي. وأوصت لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات بتحويل برنامج فرص استراتيجية قطرية إلى مذكرة استراتيجية قطرية واستعراضها من قبل مجموعة ضمان الجودة. وأُطلقت مصفوفة الفعالية الإنمائية في ختام عام 2020. وقد أثبتت أنها مفيدة في تركيز المناقشات عن برامج القرص الاستراتيجية القطرية في لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات على المسائل الرئيسية ذات الأهمية لمهمة الصندوق.

4- ويُصنَّف تقدير الجودة العامة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2021 على أنه مُرضٍ إلى حد ما أو أعلى، وتتراوح الدرجات من 4.0 إلى 5.5. وأظهرت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية مواءمة جيدة مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، ومع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ووفرت إطارا جيدا لشراكة الصندوق ومشاركته مع البلدان المتلقية. ولكن كان يمكن تصميم بعض برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتتلاءم على نحو أفضل مع السياقات القطرية المحددة، وكان يمكن أن تتضمن صياغة أفضل للأهداف الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية وسبل مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وكان يمكن إيلاء اهتمام أكبر لإدراج المجموعات الضعيفة جدا، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب الأصلية والأسر المعيشية الفقيرة جدا؛ وكان يمكن معالجة التغذية على نحو أوضح.

5- وشددت استعراضات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2021 أيضا على مجالات التحسين التالية: إدماج الدروس المستفادة والنتائج من استراتيجيات وتقييمات قطرية سابقة؛ والحاجة إلى أهداف أكثر واقعية للأنشطة والتمويل المشترك؛ والتوصيفات العمومية بصورة مفرطة للأنشطة غير الإقراضية التي لم يجر تكييفها مع البلد المعني؛ وتحسين تخطيط مصادر تمويل الأنشطة غير الإقراضية، مع مراعاة الانخفاض في مظروف المنح العادية؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام لمشاركة القطاع الخاص من خلال تقديم تفاصيل إضافية عن العمليات غير السيادية المحتملة.

رابعا- المشروعات والبرامج المموّلة بالقروض وإطار القدرة على تحمل الديون

6- أجرت مجموعة ضمان الجودة تحليلا لتصنيفات الجودة عند الإدراج للمشروعات التي جرت الموافقة عليها في عام 2021 والبالغ عددها 24 مشروعا ممولا بالقروض وبإطار القدرة على تحمل الديون. وأظهر هذا التحليل أنه على الرغم من تحديات التصميم المستمرة التي تفرضها الجائحة، فإن الجودة العامة لتصاميم جميع المشروعات كانت مرضية إلى حد ما أو أفضل (انظر الشكل 1). وصُنِّف مشروع واحد يقع في دولة هشة على أنه مرضٍ للغاية. وهذا يظهر، على الرغم من أنه ليس المعيار، أنه يمكن وضع تصميم ممتاز في سياقات أكثر تحديا.

الشكل 1

حافظة المشروعات في عام 2021: الجودة العامة للتصميم

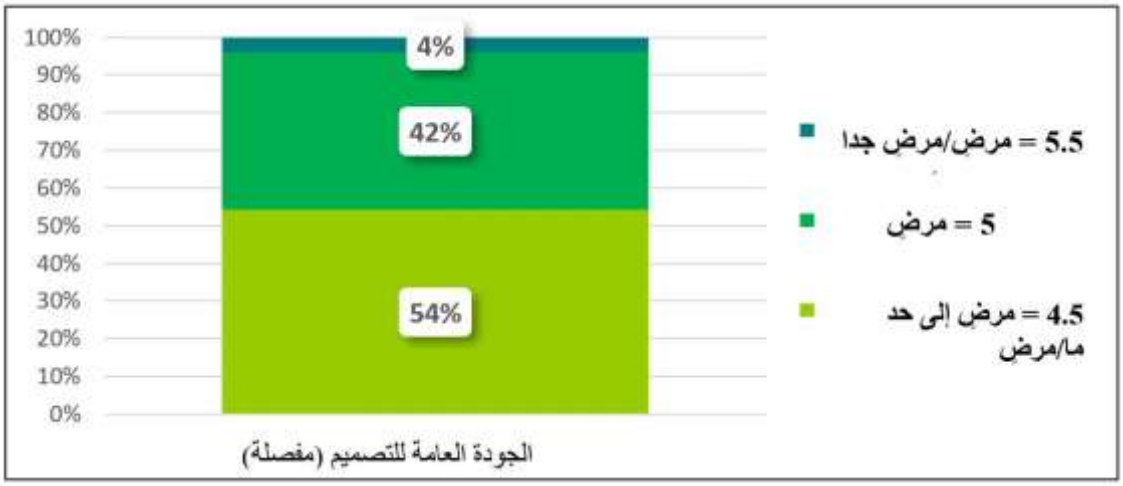

7- وكان أداء الاستهداف قويا، مع تصنيف 100 في المائة من المشروعات التي جرت الموافقة عليها العام الماضي على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل (الشكل 2). ووصفت مشروعات 2021 على نحو كافٍ استراتيجيات ونُهج وتدابير الاستهداف لضمان الوصول إلى مختلف المجموعات المستهدفة. واشتمل هذا على تعريف معايير الاستهداف، والتدابير الهادفة إلى تمكين الفقراء والمُستبعدين اجتماعيا، ومؤشرات حصائل ونواتج نطاق الوصول المصنفة حسب المجموعة المستهدفة.

الشكل 2

حافظة المشروعات في عام 2021: الاستهداف

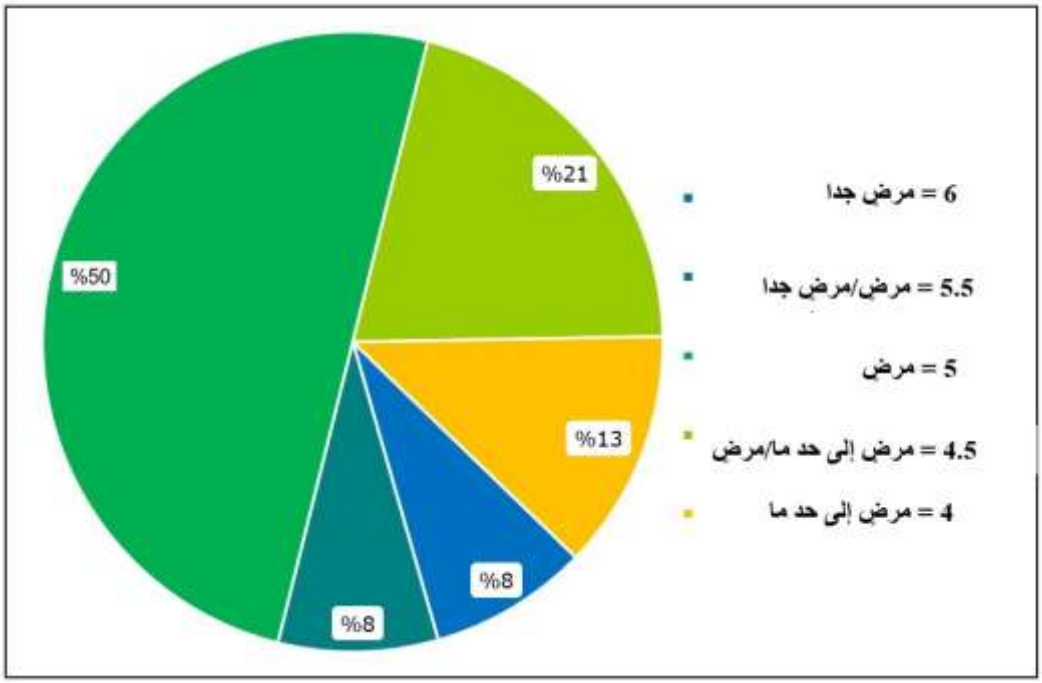

8- وفيما يتعلق بنظم الرصد والتقييم وبالإطار المنطقي، صُنِّفَت جميع المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل (الشكل 3). وكان التخطيط الملائم وتوفير الموارد للرصد والتقييم ووضع المؤشرات ذات الصلة في برنامج العمل السنوي الأول والميزانية السنوية الأولى سمات إيجابية للرصد والتقييم في التصميم.

الشكل 3

حافظة المشروعات في عام 2021: الرصد والتقييم والإطار المنطقي

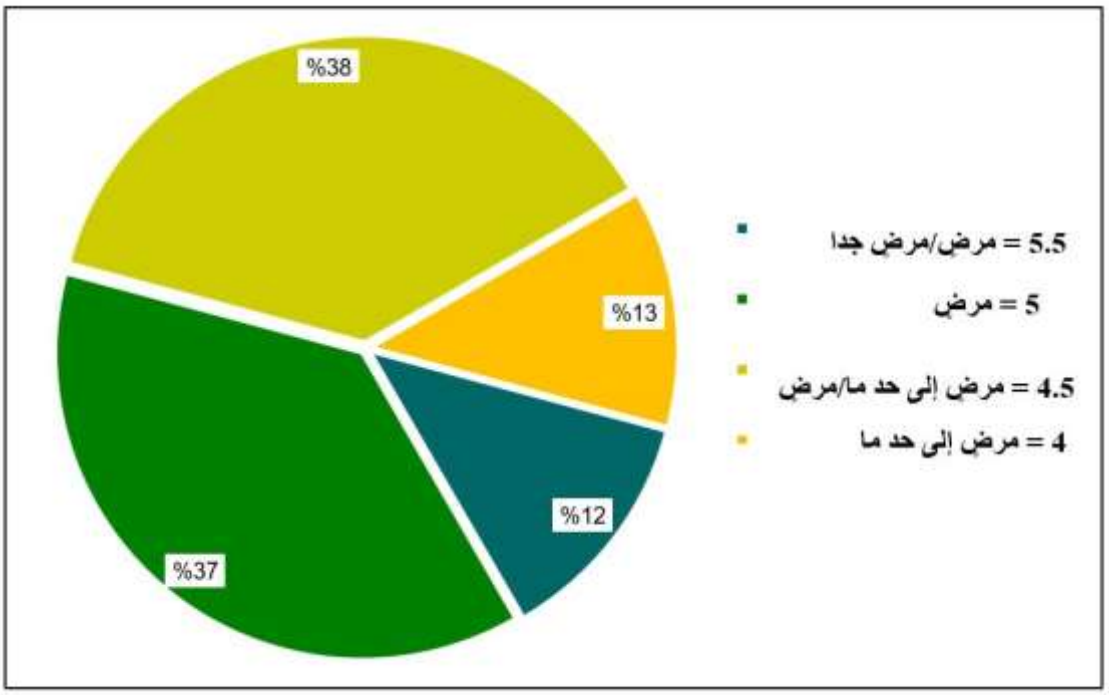

9- وكان أداء مواضيع التعميم إيجابيا بصورة عامة، مع تصنيف 96 في المائة من المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى فيما يتعلق بالشباب، والمنظور الجنساني، والبيئة والمناخ. ومن حيث أداء موضوع التغذية، صُنفت 79 في المائة من المشروعات على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى، على الرغم من أنه تجدر الإشارة إلى أن مؤشر التغذية لم ينطبق في 17 في المائة من المشروعات، لأنها لم تعالج هذا الموضوع بصورة أساسية.

الشكل 4

حافظة المشروعات في عام 2021: مواضيع التعميم

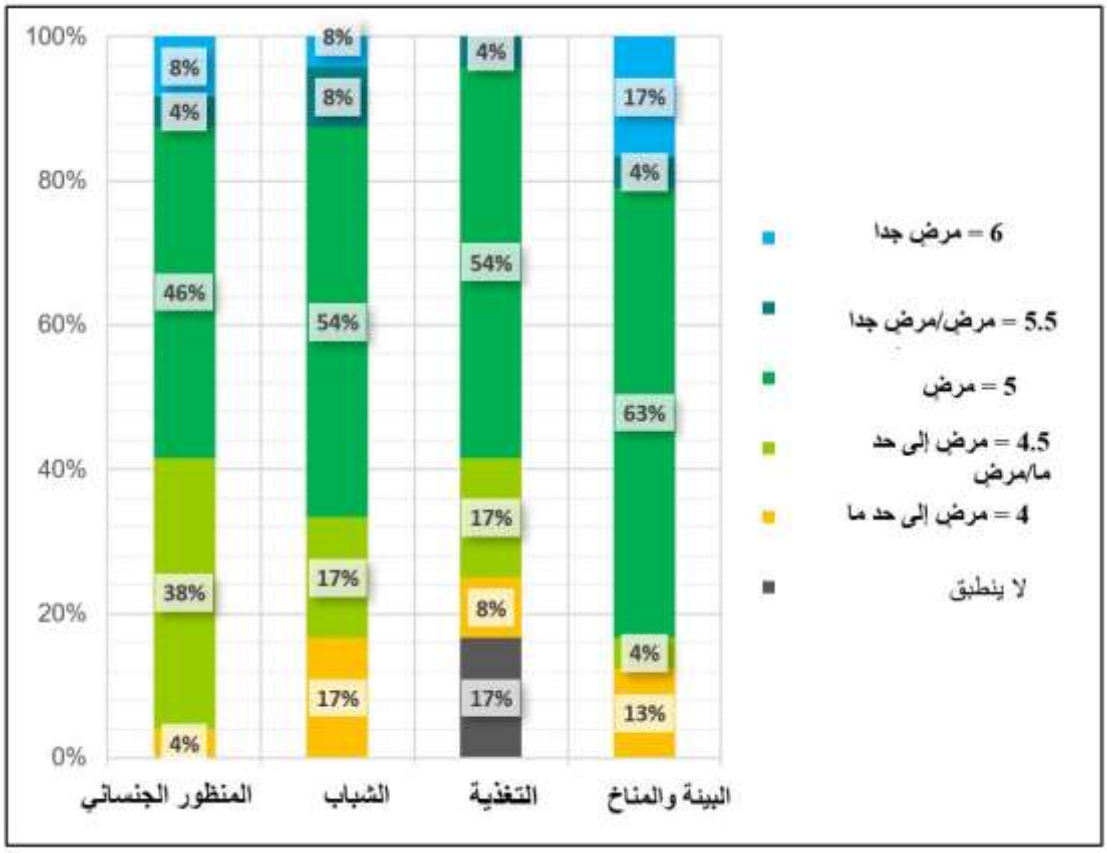

10- سلط التحليل الذي أجرته مجموعة ضمان الجودة الضوء على الدروس التالية:

- **تحقيق التوازن الصحيح بين طموح التصميم وفعالية التنفيذ.** تميل التصاميم إلى أن تكون طموحة، لا سيما في السياقات الهشة التي قد تفتقر إلى قدرات التنفيذ. ويمكن أن يساعد استخدام الدروس المستفادة من التنفيذ في تعزيز التصاميم الأفضل ملاءمة للسياقات المحلية.
- **تقديرات مؤسسية عادلة لقدرات الوكالة الرائدة وأصحاب المصلحة الرئيسيين.** يوفر تقدير المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات معلومات أساسية عن القدرات القطرية، وإلى أي درجة يمكن أن يكون التصميم طموحا، وما إذا كانت أنشطة بناء القدرات مطلوبة خلال التنفيذ أو ما هي أنشطة بناء القدرات المطلوبة خلال التنفيذ.
- **افتراضات واقعية في تقديرات المخاطر واحتمال الاستدامة.** ثمة ميل إلى التقليل من شأن المخاطر، ولذلك قد يكون من المفيد وضع افتراضات أكثر واقعية لتحديد التدابير الملائمة للتخفيف من أثر المخاطر. ويمكن تعزيز احتمال الاستدامة من خلال وضع تعريف واضح لسبل مساهمة المشروع في الاستدامة المؤسسية والبيئية والاجتماعية لنتائجه على المدى الطويل.

- **أنشطة إدارة المعرفة المخصصة مع روابط بالرصد والتقييم والمشاركة في السياسات.** من شأن اختيار أنشطة إدارة المعرفة أن يستفيد من تحليل كيفية دعم الأنشطة المقترحة للمشاركة في السياسات، وسبل استخدام الرصد والتقييم لدعم أنشطة إدارة المعرفة.
- **مسؤوليات وجداول زمنية واضحة للاستهلال.** بما أن الاستهلال عنصر رئيسي، من شأن وضع جدول زمني لأنشطة الاستهلال وتوزيع المسؤوليات في إنجاز المهام الضرورية أن يدعم الاستهلال السريع.
- **شراكات مع تفاصيل عن الأنشطة والأدوار والمسؤوليات.** من شأن تحديد أنشطة شراكات محددة، بما في ذلك دور الشراكة أو الشراكات المقترحة في الحافظة والحصائل المتوقعة من الشراكة أو الشراكات أن يعزز هذا المجال في تصاميم المشروعات.

خامسا - المنح

11- وافق المجلس التنفيذي على سياسة المنح العادية الجديدة في الصندوق في أبريل/نيسان 2021، وعلى التزامات تجديد الموارد الخمسة ذات الأولوية التي ستُموَّل بالمنح العادية خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في سبتمبر/أيلول 2021.[17] ويقوم الصندوق بإعداد إجراءات التنفيذ لتفعيل مبادئ السياسة وأولوياتها.

12- وخلال الفترة الانتقالية بين الموافقة على السياسة ودخولها حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2022، استُرشد بمبادئ السياسات الرئيسية (مثل ترتيب أولويات الأنشطة، وإضافة القيمة، والنهج التحفيزي، والقيمة مقابل المال) في تقدير مقترحات المنح التي قُدمت منذ أبريل/نيسان 2021 بموجب مظروف التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

13- وقد جرت الموافقة على عشرة مشروعات منح عادية ممولة من الصندوق في عام 2021.[18] وصُنفت جودة التصميم في جميع المشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى.

14- وأشار تحليل تصنيفات المنح إلى ما يلي:

- المشروعات الممولة بمنح متوائمة جيدا مع مبادئ السياسة الجديدة وأهدافها الاستراتيجية، وتحدد التصاميم بوضوح المساهمة المتوقعة في أهداف التنمية المستدامة والإطار الاستراتيجي للصندوق.
- تظهر المنح تركيزا متزايدا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وتعزيز أوجه التآزر مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وتركز الأنشطة على الوصول إلى الأسواق وعلى الخدمات المالية الشاملة، والاستفادة من الحلول الرقمية للمساعدة على معالجة تحديات جائحة كوفيد-19.
- وفي حين أظهرت معظم المنح روابط ملموسة مع عمليات الصندوق وبرامجه القطرية، طُلب في بعض الحالات توضيح أوجه التآزر مع العمليات على المستوى القطري أو تعزيزها. وفي إطار السياسة الجديدة، فإن الروابط مع عمليات الصندوق والتأثيرات التحفيزية عليها هي عناصر رئيسية في ترتيب أولويات مقترحات المنح وتقديرها، والتي يجب معالجتها في مرحلة مبكرة من التصميم.

[17] الوثيقة EB 2021/134/R.13.

[18] يشمل الرقم المنح البالغة الصغر؛ ولكن المنح البالغة الصغر ومنح المساهمات لا تُصنف من حيث الجودة عند الإدراج.

- وكان تقدير إمكانات توسيع النطاق، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص، إيجابيا في الأغلب. ولكن يجب أن تشتمل التصاميم على استراتيجيات أكثر فعالية للابتكار والاتصال وإدارة المعرفة.

الجدول 1

إطار النتائج ومؤشرات الأداء لتنفيذ سياسات المنح

النتائج المتوقعة – مؤشرات الأداء	*2014 (خط الأساس)*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*المستوى المستهدف*
(أ) النسبة المئوية للمشروعات الممولة بمِنح والتي حصلت على تصنيف عام قدره 4 أو أفضل عند الإدراج	غير منطبق	100	97	96	100	85	100	90
(ب) النسبة المئوية للجهات الحاصلة على المنح والمختارة عن طريق عمليات تنافسية (عالمية/إقليمية فقط، دون إدراج المساهمات)	4	36	39	40	41	64	66	70
(أ) النسبة المئوية للمشروعات الممولة بمِنح والتي حصلت على تصنيف قدره 4 أو أفضل عند الإنجاز من حيث الفعالية	غير منطبق	91	96	92	83	94	96	80
(ب) النسبة المئوية للمشروعات الممولة بمِنح والتي حصلت على تصنيف قدره 4 أو أفضل من حيث التقدم الشامل المحرز في التنفيذ	92	91	92	90	90	95	93	95
(ج) عدد المِنح التي تنشأ عنها تدخلات إنمائية موسَّعة النطاق، بما يشمل المشروعات الاستثمارية للصندوق	غير منطبق	31	37	27	60	55	52	30
(د) نسبة التمويل المشترك الذي تجري تعبئته من جانب شركاء المشروعات الممولة بمنح الصندوق مقابل كل دولار أمريكي يستثمره الصندوق	1 :1.3	1 :1.4	1 :0.8	1 :1.6	1 :2.14[أ]	1 :0.5	1 :2.03[ب]	1 :1.5
(أ) عدد أيام (العمل) المطلوبة لتجهيز المِنح الصغيرة والكبيرة منذ التصريح بإصدار المذكرة المفاهيمية حتى صدور الموافقة النهائية	الصغيرة: 186 الكبيرة: 193	الصغيرة: 174 الكبيرة: 269	الصغيرة: 228 الكبيرة: 279	الصغيرة: 128 الكبيرة: 252	الصغيرة: 143 الكبيرة: 207	الصغيرة: 119 الكبيرة: 354[ج]	الصغيرة: 187 الكبيرة: 457[ج]	الصغيرة: 150 الكبيرة: 180

[أ] ساهمت منحة منظمات المزارعين لأفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي إلى حد كبير في هذا الرقم.

[ب] ساهمت منحة تعزيز حقوق ملكية الأراضي لتحقيق الازدهار والقدرة على الصمود في الريف (الائتلاف الدولي المعني بالأراضي، حقوق الأرض 2021) إلى حد كبير في هذا الرقم.

[ج] أُبقيت عدة منح كبيرة معلقة في ذخيرة المشروعات في عام 2020، نتيجة لترشيد الموارد الداخلية. كما أن إحدى المنح الكبيرة التي جرت الموافقة عليها في عام 2021 لإدراجها في الأصل في ذخيرة المشروعات كمنحة عادية معيارية، أُدرجت لاحقا في عملية إقليمية ممولة من مرفق تحفيز فقراء الريف. وتفسر هذه الظروف الاستثنائية المدة الزمنية الطويلة على نحو غير اعتيادي التي استغرقها تجهيز المنح التي جرت الموافقة عليها في عامَي 2020 و2021، وينبغي ألا يُنظر إلى ذلك بأنه مؤشر عن تدني الكفاءة.

سادسا- الأنشطة الأخرى

15- **العمل المتعلق بالمعرفة.** في عام 2021، عرضت مجموعة ضمان الجودة الممارسات الجيدة المنبثقة من استعراضات التصاميم من خلال تقديمها، خلال حلقة دراسية داخلية، الاستنتاجات التي توصلت إليها استعراضات ضمان الجودة المستقلة التي أجريت لـ 19 مشروعا ممولا بقروض جرت الموافقة عليها في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت مجموعة ضمان الجودة ورقتَي مناقشة، إحداها عن المشاركة في السياسات على المستوى القطري وإدارة المعرفة، والأخرى عن استدامة الفوائد، وخمسة آراء للمجموعة عن: المشاركة في السياسات على المستوى القطري، وإدارة المعرفة؛ واستدامة الفوائد؛ والعمليات غير السيادية؛ ومبادرة الصندوق استجابة لجائحة كوفيد-19. وشاركت مجموعة ضمان الجودة أيضا في ممارسات تقييم الحافظة المؤسسية والإقليمية.

16- **مرفق تحفيز فقراء الريف.** خلال عام 2021، أجرت مجموعة ضمان الجودة استعراضات مسبقة لضمان الجودة شملت 11 مشروعا قطريا ممولا بموجب مرفق تحفيز فقراء الريف، وكانت خمسة مشروعات منها مبادرات إقليمية ذات طابع استراتيجي، بتمويل إجمالي قدره 18.5 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت مجموعة ضمان الجودة 41 طلب تمويل إضافي بتمويل إجمالي قدره 29.8 مليون دولار أمريكي. وفي حين أن جميع المشروعات الموافق عليها والتمويلات الإضافية كانت مرضية إلى حد ما أو أعلى من حيث الجودة العامة للتصميم، برز عدد من الدروس المهمة. واشتملت هذه الدروس على التأكد من مواءمة تدخلات مرفق تحفيز فقراء الريف مع أطر عمل الأمم المتحدة والاستراتيجيات القطرية من أجل أن تحقيق الفوائد المنبثقة من أنشطة مرفق تحفيز فقراء الريف لأقصى قدر من الأثر على أرض الواقع؛ وبالمثل، اتباع نهج استهدافي تشاركي وشامل، لا سيما للنساء والشباب، نظرا إلى المخاطر المحددة والشديدة التي تسببها جائحة كوفيد-19 لهاتين الفئتين؛ وختاما، زيادة التركيز على ترتيبات التنفيذ والتخطيط. وعملية الرصد والتقييم أساسية لضمان الجاهزية للتنفيذ والتتبع الفعال لأداء المشروعات، من أجل التمكن من إجراء التصحيحات في منتصف المسار، عند الاقتضاء.

17- **العمليات غير السيادية.** أجرت مجموعة ضمان الجودة استعراضات مسبقة لضمان الجودة شملت ثلاث عمليات غير سيادية من شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية في عام 2021، ووافق عليها المجلس التنفيذي لاحقا: صندوق إعادة تشغيل المشاريع الاقتصادية (أوغندا)، وإدراج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة في مدغشقر (مدغشقر)، ومجموعة Futuro Mcb (موزامبيق). وحصلت المشروعات الثلاثة على تمويل من الصندوق قدره 10.7 مليون دولار أمريكي ساهم في مشروعات تبلغ تكلفتها الإجمالية 55.7 مليون دولار أمريكي. ويُتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين المباشرين من هذه العمليات غير السيادية 76 000 شخص، منهم 42 650 امرأة و22 800 من الشباب. وصُنفت المشروعات الثلاثة على أنها مرضية. واشتملت الدروس المستفادة من استعراضات تصاميم العمليات غير السيادية لعام 2021 على الجودة عند الإدراج لمشروعين مطروحين للموافقة عليهما في عام 2022 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكمبوديا). وبالإضافة إلى ذلك، شاركت مجموعة ضمان الجودة مع شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات في تطوير أداة لضمان جودة العمليات غير السيادية من أجل تطبيقها على المشروعات في لجنة استعراض الاستثمارات. وكشف التحليل الإضافي لهذه المشروعات عن أداء قوي من حيث الملاءمة، وسلط الضوء على الحاجة إلى الرصد المستمر وتوثيق الدروس المستفادة للاسترشاد بها في العمليات المستقبلية.

18- **مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق.** نُفِّذت أنشطة عدة خلال العام الثاني لمشروع التعلم من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال تصميم المشروعات لتحقيق نتائج أفضل واستدامة أكبر، الذي جرت الموافقة عليه في إطار مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق. أولا، أُجري تحليل إضافي لتحديد المجالات الإضافية الأساسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تتطلب الاهتمام في تصميم المشروع. ثانيا، وُضعت وجهة نظر مواضيعية بشأن الممارسات الجيدة في إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تصميم المشروع. ثالثا، مُدد تاريخ إقفال المشروع حتى ديسمبر/كانون الأول 2022. وأجرت مجموعة ضمان الجودة أيضا استعراضات مسبقة لضمان الجودة شملت ستة مقترحات مشروعات قُدمت بموجب المرفق قبل الموافقة النهائية عليها من السلطات الصينية لضمان الجودة الملائمة عند الإدراج للمشروعات التي أطلقها الصندوق.

التقرير السنوي عن تنفيذ خطة عمل إدارة المعرفة

أولا- مقدمة

1- واصل الصندوق تنفيذ استراتيجيته لإدارة المعرفة للفترة 2019-2025، والتي تركز هذا العام على تعميق معرفة الصندوق وخبرته في مجالات القوة مثل المناخ والبنى التحتية الريفية؛ وتوليد المعرفة والأدلة على نُهج مثبتة تحقق أثرا في المجتمعات المحلية التي يعمل الصندوق لأجلها؛ وتعزيز ثقافة التعلم في الصندوق من أجل اتخاذ قرارات جيدة وتعزيز فعالية التنمية.

2- ظلت الهيكلية المؤسسية لإدارة المعرفة، بقيادة نائب الرئيس المساعد، دائرة الاستراتيجية والمعرفة، وبدعم من مجموعة تنسيق إدارة المعرفة المؤسسية والمساهمات من جميع الشُّعب، القوة المحركة الرئيسية خلف عملية تنفيذ استراتيجية إدارة المعرفة، بما يعزز المعرفة كركيزة رئيسية لنموذج عمل الصندوق، ويحدد معايير المعرفة، ويضمن تنسيقا وتآزرا أفضل عبر الدوائر.

3- ويعرض هذا الملحق المعالم البارزة والنتائج الرئيسية المتمحورة حول مجالات العمل الثلاثة للاستراتيجية: (1) توليد المعرفة؛ (2) استخدام المعرفة؛ (3) البيئة التمكينية.

ثانيا- المعالم البارزة والنتائج

4- انصب تركيز الصندوق هذا العام على ضمان أن تكون قراراته الاستثمارية مستندة إلى الأدلة ويحركها ما ينجح ويمكن أن يحقق أقصى قدر من الأثر. وضمن هذا السياق، استثمر الصندوق في بحوث واسعة لفهم النظم الغذائية وتحويلها، وقُدِّمت هذه البحوث لاحقا في تقرير الصندوق الرئيسي، تقرير التنمية الريفية لعام 2021 – تحويل النظم الغذائي لتحقيق الازدهار في الريف، الذي صدر بالتزامن مع مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية في سبتمبر/أيلول 2021. ويروج التقرير لسبل العيش المنصفة للسكان الريفيين، فضلا عن الحاجة إلى تحسين التغذية وحماية البيئة.

5- وفي الوقت نفسه، يستخلص الصندوق دروسا ويستنبط أدلة من عملياته من خلال تقديرات الأثر الدقيقة لقياس وتحليل الفارق الذي يحققه، وتكييف تصميم التدخلات الجديدة. وفي الفترة 2021-2022، أصدر الصندوق عدة منتجات معرفية مستمدة من تقديرات الأثر هذه. وتشمل التقرير المعنون "تحقيق التحول الريفي: النتائج والدروس المستفادة من تقديرات الأثر في الصندوق" استنادا إلى 17 تقدير أثر للتجديد العاشر لموارد الصندوق في الفترة 2016-2018. ويقسم التقرير المشروعات إلى أربعة مجالات تركيز استنادا إلى نظريات التغيير الخاصة بها، ويستخلص دروسا من كل موضوع لتقديم أفكار عن مسارات التنمية يمكنها المساعدة على تحقيق التحول الريفي المستدام. وبالإضافة إلى ذلك، العمل جارٍ لإعداد تقرير تجميعي يشمل 24 تقدير أثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق أُجريت في الفترة 2019-2022. ومن المقرر تنظيم أحداث تعلم مخصصة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2022، وعرض لاحق في المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول.

6- وفي الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسكو، عرض الصندوق تجربته ومعرفته في أكثر من 30 حدث تعلم عن التكيف مع تغير المناخ، والتغذية، والأراضي، والحلول القائمة على الطبيعة، والابتكارات، وما إلى ذلك، لوضع صغار المنتجين في قلب الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ألف ـ توليد المعرفة

7- **الاستجابة لجائحة كوفيد-19**. استجابة للجائحة، أجرى الصندوق دراسات تحليلية ونفذ مرفق تحفيز فقراء الريف، وهو صندوقه للاستجابة للطوارئ. وأُعدَّت استراتيجية معرفة مخصصة في إطار مرفق تحفيز فقراء الريف في عام 2021 لضمان استخلاص الدروس وتشاركها وتطبيقها على نحو فعال. وجرى تشارك الأفكار والمعرفة المتعلقة بالمشروعات في أربعة أحداث تعلم تفاعلية، تبعتها مذكرات خارجية، ودروس مستفادة من البرامج الإقليمية وقصص نجاح تُستخدم لإثراء المناقشات عن سبل دعم البلدان المتأثرة بالنزاع في أوكرانيا.

8- وبالتزامن مع ذلك، فإن أفرقة الصندوق القطرية، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما والمؤسسات المالية الدولية، عملت مع نظرائها الحكوميين لتوفير الدعم السياساتي والتحليلي في أكثر من 40 بلدا:

- أثر جائحة كوفيد-19 في آسيا والمحيط الهادي؛
- الصين، وكولومبيا، ومصر، ونيجيريا، وجزر المحيط الهادي، وبيرو، والفلبين، وتركيا، وفييت نام، وزامبيا، إلى آخره: أثر جائحة كوفيد-19 على القطاع الزراعي والعمالة الريفية والأسواق؛
- دولة بوليفيا المتعددة القوميات وهندوراس: وضع استراتيجيات التعافي الوطنية للزراعة؛
- الأردن والعراق: تقارير سياساتية لدعم الاستجابة للجائحة (مثال: تأثير كوفيد على الأمن الغذائي في العراق)؛
- مصر والأردن وتونس واليمن: ساعدت الأداة الرقمية الممولة من الصندوق، "محلل بيانات الاستثمارات الزراعية"، على تقدير أثر جائحة كوفيد-19 على الزراعة والنمو الاقتصادي.

9- **الدروس التشغيلية.** عمل الصندوق، في إطار حملته لإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة تعلم والاستجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل، على تعزيز التعلم في جميع مجالات عمله. واشتمل هذا أيضا على تحديث وحدة الدروس المستفادة في نظام الصندوق لإدارة النتائج التشغيلية. واشتمل على مبادئ توجيهية إضافية لتحسين جودة الدروس، ومحرك بحثي مع تصنيف جديد وإدماج في وحدة إنجاز المشروعات. ويتواصل العمل على تحسين الخصائص الوظيفية من خلال آلية التعلم وإدماج الأدلة والدروس المستفادة من تقديرات أثر الصندوق.

10- **تقييمات الحافظة.** استمر الصندوق في إجراء استعراضات سنوية لحافظاته القطرية والإقليمية من أجل توليد المعرفة بشأن النجاحات ومجالات التحسين. واستكمالا لها، أجرت شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات تقييما مواضيعيا لحافظة البنى التحتية الريفية في الصندوق أدى إلى التوصل إلى نتائج عن سبل دعم الصندوق للبنى التحتية الريفية والإجراءات الرئيسية ذات الأولوية لتحسين الدعم الذي يقدمه الصندوق.

11- **منتجات المعرفة المؤسسية.** أُطلِق 18 منتجا معرفيا في عام 2021 موزعة على السلاسل المؤسسية الـ 7: منتجان لسلسلة Advantage، ومنتجان لسلسلة البحوث، وثماني مذكرات "كيفية القيام بالعمل"، ومجموعتا أدوات، وتقرير عن العمل المناخي في الصندوق، ومنتجان للسلسلة التقنية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقرير التنمية الريفية.

الجدول 1

منتجات المعرفة المؤسسية الثلاثة الأكثر تنزيلا حسب النوع (يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2021)

سلسلة البحوث	*تقديرات الأثر*	*سلسلة Advantage*	*مذكرات "كيفية القيام بالعمل" القائمة بحد ذاتها*	*مجموعات الأدوات*
سلسلة البحوث 31: أثر الري الحديث على إنتاج الأسر المعيشية وحصائل الرفاه	برنامج تسويق منتجات الألبان لأصحاب الحيازات الصغيرة	سلسلة Advantage الخاصة بأمريكا اللاتينية والكاريبي: الزراعة الأسرية – عامل نجاح حاسم لقدرة الأمن الغذائي والتغذية على الصمود	كيفية منع النزاعات على استخدام الأراضي في المناطق الرعوية	استهداف الفقر، والمساواة بين الجنسين والتمكين
سلسلة البحوث 34: حجم المزارع والإنتاجية – دروس مستفادة من الأدبيات الحديثة	مشروع الزراعة العالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال	سلسلة Advantage الاقتصادية: تقدير قيمة الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في الزراعة	تقدير سريع لسوق الثروة الحيوانية – دليل الممارسين	منظمات مالية مستندة إلى المجتمعات المحلية
سلسلة البحوث 53: حصول الشباب على الأراضي، والهجرة وفرص العمل: أدلة من أفريقيا جنوب الصحراء	برنامج التنمية التشاركية للري على نطاق صغير	سلسلة Advantage عن أمن حيازة الأراضي: ميزة تحفيزية للتحول الريفي المستدام والشمولي	تقديرات مخاطر التغير المناخي في مشروعات سلاسل القيمة	العمل مع الرعاة – نهج إنمائي شامل

12- خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حققت معظم منتجات المعرفة هذه (الرسم البياني 1) زيادة في أعداد مشاهدات صفحاتها بالتزامن مع أنشطة الترويج والأحداث، وينتمي أكثر من 50 في المائة من القراء إلى مراكز بحثية في البلدان النامية وإلى الأوساط الأكاديمية في مجالات الزراعة والاقتصاد والتنمية الدولية.

الرسم البياني 1

مجموع مشاهدات الصفحات الخاصة بسلاسل المنشورات المؤسسية في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

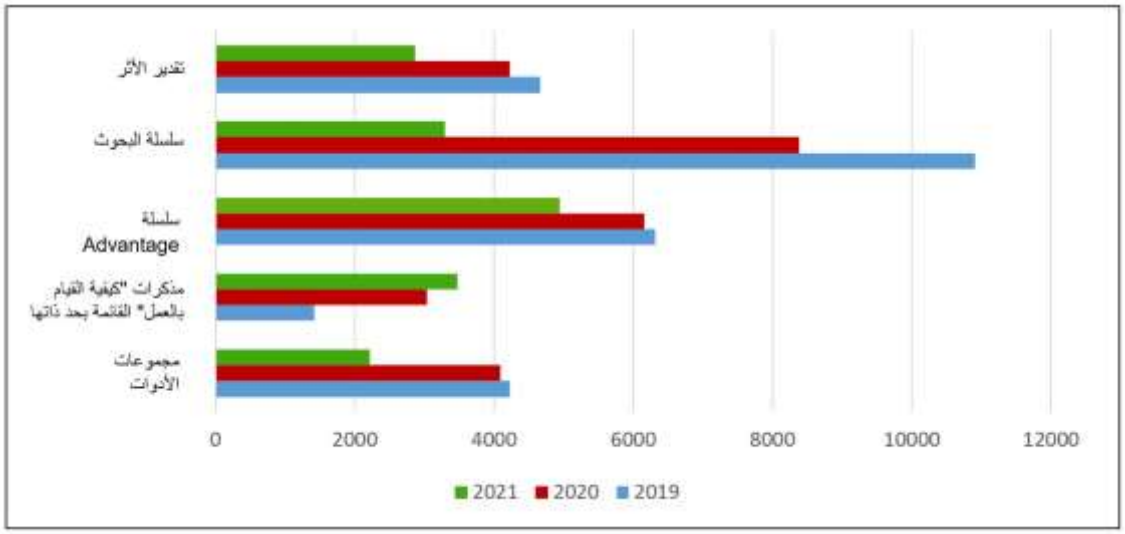

13- **خارطة الفجوات المعرفية.** كررت شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي خارطة الفجوات المعرفية التجريبية الناجحة لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى، ووضعت خارطة الفجوات المعرفية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2021. فقد وضعت خارطة للمعرفة القائمة والفجوات المعرفية في بلدان الإقليم بهدف تحسين جودة تصميم المشروعات؛ وتكييف جدول الأعمال غير الإقراضي؛ ووضع جدول أعمالها لتوليد المعرفة. وكشفت نتائج خارطة الفجوات المعرفية أن الفجوات الرئيسية تكمن في الأدلة الموثقة على خدمات الإرشاد الرقمية، والتعليم المالي الرقمي والتدريب على المهارات غير التقنية. ولكن توافرت معرفة داخلية واسعة في مجالات الحلول القائمة على الطبيعة، وخدمات الإرشاد غير الرقمية وتكنولوجيات الري. وتُجري شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا هذه الممارسة الآن، مع التركيز على الهشاشة.

باء - استخدام المعرفة

14- **المعرفة في التصاميم.** أجرت مجموعة ضمان الجودة استعراضا تحليليا لجودة تصاميم المشروعات، من خلال التركيز على المشاركة في السياسات على المستوى القطري وإدارة المعرفة، لتقديم أفكار وإجراءات من أجل دمجها في التصاميم المستقبلية والتنفيذ. ويُظهر الرسم البياني 2 متوسط التصنيفات في مختلف مراحل التصميم، والرسم البياني 3 الجودة عند إدراج المشروع. وكشف الاستعراض أن أفرقة تصميم المشروعات مدركة لأهمية إدارة المعرفة وتولي اهتماما متزايدا لها، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: إدماج إدارة المعرفة في نظرية التغيير عموما؛ والمهارات المطلوبة؛ والإدماج في الرصد والتقييم والإبلاغ؛ وتوافر الموارد.

الرسم البياني 2

متوسط التصنيفات في مختلف مراحل التصميم في عام 2020

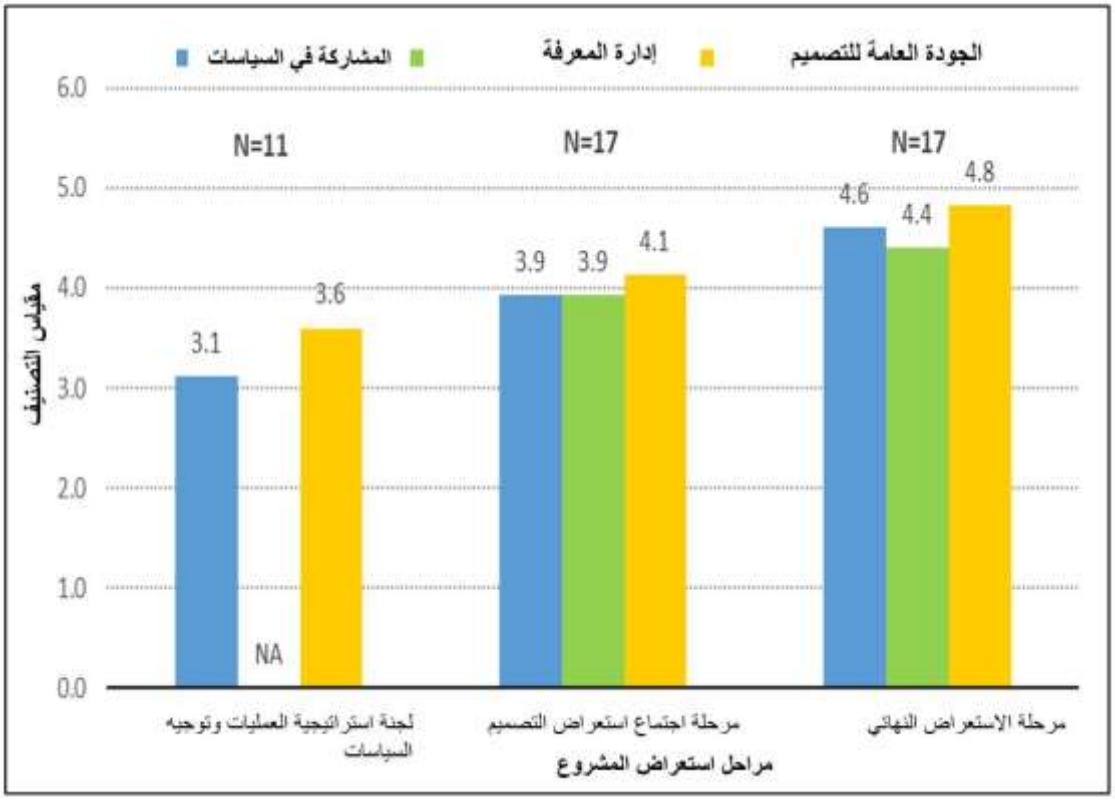

الرسم البياني 3

جودة المشروعات عند الإدراج في عام 2020

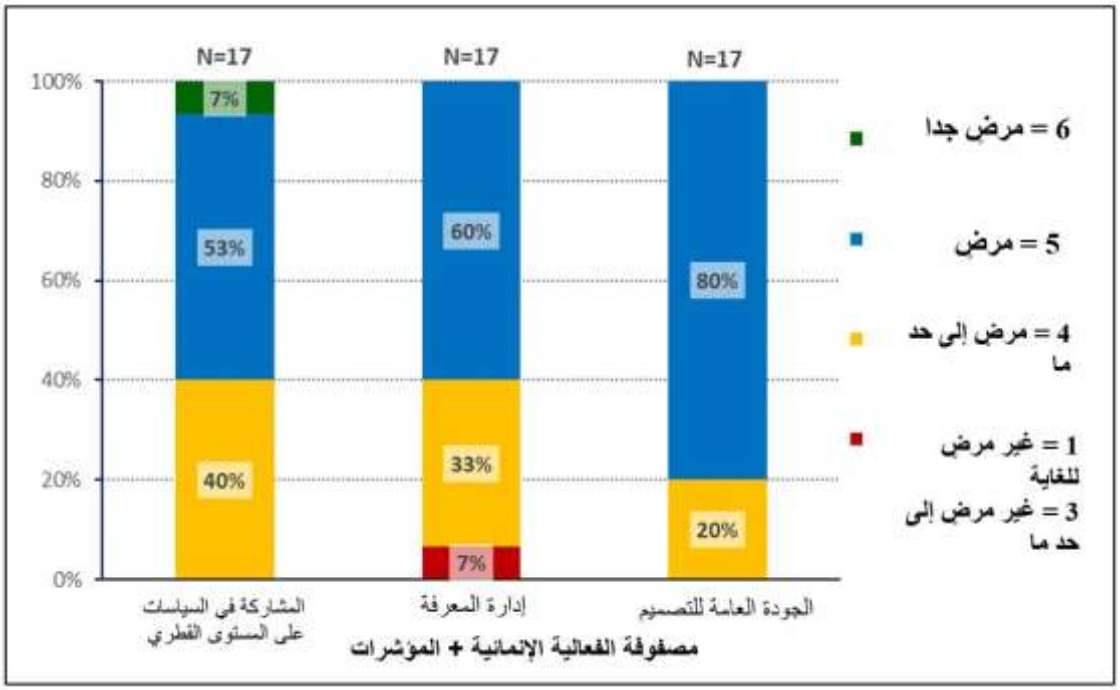

15- **إدارة المعرفة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية.** وُضعت سبعة برامج للفرص الاستراتيجية القطرية وتضمنت دروسا مستفادة وإدارة المعرفة. واستُنتج أن بعض أنشطة إدارة المعرفة أوثق ارتباطا بالمنح و/أو الشراكات، فيما ضُمِّنت أنشطة أخرى في الحافظة الاستثمارية لتوثيق الدروس المستفادة من أجل توسيع النطاق. وتحظى إدارة المعرفة باعتراف متزايد بأنها صلة وصل بالغة الأهمية تربط بين الأنشطة الإقراضية والأنشطة غير الإقراضية لتعزيز الفعالية.

16- **الفعالية الإنمائية.** يلتزم الصندوق بالإبلاغ عن مؤشرات التنمية الخاصة بالمستوى الأولى من خلال إجراء تقديرات سريعة لعيّنة من 20 في المائة من مشروعات مرفق تحفيز فقراء الريف. وقد أُنجز التقدير السريع في جيبوتي، والعمل جارٍ لإنجازه للمشروع القائم بذاته المنفذ من مؤسسة Precision Development (كينيا، والنيجر، وباكستان)، وللمشروع في غامبيا. ويُتوقع أن يباشر مشروعان آخران جمع البيانات في مايو/أيار 2022.

17- ووضعت شعبة البحوث وتقدير الأثر أيضا عددا من المنتجات المساعدة لنشر الاستنتاجات والدروس المستفادة، وهي: تقارير تقدير الأثر على مستوى المشروعات، وإحاطات، ورسوم بيانية؛ وموقع مصغر مخصص؛ ومنصة للتعلم الإلكتروني؛ ودليل مع مبادئ توجيهية خطوة بخطوة لإجراء تقديرات الأثر؛ وأداة لجمع البيانات خاصة بوحدات إدارة المشروعات.

18- **المعرفة من أجل المشاركة الخارجية للصندوق.** يستخدم الصندوق على نحو متزايد المعرفة والأدلة في مشاركاته الخارجية ومناقشاته في السياسات، من خلال زيادة مشاركة الأفرقة التقنية التابعة لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الأحداث (مثلا الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ). ومن أجل ضمان اتساق البيانات التي تُعتمد كمراجع، تُحدَّث بانتظام قاعدة بيانات تتضمن بيانات وإحصاءات شائعة الاستخدام – مثل الفقر العالمي وتوجهات الأمن الغذائي.

19- **الشبكات الخارجية لإدارة المعرفة.** استمر الصندوق في الاستفادة من معرفة شركائه الخارجيين: خبرة منتدى هينلي من أجل تحليل شبكات المنظمة في الصندوق، وشراكة التعلم ذات الجهات المانحة المتعددة وشبكة إدارة المعرفة بين وكالات الأمم المتحدة. وتبادل الصندوق الخبرة المستمدة من استراتيجية إدارة المعرفة مع مرفق البيئة العالمية، وبنك التنمية الأفريقي ومنظمة التجارة العالمية. وأجرى أيضا مشروعا بحثيا متقدما مع جامعة كولومبيا حلل الممارسات الجيدة في بنك التنمية الآسيوي، وغوغل، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) والبنك الدولي، وخرج بتوصيات بشأن سبل تحسين تدفقات المعرفة في لامركزية الصندوق.

جيم - البيئة التمكينية

20- في إطار استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق، وضعت مجموعة تنسيق إدارة المعرفة خطة العمل المشتركة لعام 2021 التي استُخدمت لاحقا في استراتيجيات إدارة المعرفة في الشُّعب والتي عرضت الأنشطة والمخرجات والموارد الخاصة بإدارة المعرفة. وأجرت شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات تقييما لمنتجاتها المعرفية من أجل تحديد طرق إنتاج معرفة أكثر تأثيرا من خلال قائمة الإجراءات لعام 2022.

21- **أكاديمية العمليات.** من أجل تعزيز ثقافة التعلم وإنتاج قوى عاملة أفضل ملاءمة للغرض، أطلق الصندوق أكاديمية العمليات المجددة التي وفرت فرص تعلم للموظفين في مجالات الكفاءات التشغيلية، والقدرات التقنية والمهارات الشاملة. والعمل جارٍ أيضا لوضع وحدة مخصصة لإدارة المعرفة. ويمثّل الشكل 1 قائمة دورات التعلم في أكاديمية العمليات. وحتى الآن، أُطلقت ثماني دورات، والعمل جارٍ على إعداد 16 دورة. وأنجز 125 موظفا في المجموع من 16 شعبة 196 دورة (الشكل 1). وأُطلق برنامج الإرشاد في أكاديمية العمليات لتوفير فرص لتبادل المعرفة على نحو أكثر فعالية.

الشكل 1

قائمة الدورات التدريبية في أكاديمية العمليات في أبريل/نيسان 2022

الرسم البياني 4

الدورات التدريبية المنجزة والجارية في أكاديمية العمليات في أبريل/نيسان 2022

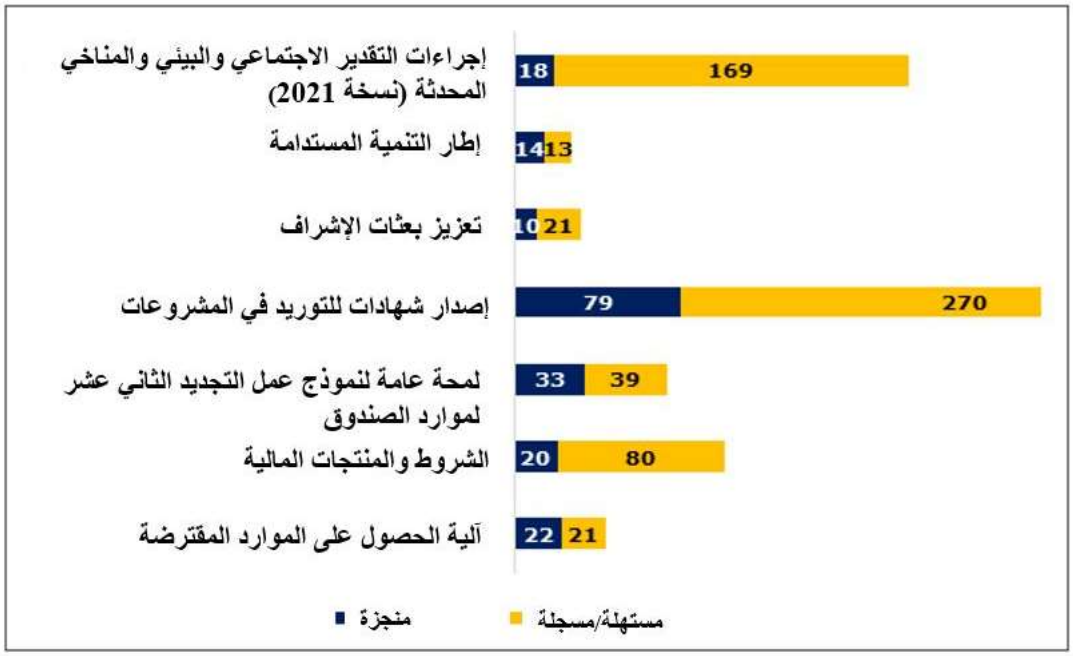

22- **تحليل الشبكات في المنظمة.** أجرى الصندوق دراسة للشبكات الاجتماعية في دائرتين من دوائره لوضع خارطة بتدفقات المعرفة والعمليات من أجل تحسين التفاعل الاجتماعي بين موظفي الصندوق. ويجري تجميع البيانات وتحليلها.

23- **الاحتفاظ بالمعرفة.** في ست عيادات للاحتفاظ بالمعرفة، دُرِّب الموظفون على عمليات الاحتفاظ بالمعرفة المنظمة من خلال المحادثات الميسّرة ومذكرات تسليم المهام المعيارية. وأجريت عشر محادثات رسمية عن الاحتفاظ بالمعرفة لموظفي الصندوق المغادرين من أجل نقل معرفتهم إلى من يخلفهم. وتُبذل جهود لتضمين الاحتفاظ بالمعرفة على نحو منظم في عمليات الموارد البشرية.

24- **مجتمعات الممارسة وDgroups.** للصندوق 11 مجتمعا للممارسة منها مجتمعان جديدان: الإدارة المالية وممارسات التنمية في الصندوق. وتستضيف منصة Dgroups مجتمعات الممارسة في الصندوق، وتضم المنصة أكثر من 1 600 عضو، بزيادة 600 عضو عن العام الماضي. وتتنامى مشاركة موظفي مشروعات الصندوق في هذه المجموعات بسبب تعزيز الروابط مع العمليات واستخدام المعرفة من الميدان.

25- **مركز موارد إدارة المعرفة وخزان المعرفة.** يستمر مركز موارد إدارة المعرفة الإلكتروني في توفير الوصول إلى المبادئ التوجيهية والأدوات والنماذج الخاصة بإدارة المعرفة، والتي يمكن الوصول إليها داخليا وخارجيا. ويُحدَّث بانتظام، وقد تمت زيارته أكثر من 1 800 مرة. والعمل جارٍ أيضا على تطوير خزان معرفة مؤسسي ليكون بمثابة محطة جامعة للمعرفة المواضيعية، ويُستخدم كمجمِّع للمعرفة ونقطة مرجعية لدعم موظفي الصندوق.

26- **المكتبة.** تتضمن قاعدة بيانات مكتبة الصندوق الآن أكثر من 16 000 مورد، مع مقتنيات جديدة بالصيغة الإلكترونية، بما يتيح النفاذ إليها من المكاتب الميدانية. وتعتمد خدمات المكتبة على الطلب بصورة متزايدة، وتستجيب لتفضيلات الموظفين المواضيعية، من خلال توفير استعراضات أدبية أسبوعية. وتستكشف المكتبة، بالتعاون مع مكتبات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فرصا بين المكتبات للتعاون وتبادل الموارد.

ثالثا ـ الخطوات التالية

27- في منتصف الطريق في تنفيذ استراتيجية إدارة المعرفة، يُجري الصندوق استعراض منتصف المدة للنظر في ملاءمة الاستراتيجية وفعاليتها من أجل معالجة التطورات والتحديات السياقية القائمة والناشئة في الصندوق. وسيُحدد استعراض منتصف المدة مكامن القوة والضعف في النهج الاستراتيجي الحالي لإدارة المعرفة ويضع سلسلة من التوصيات لتوجيه إعداد خطة العمل اللاحقة لإدارة المعرفة (2022-2025). وستُقدَّم الاستنتاجات إلى الموظفين خلال حدث تعلم يُجرى في يونيو/حزيران، وإلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2022.

تعميم قضايا البيئة والمناخ، والمنظور الجنساني، والتغذية والشباب

ألف- المعالم البارزة

1- يختتم تقرير هذا العام دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ويمثّل بالتالي لحظة مهمة لتقييم الإنجازات نحو تحقيق التزامات التعميم، وكذلك لتسليط الضوء على المجالات التي تتطلب اهتماما للانتقال إلى التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

2- وفي العموم، جرى الوفاء بالتزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق في قضايا البيئة والمناخ، والمنظور الجنساني، والتغذية والشباب، أو تجاوزها. ووحده الالتزام بـ "تحقيق درجة 5+ في تصنيف المساواة بين الجنسين عند الإنجاز" انحرف قليلا عن المسار. وهذا مبيّن في الأشكال 1 إلى 3 أدناه (تُظهر الخطوط الزرقاء الداكنة أهداف التجديد الحادي عشر للموارد؛ ويمكن رؤية النتائج التي تحققت في المقاييس الملونة). وترد تفاصيل إضافية حسب الموضوع في الذيل الأول.

الشكل 1

التزامات التعميم للاستراتيجيات القطرية في دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[19]

[19] جرت الموافقة على سبع برامج للفرص الاستراتيجية القطرية و14 مذكرة استراتيجية قطرية في عام 2021؛ وجرت الموافقة على 60 استراتيجية قطرية في كامل فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

الشكل 2

التزامات التعميم لتصاميم المشروعات في دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[20]

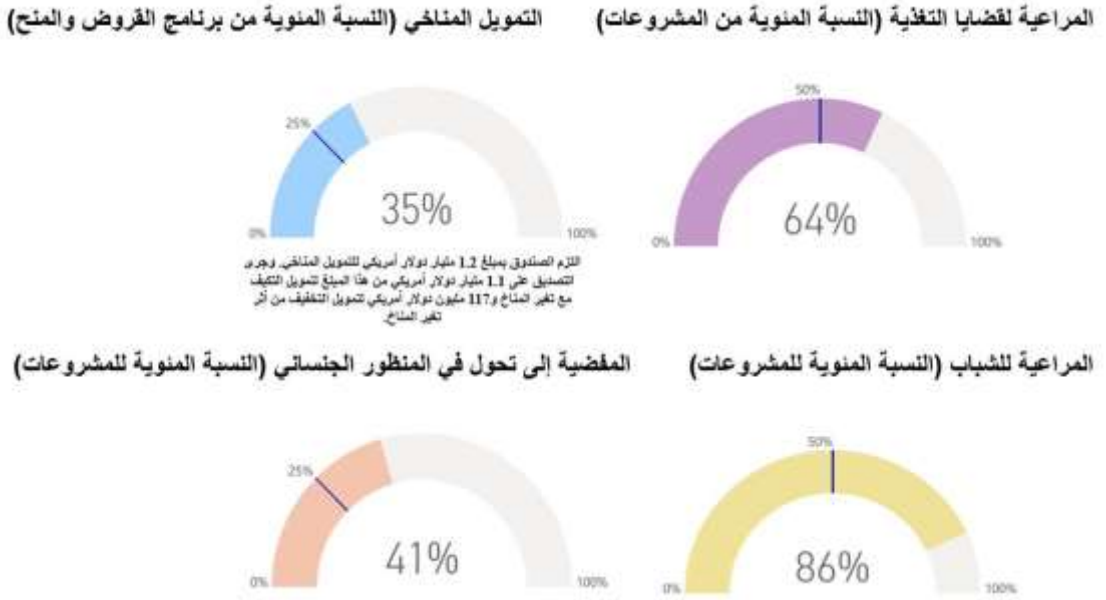

[أ] استند الحساب إلى 89 مشروعا جرت الموافقة والتصديق عليها في إطار برنامج القروض والمنح، وطلبات التمويل الإضافي التي جرت الموافقة عليها بين 1 يناير/كانون الثاني 2019 و31 ديسمبر/كانون الأول 2021، وجرى التصديق عليها بموجب منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن تتبع التمويل المناخي.

[ب] استنادا إلى خطة عمل التغذية، جرى أيضا تتبع التغذية خلال التنفيذ، على النحو التالي:

- حصلت نسبة 90 في المائة من المشروعات المراعية لقضايا التغذية على تصنيف 4+ فيما يتعلق بالتغذية في مرحلة الإشراف واستعراض منتصف المدة (تصنيفات مجمعة - 46 من أصل 51 مشروعا)
- حصلت نسبة 95 في المائة من المشروعات المراعية لقضايا التغذية على تصنيف 4+ فيما يتعلق بالتغذية في مرحلة الإشراف (تصنيفات الإشراف فقط - 41 من أصل 43 مشروعا).
- حصلت نسبة 63 في المائة من المشروعات المراعية لقضايا التغذية على تصنيف 4+ فيما يتعلق بالتغذية في مرحلة استعراض منتصف الفترة (تصنيفات استعراض منتصف الفترة فقط – 5 من أصل 8 مشروعات).

[20] تشمل هذه النسب المئوية 85 مشروعا فرديا جرت الموافقة عليها في دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. ويُشار إلى أن أربعة مشروعات تلقت أيضا تمويلا إضافيا لم تُحسب مرتين من حيث مشروعات المنظور الجنساني، والتغذية والشباب، لأن التصديق عليها لا يتغير (في حين أن مبالغ التمويل المناخي تتغير).

الشكل 3

التزامات التعميم لتصنيفات الإنجاز في دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[21]

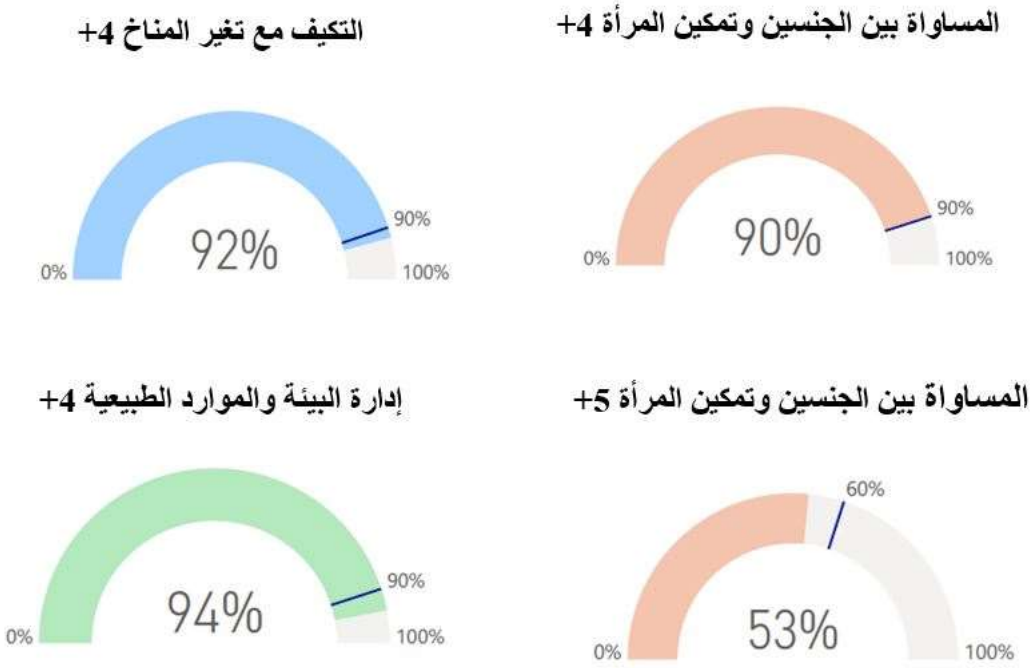

3- وافق الصندوق، في فترة التجديد الحادي عشر لموارده، على استراتيجيته الأولى للتنوع البيولوجي[22] من أجل توجيه عمله بشأن التنوع البيولوجي، وضمان أوجه تآزر قوية مع العمل القائم بشأن البيئة، والمناخ، والمنظور الجنساني، والتغذية، والشعوب الأصلية والشباب.

4- وتوفر نسخة 2021 من إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق إجراءات واضحة لدمج جدول أعمال التعميم الخاص بالصندوق في دورة المشروعات من أجل تحقيق أقصى قدر من الأثر الاجتماعي والبيئي الإيجابي، ومن فوائد التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره.

5- وانصب تركيز الصندوق بقوة على رفع سوية الكفاءات في المقر الرئيسي وعلى المستويين الإقليمي والقطري للإنجاز في مواضيع التعميم وفقا لمعيار مرتفع. وعلى سبيل المثال دُمجت برامج توجيهية وحلقات عمل إقليمية في جدول أعمال التعميم الخاص بالصندوق، وبات إلزاميا لجميع الموظفين العاملين في وظائف ذات صلة الخضوع لدورة جديدة في التعلم الإلكتروني عن نسخة 2021 من إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق.

[21] جميع نتائج تقارير إنجاز المشروعات مستمدة من عينة مؤلفة من 79 تقريرا عن إنجاز المشروعات في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2022.

[22] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2021. *استراتيجية التنوع البيولوجي في الصندوق للفترة 2022-2025*. https://www.ifad.org/ar/-.

6- وفي فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، تحققت إنجازات مهمة في تعبئة الأموال التكميلية والمبادرات المشتركة، من خلال بناء شراكات رئيسية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2020، أُطلقت رسميا المرحلة الثالثة من برنامج التمويل المناخي الرئيسي في الصندوق، وهو برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.وجرت تعبئة نحو 66 مليون دولار أمريكي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2021 من ست جهات مانحة ثنائية (النمسا والدانمرك وألمانيا وآيرلندا وقطر والسويد)، والعمل جارٍ على تعبئة موارد إضافية لتحقيق الهدف المحدد بـ 500 مليون دولار أمريكي في برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بتعبئة نحو 300 مليون دولار أمريكي من صندوق التكيف، والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية بين عامَي 2019 و2021، مما يمثل زيادة بنسبة تفوق 200 في المائة عن مبلغ الـ 95 مليون دولار الذي جرت تعبئته من هذه الموارد في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.

7- والمبادرة الأخرى هي الآلية المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني في سياق التكيف مع تغير المناخ، والتي تهدف إلى دعم الحكومات الشريكة للصندوق وتحفيزها لزيادة الاستثمارات، ورفع سوية القدرات، وتكثيف الأنشطة من أجل تحقيق نتائج مفضية إلى تحول في المنظور الجنساني على نطاق واسع في المناطق الريفية. وعبأت هذه المبادرة 16 مليون دولار أمريكي في عام 2021.

8- وحصل الصندوق أيضا على موارد بمبلغ 10 ملايين يورو من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية و3.5 مليون دولار أمريكي من مؤسسة Visa Foundation من أجل إطلاق مبادرة مراكز الأعمال الزراعية في تسعة بلدان أفريقية،[23] والتي تركز على تقديم حزم دعم شاملة للمشاريع الناشئة/تسريع الأعمال وعلى تحسين قابلية الشباب للتوظيف في سوق العمل.

9- وفي عام 2021، قدمت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي 60 مليون كرونة نرويجية (نحو 6.9 مليون دولار أمريكي) لتحسين جودة التدخلات المراعية لقضايا التغذية واستدامتها.

10- وتؤدي المنح العادية أيضا دورا رئيسيا في تحديد الابتكارات الملائمة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وتوفر طريقة مرنة لمعالجة أولويات التعميم. وفيما يتعلق بالمشاركة في السياسات، فقد دعم الصندوق صنع السياسات في قيرغيزستان من خلال إجراء تحليل لقطاع الثروة الحيوانية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وممولَّ من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الثانية، وحدد التحليل تدابير رئيسية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وأُدرجت هذه التدابير في المساهمات المحددة وطنيا. وكان الصندوق عضوا في رافعة التغيير في المنظور الجنساني التي أنشئت خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية من أجل تعبئة أصوات النساء والرجال ومجموعات أخرى للانخراط مع مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

11- وأجرى الصندوق 24 تقدير أثر للإبلاغ عن الإنجازات المؤسسية في هدف الصندوق الاقتصادي وأهدافه الاستراتيجية لمشروعات أُقفلت بين عامَي 2019 و2021. وقدّرت هذه الممارسة أيضا الإنجازات في المنظور الجنساني، والتغذية والتكيف مع تغير المناخ.

[23] الجزائر والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا.

12- وفي المنظور الجنساني، قُدِّر تمكين المرأة من خلال النظر إلى سلطة المرأة في اتخاذ القرار بشأن دخلها وكذلك حصول المرأة على الموارد. وتشير النتائج إلى إحراز تقدم جيد في التمكين. وعلى الرغم من تراجع انعدام الأمن الغذائي بنسبة 11 في المائة في المتوسط للمستفيدين من الصندوق مقارنة بالمجموعة المرجعية، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتحقيق تحسينات مماثلة في التغذية بصورة أكثر تحديدا، حيث لم تُشِر التقديرات إلى تحقيق آثار قوية.[24] وختاما، بدأ الصندوق توثيقا أكثر تنظيما للأدلة عن التكيف مع تغير المناخ. وتظهر نظرة عن كثب إلى ستة مشروعات في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أن معدلات استخدام خيارات التكيف التي يجري الترويج لها أعلى على نحو منهجي لدى المستفيدين من الصندوق/برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مقارنة بالمجموعة المرجعية. ومع الأخذ في الاعتبار أن استراتيجيات التكيف متنوعة جدا ومحددة سياقيا، تتراوح الآثار المقدرة من 7 نقاط مئوية كحد أدنى في دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى 69 نقطة مئوية كحد أقصى في قيرغيزستان.[25]

باء- نهج شامل

13- عالجت نسبة 94 في المائة من المشروعات التي جرت الموافقة عليها في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، أولويتين أو أكثر من أولويات التعميم، وعالجت نسبة 70 في المائة منها ثلاث أولويات أو أكثر[26] (انظر التوزيع الجغرافي في الشكل 4. ترد المقارنات السنوية في الشكل 5 والتقاطعات في الشكل 6).

14- ومن الأمثلة الجيدة عن مشروع يدمج أربعة مواضيع مشروع غرس الصمود في مواجهة تغير المناخ في المجتمعات الريفية في الشمال الشرقي في البرازيل، والذي صُمم بطريقة مفضية إلى التحول في المنظور الجنساني، ومراعية لقضايا التغذية والشباب، ويستهدف المجتمعات المحلية الأصلية لكسر دورة استراتيجيات التأقلم السلبية في منطقة تتعرض لنوبات جفاف حادة ومتكررة.[27]

[24] نظرا إلى أن المشروعات التي خضعت للتقدير صُممت قبل نحو ثماني سنوات في المتوسط – قبل دمج تعميم التغذية على نحو منظم في تصاميم المشروعات –فإن هذا الاستنتاج ليس مفاجئا. ويُتوقع أن تتحسن النتائج مع نضوج مجموعة المشروعات المراعية لقضايا التغذية في دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

[25] تأخذ هذه النتائج في الاعتبار الممارسة الأكثر اعتمادا التي يروج لها كل مشروع.

[26] تأخذ هذه النتائج في الاعتبار الممارسة الأكثر اعتمادا التي يروج لها كل مشروع.

[27] انظر وثائق المشروع: https://www.ifad.org/ar/web/operations/-/project/2000002253.

الشكل 4

التوزيع الجغرافي لمواضيع التعميم في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

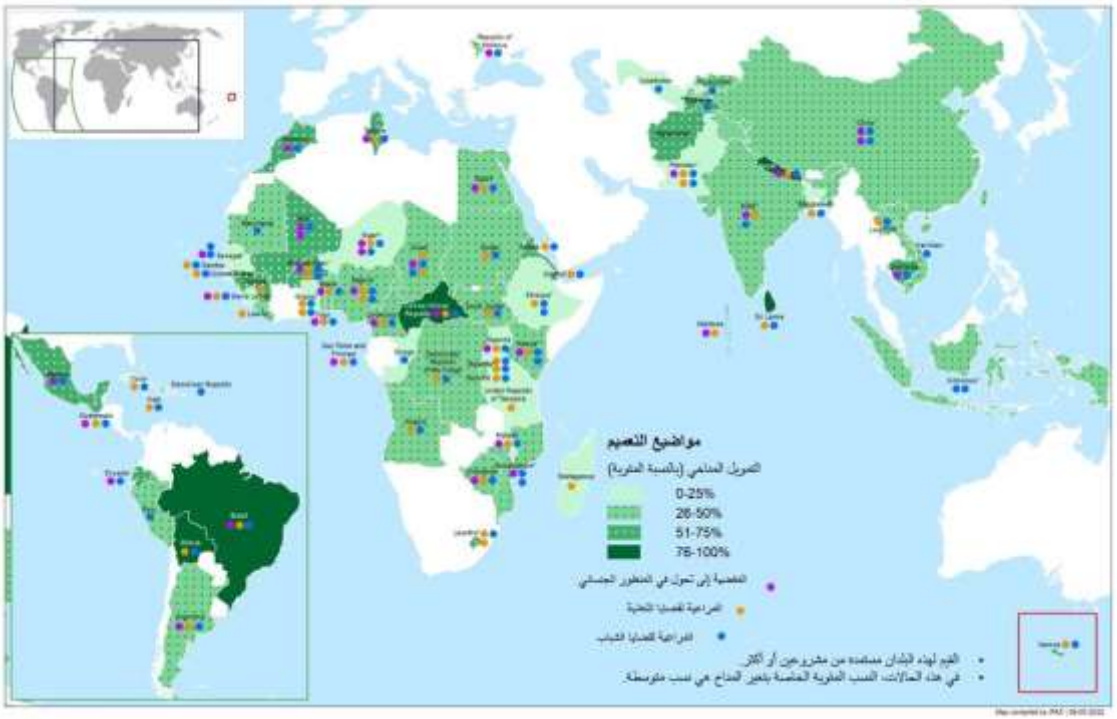

الشكل 5

النسبة المئوية للمواضيع المتعددة في موافقات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

الشكل 6

تقاطعات مواضيع التعميم في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق[28]

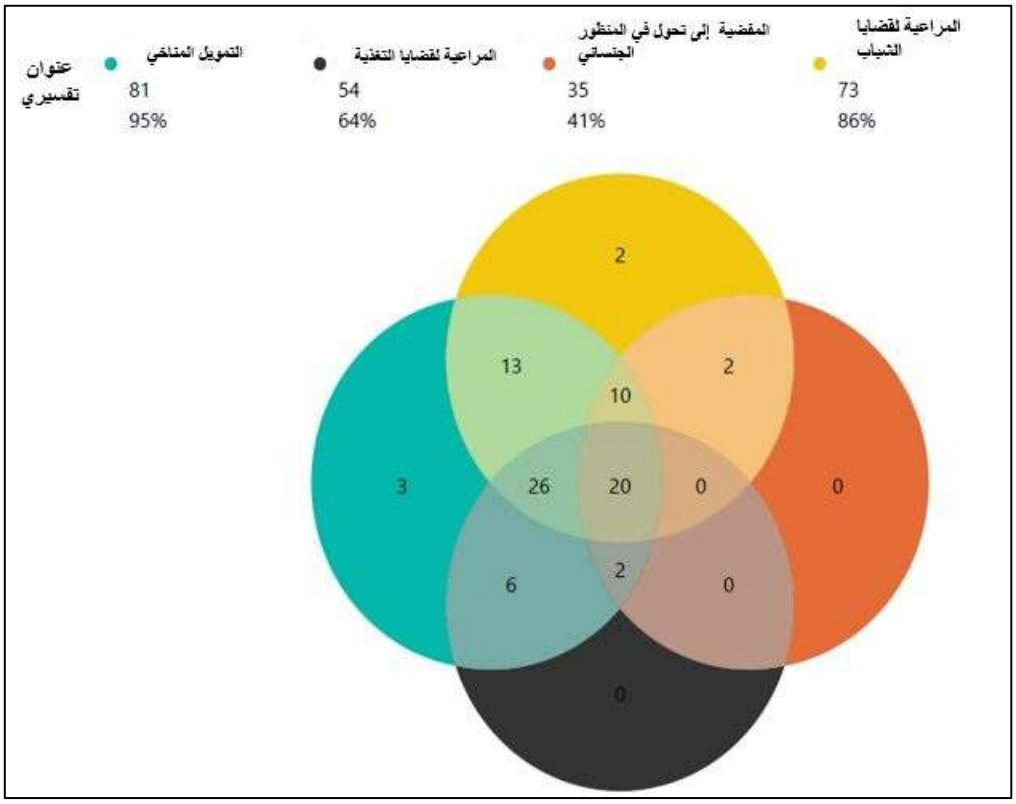

جيم- الأدوات المبتكرة

15- أُطلقت عدة أدوات مبتكرة لضمان تنفيذ جدول أعمال التعميم في الصندوق، وتقديره ورصده، وتشمل:

- مجموعة أدوات المناخ في الصندوق، وتتألف من سجل قياس القدرة على الصمود، وإطار التكيف، وبرمجيات التكيف مع تغير المناخ من أجل التنمية الريفية، والأدوات الجغرافية المكانية، وأداة التقدير المسبق لصافي الكربون ونموذج المحاسبة البيئية التفاعلية للثروة الحيوانية العالمية.[29]
- نظام تعلم العمل الجنساني، مع إدراج وحدات عن تغير المناخ، و/أو التغذية و/أو الشباب (نظام تعلم العمل الجنساني المعزز) في 12 بلدا. وفي مدغشقر، كشف تقييم نظام تعلم العمل الجنساني المتضمن وحدة عن تغير المناخ، والذي أجري بعد التنفيذ بـ 12 شهرا، عن توجهات إيجابية في اعتماد ممارسات جيدة في التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على البيئة مقارنة بالمجموعة المرجعية.

[28] أحد المشروعات المفضي إلى تحول في المنظور الجنساني والذي يتضمن تمويلا مناخيا لا يمكن بيانه في هذا الشكل.

[29] انظر تقرير العمل المناخي لعام 2020.
https://www.ifad.org/documents/38714170/44171127/climate_action_report_2020.pdf/a20022b2-a4b3-fb3d-17f9-798e00e2ebb1?t=1636381265796.

- **مؤشر التمكين في الصندوق.** أضفى الصندوق، في إطار جهوده لتعزيز التزامه بالتحول في المنظور الجنساني، طابعا مؤسسيا على تدبير خاص بالتمكين صُمم خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لجميع المشروعات المفضية إلى تحول في المنظور الجنساني، وهو نسخة مبسطة عن مؤشر تمكين المرأة في الزراعة على مستوى المشروعات.[30]
- تعزيز مراكز الأعمال الزراعية المتكاملة للشباب من أجل توسيع فرص العمل للشباب في المناطق الريفية من خلال الأجور والعمالة الذاتية عن طريق تنفيذ تدخلات خاصة بالشباب مصممة بما يتناسب مع طلبات العمل واحتياجات رواد الأعمال الشباب وتطلعاتهم مع الترويج للوظائف الخضراء.
- **استخدام نظام المعلومات الجغرافية:** يستخدم الصندوق التكنولوجيا الجغرافية المكانية للمساعدة على وضع خارطة الاستثمارات المتعلقة بالمناخ وتقديرها وتحديد استهدافها.[31] ومثال على ذلك اليمن حيث استُخدم نظام المعلومات الجغرافية كأداة استهداف، مقرونا ببيانات الضعف في وجه تغير المناخ على مستوى الوحدة القروية، من أجل وضع خرائط للمحافظات الأكثر ضعفا.

دال- التعلم الرئيسي

16- وفقا لما جرى تأكيده في تقرير التنمية الريفية الصادر عن الصندوق[32] وتسليط الضوء عليه في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021، ينبغي تجاوز النظم الإنتاجية وتعزيز التغييرات والابتكارات في سلسلة الإمداد الغذائية بأكملها، والبيئات الغذائية والسلوك الاستهلاكي من أجل أنظمة غذائية أكثر صحية وتنوعا وتغذية. وتشمل الظروف التمكينية الفعالة لتحسين التغذية والنظم الغذائية تطوير القدرات التقنية في الزراعة المراعية لقضايا التغذية والقائمة على المعرفة؛ والتنسيق المتعدد القطاعات؛ والطلب المستنير بدعم من نظام السوق؛ وإنشاء الشراكات.

17- من المرجح أن تيسّر الأنشطة المتممة المتعددة التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التغييرات في الأدوار الجنسانية والعلاقات بين الجنسين.

18- **الأعمال والتمويل.** تميل المشروعات الناجحة إلى اعتماد دعم مصمم خصيصا لتنمية المشاريع الريفية وتمويلها.

19- وتُعتبر نماذج الاحتضان التي تقدم حزم دعم شاملة للمؤسسات الناشئة البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة أساسية في استحداث فرص عمل جديدة. ويهدف هذا النهج إلى إنشاء شبكة من حاضنات الأعمال الزراعية المدمجة مع مبادرات أخرى جارية في البلدان نفسها لإلغاء العمليات المعزولة.

20- رفع الوعي لدى المزارعين بشأن تغير المناخ والمخاطر المرتبطة به هو خطوة رئيسية لتشجيع النُّهج الذكية مناخيا في الزراعة.

21- تعزيز قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة وتوسيع نطاقها. تقدم حزمة ملائمة من التكنولوجيات والممارسات والنُّهج التشاركية فوائد مهمة لبناء القدرة على الصمود، بالإضافة إلى فوائد مشتركة شاملة، بما في ذلك تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

---

[30] مؤشر تمكين المرأة في الزراعة على مستوى المشروعات وضعه المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية، ومبادرة أوكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

[31] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2022. https://www.ifad.org/ar/web/knowledge/-/geospatial-tools-and-applications-for-climate-investments?p_l_back_url=%2Fen%2Fweb%2Fknowledge%2Fpublications.

[32] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2021. https://www.ifad.org/ar/ /.

22- استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإضافة القيمة للحلول التي أوجدها السكان المحليون وتسريع اعتمادها. ويحسّن التعاون بين كبار المزارعين باعتبارهم عناصر تغيير وبين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، الوصول إلى الأسواق وإدماج التكنولوجيات الحيوية والمستدامة في النظم الغذائية.

هاء- التحديات الرئيسية

23- في حين يمضي الصندوق في المسار السليم لاستيفاء التزاماته عند التصميم، تطرح ترجمتها إلى إجراءات خلال التنفيذ عددا من التحديات تشمل تعزيز قدرات وحدات إدارة المشروعات؛ وقياس التغيير التحولي، وهو مسعى معقد وشامل بطبيعته؛ وضعف نظم التتبع؛ وتوليد الأدلة وتعزيز نظم الرصد والتقييم الضعيفة؛ ومعالجة التخصيص المحدود للموارد المالية لتنفيذ أنشطة التعميم. وينبغي صقل نهج الصندوق ومنهجيته لقياس القدرة على الصمود، من خلال التعلم من التجارب السابقة مع استخدام منهجية سجل قياس القدرة على الصمود وتحسين رصد بناء القدرة المتعددة الأبعاد على الصمود لدى الأسر المعيشية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيلاء الاعتبار اللازم لانبعاثات غازات الدفيئة أو لخفضها على نطاق أوسع في حافظة الصندوق ورصد فوائد التنوع البيولوجي المنبثقة من استثمارات الصندوق سيكون جزءا رئيسيا من الجهود الرامية إلى تعزيز مواءمة الصندوق مع أهداف اتفاق باريس.

واو- المضي قدما

24- إعطاء الأولوية لدعم تحسين استهداف الفقر، والمنظور الجنساني، والشباب، والشعوب الأصلية وأداء التغذية في الحافظة. ويقتضي ذلك تحليلا منهجيا لتحديد المشروعات التي تعاني من مشاكل في التنفيذ مرتبطة بجدول أعمال التعميم وتقديم دعم تقني مصمم خصيصا لها.

25- تعزيز الشراكات والمبادرات الخاصة التي ستظل أداة رئيسية للصندوق من أجل توسيع أثره وتعميقه في مختلف مواضيع التعميم.

26- البناء على الأدلة وتحسين نظم التتبع المؤسسية وتنظيم منهجيات جمع البيانات عن مواضيع التعميم.

27- زيادة الدعم للجهات الفاعلة الشبابية على مستوى القاعدة لتيسير تمثيلها في عمليات صنع القرار في الصندوق.

28- العمل مع الحكومات والشركاء لتعزيز الاستثمار في مواضيع التعميم؛ وبناء القدرات التقنية في تصميم المشروعات وتنفيذها وبناء قاعدة الأدلة.

تقرير مرحلي عن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

ألف- مقدمة

1- يُعَد برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة - المرحلة الأولى، وهو برنامج الصندوق الرئيسي الذي أُطلق في عام 2012، من أكبر الصناديق العالمية المتعددة الجهات المانحة المخصصة للتأقلم الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، ويمثل أداة حاسمة في تعبئة التمويل المناخي المستند إلى المنح وتوجيهه إلى صغار المنتجين الزراعيين، وزيادة قدرتهم على الصمود في وجه الآثار الحالية والمستقبلية لتغير المناخ.

2- وقد صُمم أكثر من 40 مشروعا تركز على التأقلم ونُفذت بموجب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة - المرحلة الأولى. وثمة الآن 44 مشروعا في 41 بلدا (مع مشروعين في كل من كوت ديفوار ونيجيريا والسودان). و26 مشروعا من هذه المشروعات الـ 44 جارية حاليا، وأنجز 23 مشروعا منها استعراض منتصف المدة، ومن المتوقع أن تكتمل ستة مشروعات في المجموعة الجارية في عام 2022. ومن المقرر أن تكتمل حافظة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة - المرحلة الأولى في عام 2025.

3- وفي عام 2020، أُطلقت المرحلة الثالثة و"المعززة" من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، باسم برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وحددت هدفا بتعبئة موارد بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، من أجل توسيع نطاق التمويل المناخي لصغار المنتجين بصورة كبيرة. وتركز تعزيزات البرنامج على معالجة محرّكات انعدام الأمن الغذائي المرتبطة بتغير المناخ من خلال بناء القدرة على الصمود في وجه العديد من الصدمات والضغوطات، واستهداف المجموعات الأكثر تهميشا على وجه الخصوص لتعزيز إدماجهم الاجتماعي وفي الوقت نفسه تحسين حصولهم على خيارات لسبل عيش منخفضة الانبعاثات.[33]

باء- وضع برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى ونتائجه

4- في عام 2021، أُطلقت تدابير استباقية كي يمضي تحقيق أهداف برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على مستوى الحافظة في المسار الصحيح. وأُجريت عمليات إلغاء وإعادة تخصيص في ثلاثة مشروعات:

(1) أُلغي مشروع دعم الجهات الفاعلة الريفية في اقتصاد شعبي وتضامني في إكوادور. وأعيد تخصيص المنحة الكاملة الخاصة ببرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرها 4 ملايين دولار أمريكي لمشروع التنمية التعاونية للحراجة الزراعية في كوبا، والتي ستضاهي مساهمات إكوادور بموجب الإطار المنطقي لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أو تتجاوزها. وسيصرف مشروع التنمية التعاونية للحراجة الزراعية كامل منحته الجديدة بموجب برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول عام 2025.

[33] كما هو وارد في الذيل الأول من الوثيقة "برنامج الصمود الريفي" EB 2020/131(R)/INF.4.

(2) أُنجز مشروع دعم الإنتاج الزراعي والتسويق في المنطقة الغربية في كوت ديفوار من دون صرف كامل أموال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وأُعيدت برمجة الميزانية المتبقية وقدرها 3.07 مليون يورو في مشروع الطوارئ الزراعية الجديد في كوت ديفوار. وسيشمل مشروع الطوارئ الزراعية القصور الذي عانى منه المشروع الأصلي في الأهداف المضمنة في الإطار المنطقي لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

(3) وحدث وضع مماثل في نيجيريا، حيث أُنجز برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا من دون أن يُصرف مبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي من أموال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وينوي الفريق القطري إعادة برمجة هذا المبلغ في برنامج تنمية سلاسل القيمة في نيجيريا. وستبقى مجالات الاستهداف والتنفيذ في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كما هي في برنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا في شمال نيجيريا.

جيم- برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

5- انطلاقا من الخلفية الراهنة لآثار المناخ المتنامية، والنزاع الواسع النطاق والاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، من الواضح أن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة ملائم ومُلح اليوم بقدر ما كان عليه، وربما أكثر، عند إطلاقه قبل 10 سنوات. وبناء على نجاح برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والدروس المستفادة منه، يركز برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على معالجة محركات انعدام الأمن الغذائي الحالية والمتوقعة المرتبطة بتغير المناخ من خلال بناء القدرة المتعددة الأبعاد على الصمود لدى المنتجين الريفيين الفقراء.

6- وكما هو مبين في الجدول 1 أدناه، عبّأ برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة 66 مليون دولار حتى الآن، بفضل المساهمات السخية من ست جهات مانحة: النمسا، والدانمرك، وألمانيا، وآيرلندا، وقطر والسويد.

7- وجرت الموافقة على المشروع الأول في حافظة برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في مارس/آذار 2022. وسيركز هذا المشروع الذي تبلغ قيمته الإجمالية 37 مليون دولار أمريكي (منها 17 مليون دولار أمريكي من برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة) على ثلاثة أقاليم في ولاية مارانهاو في البرازيل. وسيساهم المشروع في الحد من الفقر الريفي بينما يخفض إزالة الغابات والتدهور البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، سيزيد قدرة 000 64 شخص على الصمود ويخفض/يعزل نحو 6 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، من خلال التركيز على الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية، وسلاسل القيمة المتنوعة اجتماعيا وبيولوجيا وبناء القدرات المؤسسية.

8- وحاليا، يملك برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أيضا ذخيرة قوية من ستة مشروعات إضافية تغطي أقاليم متعددة.[34]

- **بوركينا فاسو:** سيبني مشروع تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه تغير المناخ على تنفيذ نهج النماذج الزراعية المتكاملة والمستدامة الذي تقوده الحكومة، ويعززه. وفي هذا النهج، تُدعم مجموعات صغار المزارعين من خلال الحصول على: الخدمات المالية، والمدخلات الزراعية، مثل البذور المقاومة للجفاف، وخدمات دعم الإرشاد، وري حدائق السوق على نطاق صغير، ومرافق التخزين الملائمة؛ والوصول إلى الأسواق التي تتمتع بالقدرة على الصمود.

[34] قد تكون بعض عناوين المشروعات عرضة للتغيير، وستخضع أنشطة المشروعات لمزيد من الصقل مع تقدّم عمليات التصميم.

- **النيجر:** سيعزز برنامج تنمية الزراعة الأسرية في منطقة ديفا قدرة الأسر المعيشية الضعيفة على الصمود من خلال إدخال ممارسات وتكنولوجيات للتكيف مع تغير المناخ تساهم في إدارة الأراضي على نحو مستدام وتحسين الممارسات الزراعية، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد المائية.
- **الصومال:** سيساهم مشروع الزراعة التكيفية وإعادة تأهيل المراعي في تحسين إدارة الموارد المائية والمراعي، والزراعة الإيكولوجية وسبل العيش المقاومة لتغير المناخ، وإعادة تأهيل الغابات/الموائل وتحسين نظم الحوكمة والمعلومات المتعلقة بتدهور الأراضي وحفظ التنوع البيولوجي.
- **اليمن:** سيزيد مشروع تنمية سبل العيش الريفية من القدرة على الصمود وجهود التكيف مع تغير المناخ في ريف اليمن. وسيحد من فقر المجتمعات المحلية المستهدفة وضعفها ويعود بالفائدة على 000 175 شخص على الأقل في خمس محافظات، مع تركيز قوي على النساء والشباب.
- **إثيوبيا:** سيعزز برنامج الزراعة التشاركية والتحويل المناخي نُهج الزراعة الذكية مناخيا (مثل ممارسات الزراعة المحافِظة على الموارد)، وتنمية الموارد المائية (الري، والثروة الحيوانية، وأنشطة إدارة مستجمعات المياه المحلية) وتعزيز الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى استحداث وظائف خضراء.
- **ملاوي:** سيساهم برنامج تنمية الري الريفي في تنمية نظم إدارة الأراضي والمياه التي تتمتع بالقدرة على الصمود في الأراضي البعلية والمروية، ويعمل على نقل المعرفة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال التجارب والعروض مع ضمان الروابط مع الأسواق الحيوية.

9- وذخيرة المشروعات هذه في مرحلة التصميم حاليا ويُتوقع الموافقة عليها ودخولها حيز التنفيذ في الفترة 2022-2023.

دال- وضع حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

10- يلخص الجدول 1 الوضع المالي الراهن لحساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتضمن المبالغ المستلمة خلال المراحل الثلاث لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وانتداب الموظفين للبرنامج. وهذه هي المرة الأولى التي تُدرج فيها البيانات المالية لبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

الجدول 1

موجز المساهمات المتممة والأموال التكميلية لحساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

	الدول الأعضاء	العملة المحلية (بالآلاف)	سنة الاستلام	المساهمات المستلمة (بآلاف الدولارات الأمريكية)**
المساهمات المتممة	بلجيكا	6 000 يورو	2012	7 855
برنامج التأقلم - المرحلة الأولى	كندا	19 849 دولار كندي	2012	19 879
	هولندا	40 000 يورو	2012	48 581
	المملكة المتحدة	147 523 جنيه استرليني	2014/2013/2012	202 837
	السويد	30 000 كرونة سويدية	2013	4 471
	سويسرا	10 000 فرنك سويسري	2013	10 949
	النرويج	63 000 كرونة نرويجية	2015/2014/2013	9 240
	فنلندا	5 000 يورو	2014	6 833
	المجموع الفرعي			**310 645**
الأموال التكميلية				
برنامج التأقلم - المرحلة الأولى	وزارة الشؤون الخارجية الفلمنكية	2 000 يورو	2014	2 380
	جمهورية كوريا	3 000 دولار أمريكي	2015	3 000
	المجموع الفرعي			**5 380**
	مجموع برنامج التأقلم - المرحلة الأولى			**316 025**
برنامج التأقلم- المرحلة الثانية	النرويج	80 000 كرونة نرويجية	2016	9 550
	السويد	50 000 كرونة سويدية	2016	5 904
	فرنسا	600 يورو	2021/2019	668
	مجموع برنامج التأقلم - المرحلة الثانية			**16 122**
انتداب الموظفين	فرنسا	1 140 دولار أمريكي		**1 140**
برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة	صندوق قطر للتنمية	500 دولار أمريكي	2020	500
	النمسا	2 000 يورو	2020	2 437
	آيرلندا	4 000 يورو	2021	4 702
	السويد	100 000 كرونة سويدية	2021	11 018
	ألمانيا	17 000 يورو	2021	19 084
	الدانمرك	190 000 كرونة دانمركية	2021	28 670
	مجموع برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة			**66 411**
	الإجمالي			**399 378**

* نقلا بتصرف عن الذيل واو – EB 2019/126/R.24 وAC 2019/152/R.3.

** قيمة المدفوعات محسوبة على أساس سعر الصرف السائد بتاريخ الاستلام.

11- يظهر الشكل 1 المبالغ المصروفة الراهنة في حافظة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى. وكان أداء الصرف في برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى قويا العام الماضي، على الرغم من السياق التشغيلي الصعب في بلدان كثيرة بسبب جائحة كوفيد-19 وعوامل أخرى. وتبلغ نسبة المبالغ المصروفة راهنا 80.3 في المائة، مقارنة بـ 69 في المائة العام الماضي.

الشكل 1

المبالغ المصروفة التراكمية لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (في أبريل/نيسان 2022)

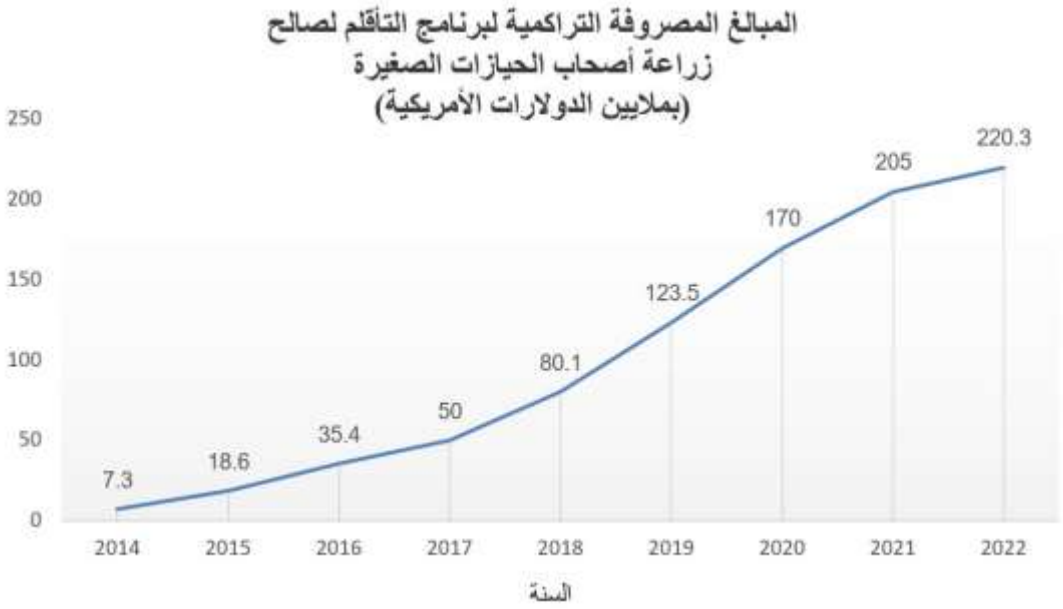

12- كما هو مبين في الجدول 2 أدناه، عند مستوى حافظة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، تحققت جميع الأهداف بنسبة لا تقل عن 65 في المائة، وتظهر مؤشرات كثيرة نسبة تحقق تفوق 90 في المائة. وثمة أمثلة حتى عن نتائج تجاوزت الأهداف.

13- وفي جانب مهم، عند مقارنة الإطار المنطقي الحالي لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى بالإطار المنطقي الذي وُضع في عام 2012 عند استهلال البرنامج، جميع الأهداف تقريبا هي الآن أعلى بكثير – وذلك على الرغم من انخفاض أموال البرنامج بصورة عامة بسبب تراجع قيمة الجنيه الاسترليني في عام 2016.

14- وطوال مرحلة تصميم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى وتنفيذه، قام الصندوق بإنتاج أدلة ودروس قيّمة بشأن التكيف مع تغير المناخ. وهذه المعرفة التي ساعدت الصندوق على تعميم الاهتمام الوثيق بالمناخ في مجمل حافظته للمشروعات الاستثمارية، نُشرت على نطاق واسع على المستويين الوطني والدولي لتعزيز توسيع نطاق الابتكارات والنجاحات التي تحققها الحكومات القطرية وسائر الوكالات الإنمائية والمؤسسات المالية في مجال التكيف مع تغير المناخ.

15- وفي عام 2021، تضمنت ممارسة مؤسسية لتحسين فهرسة الدروس المستفادة من مشروعات الصندوق تركيزا خاصا على الدروس المستفادة من الأنشطة البيئية والمناخية في مشروعات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. واستعرض الموظفون المخصصون تقارير الإشراف والإنجاز والملاحق الخاصة بمشروعات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لاستخلاص دروس محددة. ويمكن الاطلاع على بعض هذه الدروس هنا، بالإضافة إلى مزيد من المعلومات المعمقة عن مشروعات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى.

الجدول 2

أهداف البرنامج ونتائجه الإجمالية مقارنة بالإطار المنطقي لبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى

التسلسل الهرمي لنتائج برنامج التأقلم	*نتائج برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على مستوى الحافظة العالمية*		*مؤشرات نتائج الحافظة*	*المبرمجة في مرحلة التصميم* أ	*النتائج المستمدة من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق 2021*	*النتائج المتحققة حتى الآن*	*النسبة المئوية المتحققة*
الهدف	تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء على الصمود في وجه تغيُّر المناخ	1	عدد أفراد الأسر المعيشية أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء الذين ازدادت قدرتهم على الصمود في وجه تغيُّر المناخ	6 757 059	6 029 708	6 480 351	%96
الغرض	توسيع نطاق نُهج التأقلم المتعددة الفوائد للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء	2	نسبة الرفع المالي لمِنح برنامج التأقلم مقابل التمويل بدون هذا البرنامج	01:07.5	01:07.9	01:07.9	%105
		3	عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) المتجنبة و/أو المعزولة	80 مليون طن على مدى 20 سنة (هدف 2012)	60 مليون طن على مدى 20 سنة	50 مليون طن على مدى 20 سنة ب	لا ينطبق
الحصيلة 1	تحسين إدارة الأراضي والممارسات والتكنولوجيات الزراعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمراعية للمنظور الجنساني	4	عدد هكتارات الأراضي المُدارة وفقا للممارسات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	1 858 682 هكتارا	1 075 622 هكتارا	1 205 077 هكتارا	%65
الحصيلة 2	زيادة توافر المياه وكفاءة استخدامها لأغراض الإنتاج والتجهيز الزراعيين لأصحاب الحيازات الصغيرة	5	عدد الأسر المعيشية ومرافق الإنتاج والتجهيز التي ازدادت حصتها من المياه	4 443 مرفقا	3 405 مرافق	4 263 مرفقا	%96
				288 858 أسرة معيشية	284 696 أسرة معيشية	308 416 أسرة معيشية	%107
الحصيلة 3	زيادة القدرة البشرية على إدارة مخاطر تغيُّر المناخ القصيرة الأجل والطويلة الأجل والحد من خسائر الكوارث المرتبطة بالطقس	6	عدد الأفراد (بمن فيهم النساء) والمجموعات المجتمعية المحلية المنخرطين في أنشطة إدارة مخاطر المناخ، أو إدارة البيئة والموارد الطبيعية، أو الحد من مخاطر الكوارث	1 926 889 فردا	1 447 164 فردا	1 926 652 فردا	%100
				25 432 مجموعة	14 248 مجموعة	19 429 مجموعة	%76
الحصيلة 4	تهيئة البنى التحتية الريفية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	7	القيمة الدولارية للبنى التحتية الريفية الجديدة أو القائمة التي تمت تهيئتها لمقاومة تغيُّر المناخ	131 375 000 دولار أمريكي	71 707 000 دولار أمريكي	96 618 000 دولار أمريكي	%74
				543 كيلومترا	465 كيلومترا	526 كيلومترا	%97
الحصيلة 5	توثيق المعرفة المتعلقة بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذكية مناخيا ونشرها	8	عدد الحوارات الدولية والقطرية بشأن قضايا تغيُّر المناخ التي ساهمت فيها المشروعات المدعومة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أو شركاء المشروعات بصورة نشطة	36	21	33	%92

أ يُتوقع راهنا أن تتحقق بحلول ديسمبر/كانون الأول 2025، ولكنها عرضة للتغيير وفقا لتطور وضع مشروعات برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

ب أظهر تقدير فوائد التخفيف المشتركة لنتائج حافظة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة – المرحلة الأولى حتى الآن – والمؤلف من 14 تحليلا لأداة التقدير المسبق لصافي الكربون في مشروعات برنامج التأقلم الجارية/المنجزة (نحو 30 في المائة من حافظة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لعام 2022) إمكانية تجنب و/أو عزل 15 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 سنة. واستُند إلى هذه العينة لتقدير الكمية على مستوى الحافظة بـ 50 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 سنة. ويُعزى هذا التراجع مقارنة بتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2021 إلى التفاوت في المشروعات في حافظة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لعام 2022 (بعد إعادة الهيكلة/الإلغاء وإعادة التخصيص)، مقرونا بتغييرات في بعض تحليلات المشروعات بين استعراض منتصف ا والإنجاز (تصبح التوقعات عن غازات الدفيئة أكثر دقة مع نضوج المشروعات).

أداء المشروعات المُنجزة: التوجه على المدى الطويل

1- يقدم هذا القسم لمحة عامة عن أداء المشروعات المُنجزة في الفترة 2009-2021 وفقا لأحد عشر معيارا قُدِّرت في مرحلة تقرير إنجاز المشروع، وجرى الإبلاغ عنها في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وبما يتماشى مع المنهجية المطبقة في التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق، جرى تجميع التصنيفات على أساس فترات متحركة لمدة ثلاث سنوات، بحيث تتوافق كل سنة مع سنة إنجاز المشروع.

2- وشهدت جميع المؤشرات تقريبا تحسنا على مدى فترة الـ 12 سنة، باستثناء المساواة بين الجنسين وتوسيع النطاق (حيث بقي متوسط الأداء مستقرا إلى حد كبير). وتشير التوجهات الإيجابية إلى تحسن إجمالي في مستوى ملكية معايير التقييم، والتي من المرجح أنها انعكست في تحسين تصميم المشروعات وتنفيذها، وفي نهاية المطاف، في إحراز نتائج أفضل عند الإنجاز.

3- وشهدت الفعالية والاستدامة والكفاءة نتائج متقلبة بصورة كبيرة. وتركزت قمة الأداء في الفترة 2011-2013؛ وبعد ذلك، تراجع الأداء ليصل إلى مستوى منخفض في الفترة 2015-2017 (أو 2014-2016 بالنسبة إلى الفعالية)، ومن ثم تحسن. وتعرض الأبعاد الثلاثة توجهات متشابهة على مدى السنوات، مما يثبت حقيقة أن درجات تقارير إنجاز المشروعات للمعايير الثلاثة كانت مترابطة، كما هو مبيّن في تحليلات الحوافظ السابقة. وأظهر أداء الحكومة، وهو مجال ضعيف تقليديا ظل مستقرا حتى الفترة 2017-2019، تحسنا في الفترتين 2018-2020 و2019-2021.

4- وعند مقارنة المشروعات التي أُنجزت في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق (2016-2018) بالمشروعات التي أُنجزت في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (2019-2021)، تُظهر جميع المؤشرات، باستثناء مؤشر واحد (توسيع النطاق)، توجها مستقرا أو إيجابيا. ويشير التوجه غير المتسق بين الاستدامة (تصاعدي) وتوسيع النطاق (تنازلي) إلى الحاجة إلى مبادئ توجيهية أفضل من أجل إدماج فعال للبعدَين المترابطين إلى حد كبير في الواقع. وفي دليل التقييم المنقح – الجزء الأول (2022)، يرد توسيع النطاق كمجال فرعي يجري تقديره بموجب منظور استدامة الفوائد الأوسع نطاقا. وسيعكس الإطار التشغيلي المحّدث الذي وضعته الإدارة لتوسيع النطاق، هذا المنظور أيضا.

5- إدارة البيئة والموارد الطبيعية هي المجال الأفضل من حيث الأداء في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، يتبعها التكيف مع تغير المناخ والابتكار. ولا يزال أداء الفعالية، وإنجاز المشروعات بصورة عامة والمنظور الجنساني قويا جدا أيضا. وعلى النقيض، فإن أداء الاستدامة وتوسيع النطاق والكفاءة متدنٍ، مما يؤكد التحليل الوارد في النص الرئيسي لتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق.

الشكل 1

الإنجاز العام للمشروعات

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

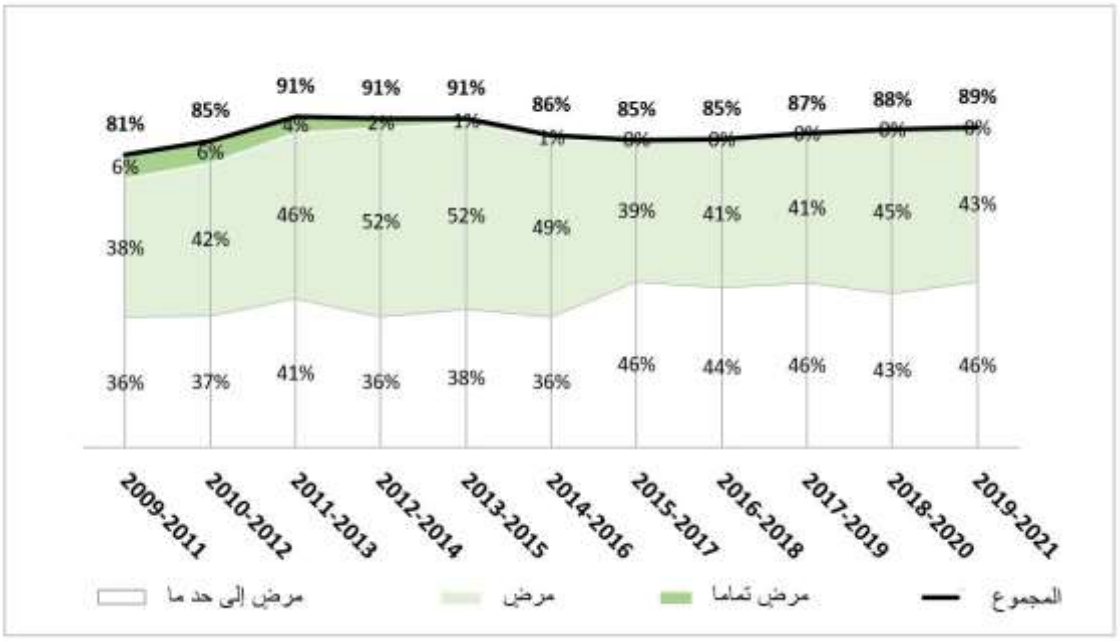

الشكل 2

الفعالية

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

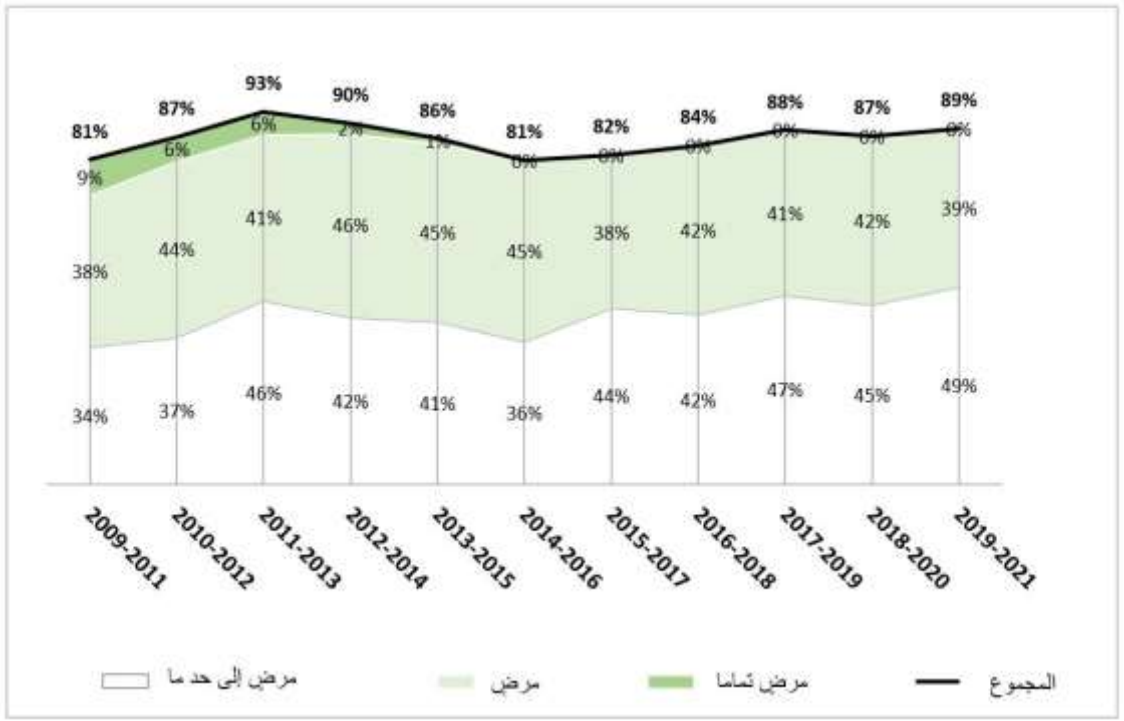

الشكل 3

الاستدامة

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

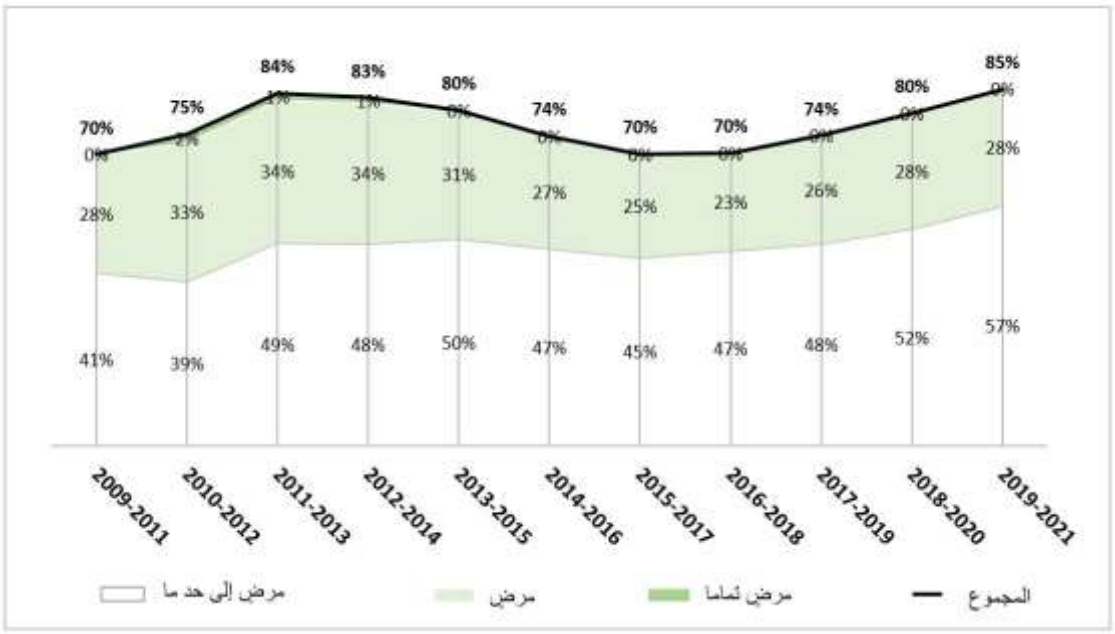

الشكل 4

الكفاءة

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

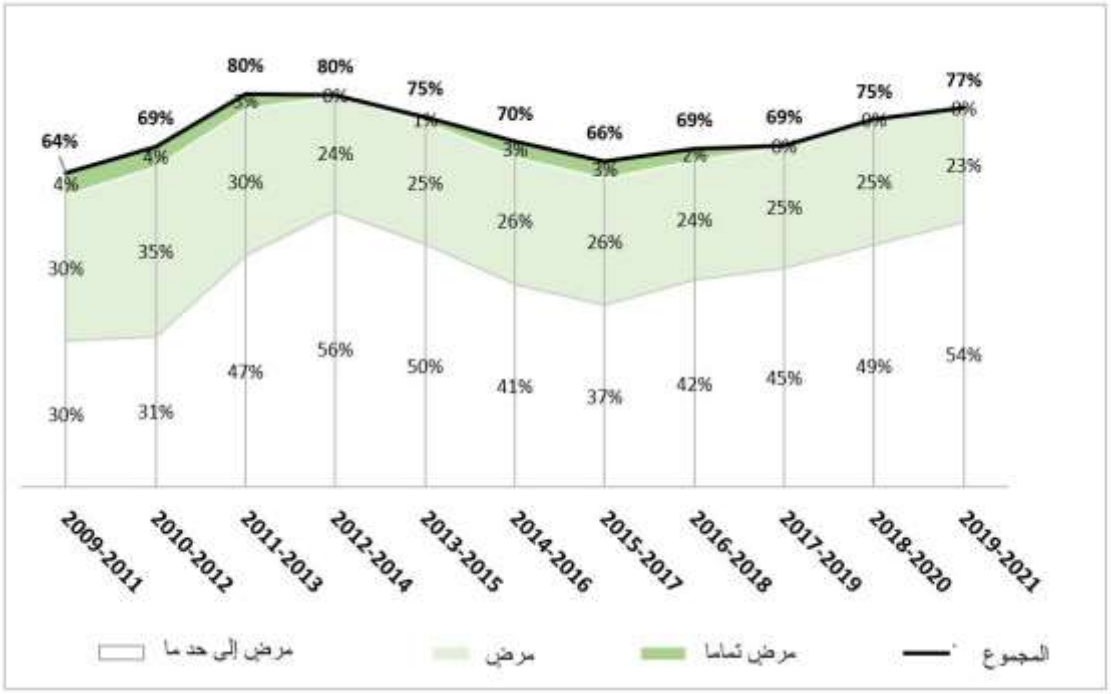

الشكل 5

المساواة بين الجنسين

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

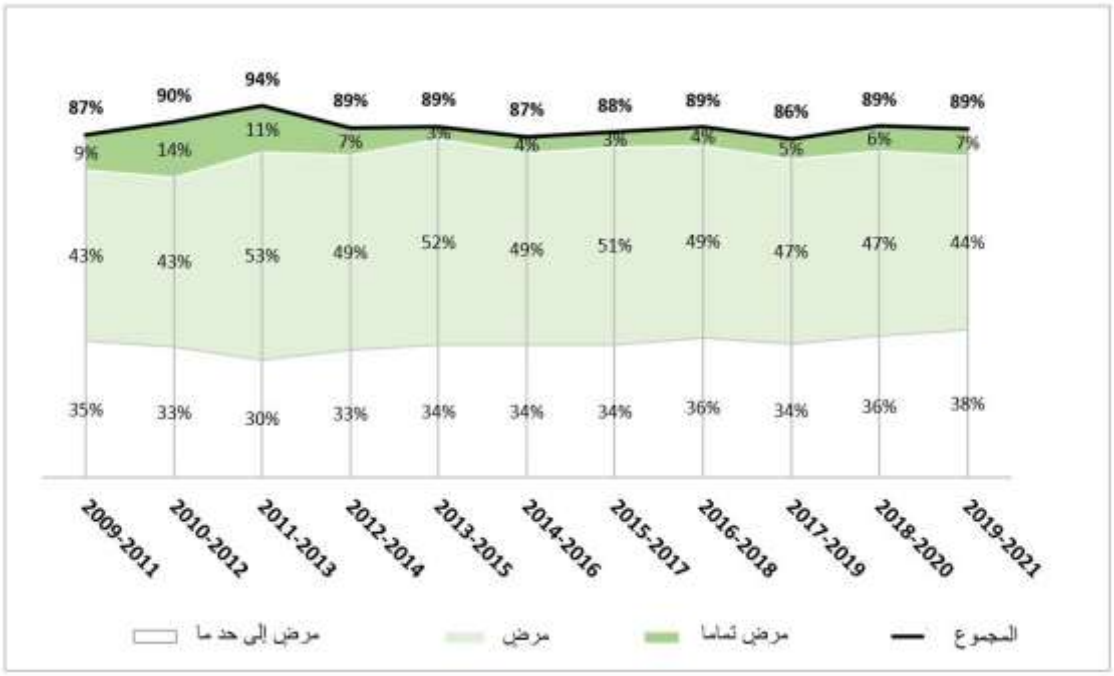

الشكل 6

توسيع النطاق

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

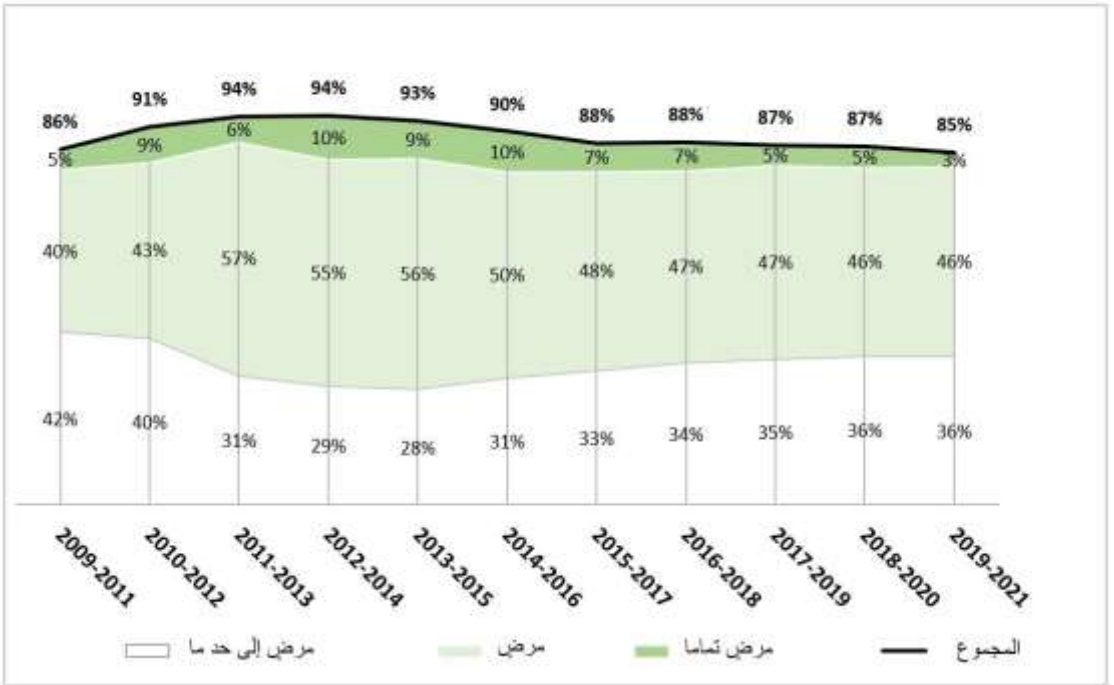

الشكل 7

إدارة البيئة والموارد الطبيعية

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

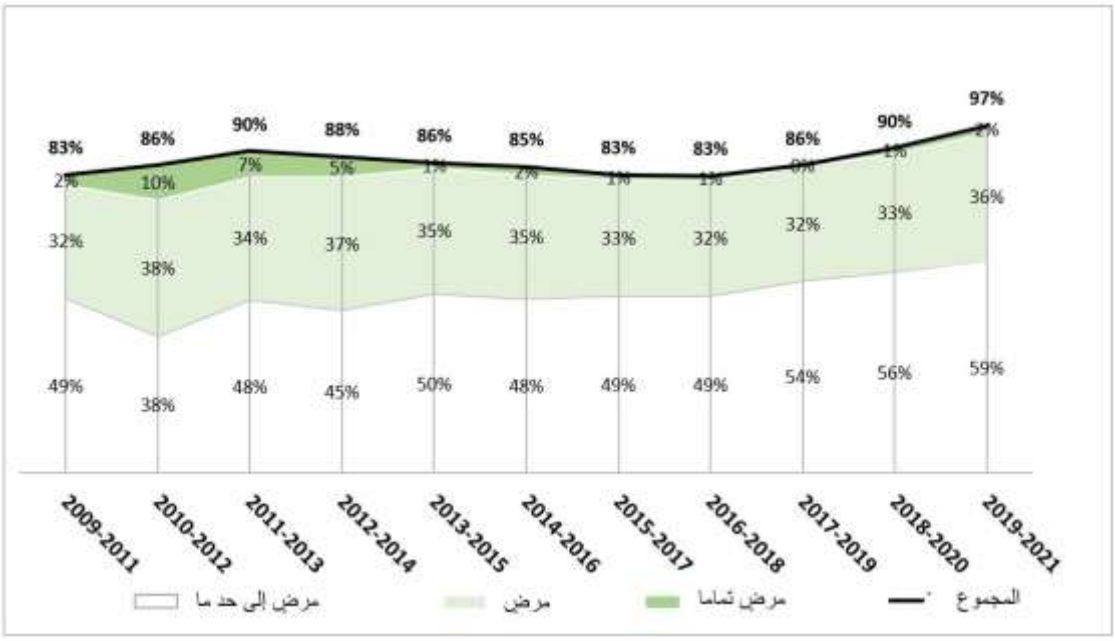

الشكل 8

التكيف مع تغير المناخ*

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

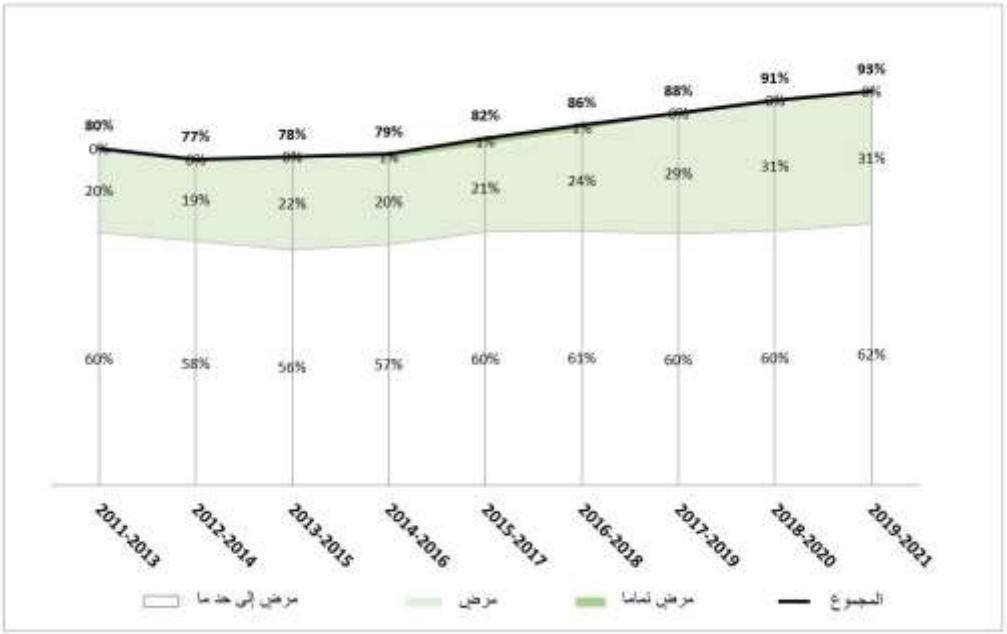

* لا تعرض قاعدة بيانات الصندوق أية تصنيفات ذات صلة بالتكيف مع تغير المناخ قبل عام 2011.

الشكل 9

الأثر على الفقر الريفي

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

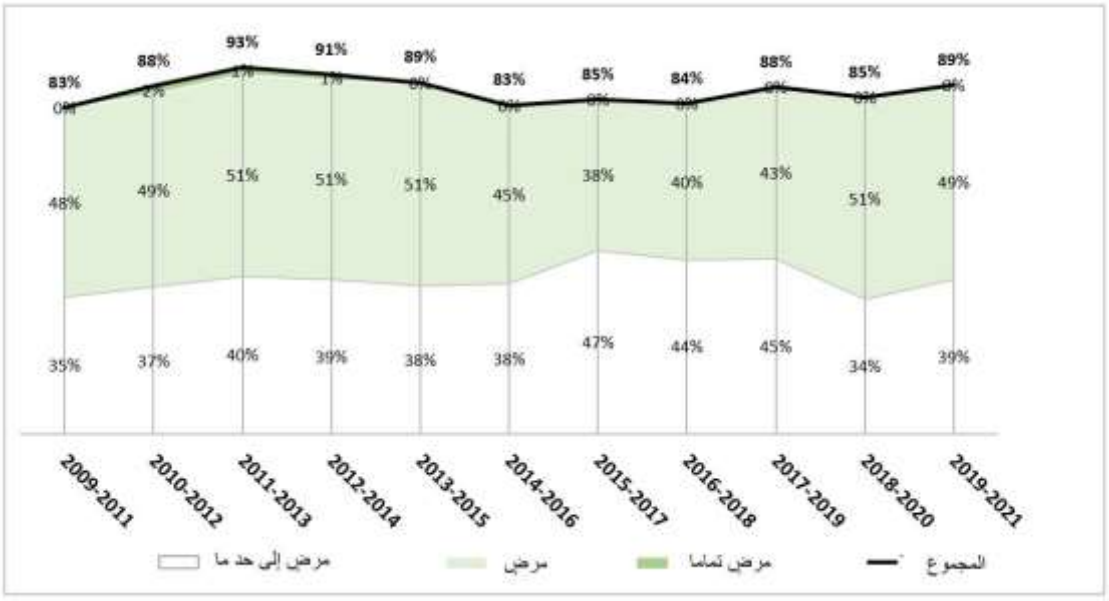

الشكل 10

الابتكار

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

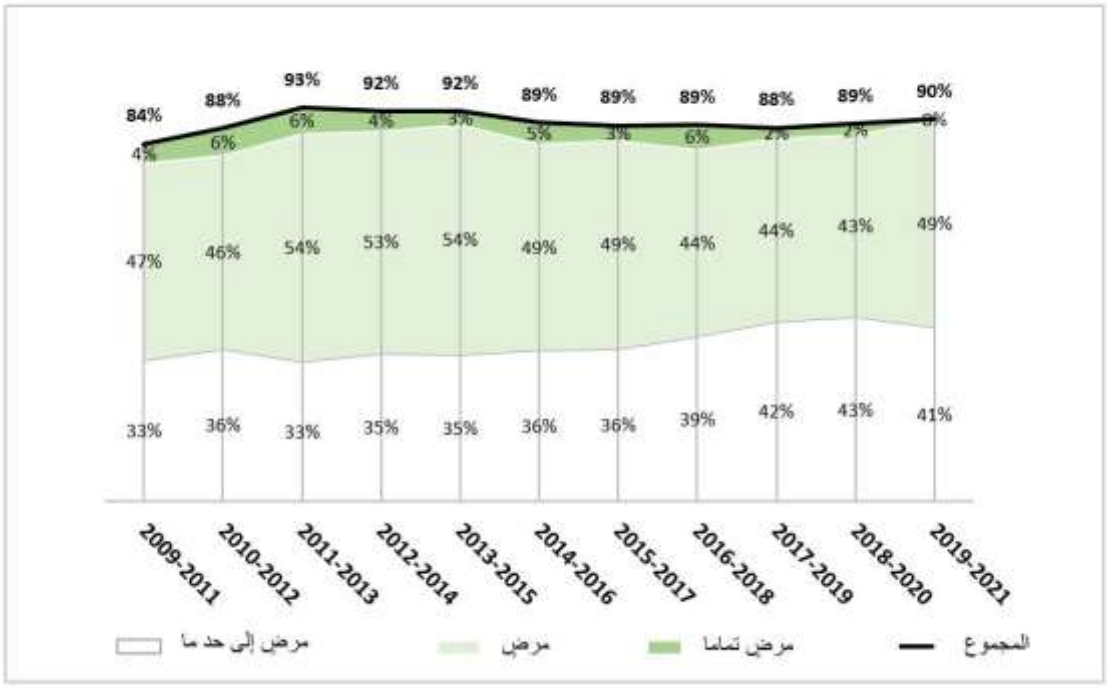

الشكل 11

أداء الحكومة

النسبة المئوية للمشروعات التي صنفت على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل من ذلك على أساس فترة متحركة لمدة ثلاث سنوات

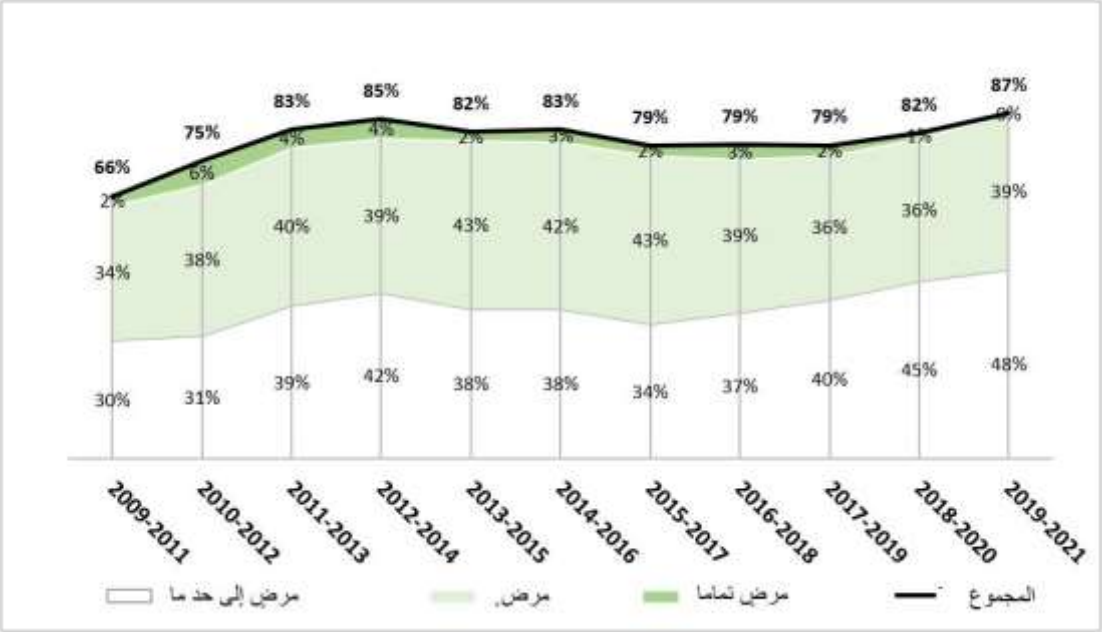

لمحة عامة عن التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

1- يقدم هذا الملحق لمحة عامة عن تنفيذ الالتزامات بموجب التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وقد أنجز الصندوق جميع الإجراءات الـ 50 القابلة للرصد التي جرى الاتفاق عليها مع الدول الأعضاء.

2- وأُبلغ عن إحراز تقدم في إجراءات محددة خلال دورات المجلس التنفيذي. وتشمل: الحصول على تصنيفات ائتمانية من وكالتَي Fitch وStandard & Poor's؛ والموافقة على استراتيجية الصندوق للمشاركة مع القطاع الخاص؛ والموافقة على سياسة إعادة هيكلة المشروعات؛ واستعراض استراتيجية إدارة المعرفة؛ والموافقة على عمليات الإقراض التجريبية المستندة إلى النتائج؛ والموافقة على المبادئ التوجيهية التشغيلية المنقحة بشأن الاستهداف والموافقة على استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

3- وأُنجزت إجراءات أخرى داخليا. وتشمل الأمثلة: بدء تنفيذ نظام إدارة النتائج التشغيلية؛ وتنقيح إجراءات دعم الإشراف والتنفيذ؛ والموافقة على العملية الجديدة لتصميم المشروعات من خلال نشرة رئيس الصندوق.

4- ويعرض الجدول 1 الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد حسب المجالات ذات الصلة الرئيسية، فيما يعرض الجدول 2 المعلومات نفسها حسب نوع الإجراء القابل للرصد. ويعرض الجدولان أيضا نواتج قابلة للرصد مرتبطة بكل إجراء من الإجراءات. والنواتج القابلة للرصد هي معالم رئيسية داخلية وضعها الصندوق لمتابعة تنفيذ الإجراء؛ ولا تتوافق مع مخرجات محددة جرى الاتفاق عليها مع الدول الأعضاء.

الجدول 1

وضع إنجاز التزامات التجديد الحادي عشر للموارد، حسب المجال

مجالات الالتزام	*مجموع الالتزامات*	*مجموع الإجراءات القابلة للرصد*	*مجموع النواتج القابلة للرصد*	*النواتج المنجزة*	*النواتج المتأخرة*
تعبئة الموارد	2	6	32	32	
تخصيص الموارد	2	5	28	28	
استخدام الموارد	6	25	131	129	2
تحويل الموارد	4	14	82	82	
الإجمالي	**14**	**50**	**273**	**271**	**2**
				%99	**%1**

الجدول 2

وضع إنجاز التزامات التجديد الحادي عشر للموارد، حسب النوع

نوع الإجراءات القابلة للرصد	*مجموع الإجراءات القابلة للرصد*	*مجموع النواتج القابلة للرصد*	*النواتج المنجزة*	*النواتج المتأخرة*
هيكلية مالية معززة	6	29	29	
استراتيجيات مؤسسية معززة	17	108	106	2
عمليات مؤسسية معززة	10	50	50	
إبلاغ معزز	12	64	64	
أدوات تشغيلية معززة	5	22	22	
الإجمالي	**50**	**273**	**271**	**2**
			%99	**%1**

5- ومن أصل 273 ناتجا، أُنجز 271 ناتجا (أو 99 في المائة). وفي مجال استخدام الموارد/الاستراتيجيات المؤسسية المعززة، لا يزال ناتجان قابلان للرصد في وضع التأخير. ويُعزى التأخر في إنجاز النواتج إلى إجراء استقصاء عالمي للتصورات من أجل قياس مدى الإلمام والوعي بعلامة الصندوق في أوساط الجماهير الرئيسية في البلدان المستهدفة في عام 2020 (بعد استقصاء 2018). وقرر الصندوق عدم وضع هذا الناتج بسبب الافتقار إلى ميزانية مخصصة وتبدل الأولويات الداخلية. ولكن الصندوق أنجز الإجراء القابل للرصد المقابل – والمتعلق بزيادة الاستثمار في الاتصال الاستراتيجي – من خلال وضع جميع النواتج المقررة المتبقية، بما في ذلك استقصاء التصورات في عام 2018، ومراجعة الاتصالات وتحديث استراتيجية وخطة عمل الاتصالات المؤسسية في الصندوق.

المنهجية

1- يبلغ تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق بطريقة شاملة عن مجموعة من المؤشرات ابتداء من الموارد البشرية وانتهاء بالكفاءة المؤسسية، وأداء البرامج القطرية، والنتائج على مستوى المشروعات وإدارة الحافظة.

2- **مصادر العمليات والبيانات.** يقوم تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، باعتباره تقريرا شاملا لعدة مؤسسات، بجمع بيانات من نظم خارجية وداخلية متعددة. وبيانات المستوى الأول مستمدة من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وتستند بيانات المستوى الثاني إلى تقدير الأثر، بالإضافة إلى المؤشرات والأهداف من نظام التقييم الذاتي والتقييم المستقل في الصندوق. ومعلومات المستوى الثالث مأخوذة من إعداد البيانات من قواعد البيانات الداخلية (المؤسسية، والخاصة بضمان الجودة وإدارة البرامج) فضلا عن النظم الداخلية (نظام إدارة النتائج التشغيلية، ونظام المنح والمشروعات الاستثمارية وOracle FLEXCUBE). وتُحسب مؤشرات محددة من خلال استعراض يدوي لوثائق برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وختاما، تُستمد بيانات التقدم في مؤشرات محددة في المستوى الثالث من استقصاءات الصندوق (تعقيبات أصحاب المصلحة) أو من مصادر خارجية (المبادرة الدولية لشفافية المعونة).

3- وتعاني مجموعات البيانات التي يُسترشد بها في تحليل بيانات المستوى الثاني في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق من بعض أوجه المحدودية، كما هو موضح في الفقرات التالية.

4- **فيما يتعلق ببيانات الأثر،** تتألف العينة من 24 مشروعا تمثل 25 في المائة من مجموع المشروعات الـ 96 التي أُقفلت بين عامَي 2019 و2021. وصمم الصندوق معظم هذه المشروعات في فترة التجديد الثامن لموارده (2010-2012) وفترة التجديد التاسع لموارده (2013-2015). وقد يتبين أن تحقيق الأهداف التي حُددت في مرحلة لاحقة (مثل أهداف التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق) ينطوي على تحديات. وعلى الرغم من هذه المحدودية، استوفى الصندوق جميع الأهداف المتعلقة بمجالات الأثر في إطار إدارة النتائج الخاص بفترة التجديد الحادي عشر للموارد، باستثناء تلك المتعلقة بالتغذية.

5- **وفيما يتعلق بحصائل التنمية على مستوى المشروعات،** تتألف مجموعة المشروعات الخاضعة للتحليل من العمليات التي أُقفلت ماليا في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ولديها تقرير إنجاز مشروع مصدق عليه. وجرت الموافقة على المشروعات التي أُقفلت في فترة التجديد الحادي عشر للموارد بين عامَي 2005 و2015؛ وتغيرت الأولويات والموارد والسياق العالمي، فيما أصبحت استعراضات التصميم أقوى. ومجموعة المشروعات التي جرى تحليلها في دورة التجديد الحادي عشر للموارد (79 مشروعا) أصغرحجما مقارنة بمجموعة المشروعات في دورة التجديد العاشر للموارد (98 مشروعا)، ومن المتوقع أن تتقلص أكثر بسبب جهود الدمج في الحافظة الجارية. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التفاوت في النتائج.

6- وتستند مجموعة المشروعات قيد التحليل إلى تاريخ إقفال العمليات لا إلى تاريخ إنجازها. ويعزى ذلك إلى أن تقارير إنجاز المشروعات تستحق عادة بعد تاريخ إنجاز المشروع بـ 6 أشهر، ولكن الصندوق يمدد الفترة للمشروعات التي تخضع لتقدير الأثر أو من أجل تلبية احتياجات محددة (مثلا السماح بالتفاوض والاتفاق مع الحكومات على التصنيفات النهائية). ومن شأن اختيار المشروعات استنادا إلى تاريخ إنجازها أن يحد أكثر من حجم العينة. وترد تفاصيل إضافية في تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدابير الإدارة لعام 2021، الملحق الخامس (متابعة تعليقات مكتب التقييم المستقل على تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2020).[35]

[35] الوثيقة EB 2021/133/R.18.

7- **وفيما يتعلق بالحصائل والنواتج على مستوى المشروعات،** يعزى الأداء السنوي المتقلب إلى مجموعات المشروعات الخاضعة للتحليل: في كل عام، تنضم مشروعات جارية جديدة إلى العينة، وتخرج منها المشروعات المنجزة. ونظرا إلى الطابع القائم على الطلب للمشروعات الممولة من الصندوق، يطرح تحقيق الأهداف المحددة خلال المفاوضات لفترة تجديد الموارد المقابلة عددا من التحديات، نظرا إلى أن مجالات التركيز في المشروعات الموافق عليها (وإلى درجة معينة، المشروعات الجارية التي تجري إعادة هيكلتها) تعتمد على الطلبات القطرية.

8- وبدأ تنفيذ منهجية المؤشرات الرئيسية للحصائل في عام 2020. وفاقم تفشي جائحة كوفيد-19 من تحديات تنفيذ منهجية جديدة في سياقات غالبا ما تتأثر بمحدودية قدرات وحدات إدارة المشروعات وارتفاع معدل دوران الموظفين. وتبعا لذلك، تعتبر البيانات على مستوى الحصائل لعامَي 2020 و2021 غير كافية من حيث العدد والجودة لتحديد التوجه ووضع تقدير دقيق لمستوى تحقيق الهدف. وسيواصل الصندوق المتابعة/توفير الدعم لوحدات إدارة المشروعات من خلال أكاديمية العمليات وكما هو مبين في خطة عمل الرصد والتقييم والتكيف والتعلم من أجل تعزيز القدرات وتحسين جودة الإبلاغ.

9- ويستند تحليل البلدان التي تعاني من أوضاع هشة إلى القائمة المنسقة للبلدان الصادرة عن البنك الدولي خلال السنة المالية ذات الصلة، كما يرد في الملحق الثاني. ونظرا إلى عدد التغييرات المحدود من سنة إلى أخرى، وتوخيا للتبسيط، تُستخدَم أحدث قائمة متاحة لإجراء تحليل بيانات المشروعات لمدة ثلاث سنوات (أو سنتين، تبعا لتعريف مؤشر إطار إدارة النتائج).

Detailed review of IFAD's mainstreaming agenda

A. GENDER EQUALITY, WOMEN'S EMPOWERMENT AND GENDER TRANSFORMATIVE APPROACHES

International context. The year 2021 marked the second year since the World Health Organization declared COVID-19 a global pandemic. The combined impact of the pandemic, conflict and extreme weather events meant that inequalities kept widening globally and the limited progress for women and girls continued eroding[36].

The Generation Equality Forum took place in 2021 and set off a 5-year journey to accelerate action and implementation on global gender equality. The Forum, convened by UN Women and co-chaired by the governments of France and Mexico in partnership with civil society and youth, took place first in Mexico City in March and then in Paris in late June. The landmark effort brought together governments, corporations and change makers from around the world and generated $40 billion in financial commitments, as well as multiple policy and programme commitments. IFAD is involved as both as an individual commitment maker as well as a co-leader of the Action Coalition for Feminist Action for Climate Justice (FACJ), which is one of the multi-stakeholder Action Coalitions driving the action agenda of the Forum.

As part of the Decade of Action to deliver on the SDGs, the 2021 **Food Systems Summit** (FSS) gave the global community an opportunity to come together and make actionable commitments to transform food systems and provide safe, nutritious food for all. The Summit was a corporate commitment and IFAD was engaged in the event process from the outset contributing also to knowledge and debate through the release of its flagship Rural Development Report. The Gender Lever, led by International Food Policy Research Institute (IFPRI), with membership from FAO, IFAD, WFP, Self Employed Women's Association (SEWA) and RECOFTC- The Center for People and Forests was created. It worked with Action Track Leadership teams and the Secretariat to ensure that solutions for transforming food systems are gender transformational, and respond to the needs, priorities and constraints of women of all ages. The Gender Lever was instrumental in mobilizing the voices of women, men and other groups from across the globe to meaningfully engage with the UN Food Systems Summit. This resulted in dialogues in Africa, Latin America, South Asia, Europe and Central Asia. The Gender Lever was also key to keep the gender agenda as a top priority across the UN Food Systems Summit processes including the game changing propositions, dialogues and Champions Network. The Gender Lever prioritised actions under the following four areas; (i) Expanding women's agency; (ii) Increasing access and rights to resources, services and opportunities; (iii) Eliminating systemic institutional and legislative biases against women; (iv) Shifting harmful and constraining gender and social norms.

From **Gender Lever to Coalition**. In September 2021, the "Coalition of action on gender equality and the empowerment of women in food systems" was launched. Led by the Summit Gender Lever, the Coalition unites the work of the Gender Lever and the various cluster working groups with Member States and other supporters of Gender Equality and women's empowerment in Food Systems. During the Summit process, many solutions and propositions emerged that seek to address the challenges facing women and girls in food systems. These have been consolidated in a single agenda for action and the Coalition aims to advance the realization of these solutions and propositions. The goal of the Coalition is to ensure that women and men, boys and girls, and other groups have equitable roles, responsibilities, opportunities, and choices, and that countries, communities, households, and individuals are equipped to participate in local, global and regional food systems activities in a meaningful, dignified, and equitable way.

[36] https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2021/Progress-on-the-Sustainable-Development-Goals-The-gender-snapshot-2021-en.pdf.

Under the Gender Equality and Women's and Girls' Empowerment Workstream, IFAD's Gender team continue supporting the development of globally accepted "Voluntary Guidelines on Gender equality and women's empowerment in the context of food security and nutrition" under the leadership of the Committee for Food Security (CFS). The Guidelines will provide members and other stakeholders with concrete practical guidance on how to advance gender equality, women's and girls' rights, and women's empowerment as part of their efforts to eradicate hunger, food insecurity and malnutrition. The draft of the Guidelines has been submitted to the CFS for comments. It is anticipated that final version of the Guidelines will be endorsed in October 2022.[37] IFAD will continue its involvement throughout the process through participation in the consultations and providing relevant feedback to the draft Voluntary Guidelines.

Strategic orientation. Through its Gender Action Plan (GAP) for 2019 to 2025, IFAD is committed to enhancing the impact of its programming on gender equality and women's empowerment. Some important features include the strengthening of the implementation of gender transformative approaches, adopting an integrated approach to gender, youth, nutrition, environment and climate and leveraging IFAD's enhanced business model, especially regarding decentralization and a culture of results and innovation.

In 2021, IFAD strengthened its gender-related commitments for IFAD12. As such, the target for projects to be designed as gender transformative was increased from 25 per cent to 35 per cent. Moreover, the 2021 edition of SECAP now goes beyond avoiding risks and impacts to identify opportunities for maximizing development gains by mainstreaming gender equality and women's empowerment issues throughout the project cycle. Finally, in 2021, IFAD developed its Strategy on Diversity, Equity and Inclusion.[38] The objective of the strategy is to embed diversity, equity and inclusion into every aspect of IFAD's workplace culture and workforce. Gender equality is a key dimension of the strategy.

Regular grants are playing a key role in the identification of relevant innovations for smallholder agriculture, and that they offer a more flexible way of addressing inclusiveness and IFAD's mainstreaming priorities. Three ongoing regular grants have a specific focus on gender equality, women's empowerment and measuring progress made in achieving these results. These grants are contributing to integrating gender transformative approaches and measurement in IFAD's portfolio: (i) "Scale up Empowerment through Household Methodologies: from Thousands to Millions", implemented by OXFAM Novib and Hivos; (ii) "Securing women's resource rights through gender transformative approaches", implemented by a consortium of CGIAR Centres and (iii) Assessing the Gendered Impact of Rural Development Projects" with IFPRI has the aim of supporting IFAD in improved learning and accountability through impact assessments of IFAD-supported projects. **Achievements against IFAD's Gender Action Plan and commitments.** An ex ante gender sensitivity analysis of the value of the IFAD loan and grant portfolio was conducted to measure the proportion of loans and grants with gender-specific objectives supported by clear budget allocations.[39]

A total of 39 loans were approved by the Executive Board in 2021, amounting to US$ 1,030,844,868. Out of those, eight loans equivalent to USD 137,440,000 were not eligible for the analysis because they did not imply the development of a new project design document (e.g. additional financing of already existing projects or of projects designed with a financing gap).

The overall gender sensitivity outcome on loans (figure 1) analysed shows that 91 per cent of the loan value was rated moderately satisfactory (gender score of 4) and above,

[37] https://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2022/02/CFS_GEWE_VGs_First_Draft_en.pdf
[38] https://webapps.ifad.org/members/eb/134/docs/EB-2021-134-R-9.pdf
[39] Gender action plan indicator 1.1.

compared to 93 per cent in in last year's analysis, 83 per cent in 2019 analysis, and 71 in 2018.

The proportion of the total loan value that can be classified as gender transformative (gender score of 6) is 26 per cent (equivalent to USD 233,875,615), compared to 32 per cent of in 2020, 26 per cent in 2019 for an IFAD11 average of 28 per cent.

Figure 1. Gender sensitivity analysis – loan investment projects approved 2013-2021

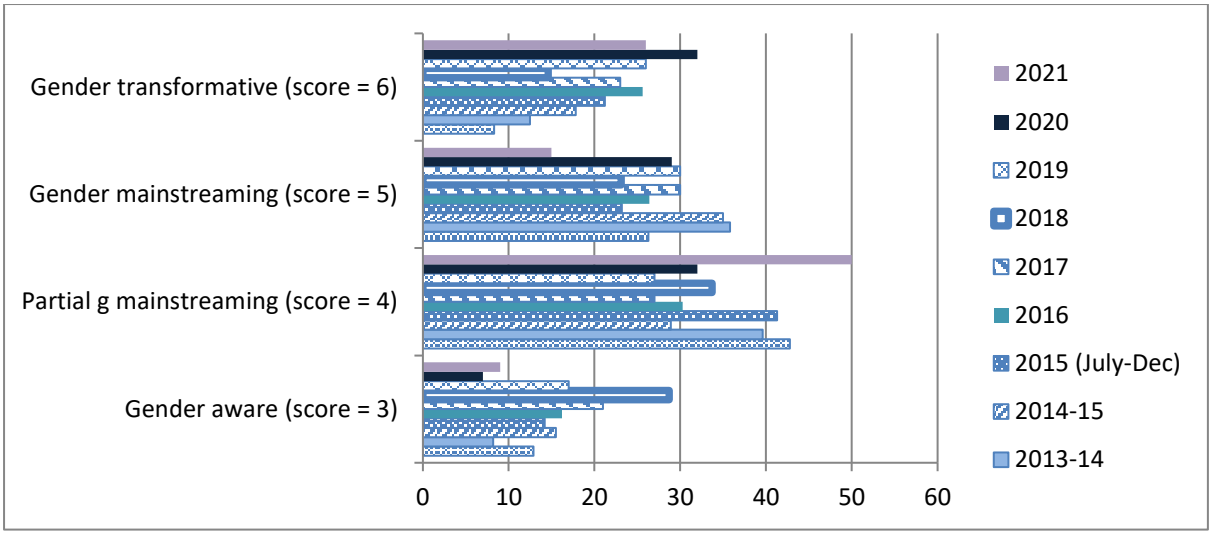

A gender sensitivity analysis of the 10 IFAD grants approved in 2021 with a total value of US$ 10.2 million (figure 2) reveals that 79 per cent of grants by value were rated moderately satisfactory (gender score of 4) or above compared to 73 per cent in 2020. 24 per cent of grants value were classified as gender transformative, a slight decline compared to the 29 per cent in 2020. The analysis did not apply to two grants amounting to USD 133000.

Figure 2. Gender sensitivity analysis – IFAD-financed grants approved 2014-2021

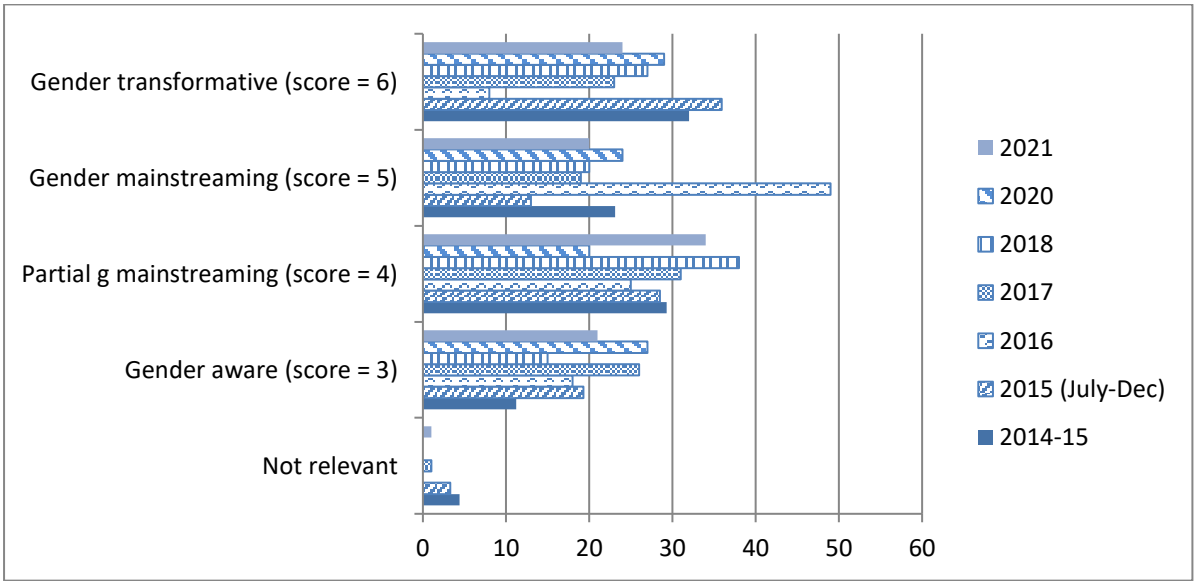

IFAD11 target of "90 per cent of IFAD-supported projects closed between 2019-2021 are rated as moderately satisfactory or better at completion" (rating 4+) was reached at

90 per cent overall. Examining the five IFAD regions, WCA exceeded the target with 100 per cent of projects rated at least moderately satisfactory at completion and LAC at 93 per cent. 53 per cent of the IFAD-supported projects rated satisfactory or highly satisfactory (5+ - also considered "fully gender mainstreamed") at completion, against the IFAD11 target of 60 per cent. Out of the regions, APR met the target and WCA exceeded the target with 62 per cent of projects rated 5+ at completion. A regional breakdown is provided in the figure 3 below.

Figure 3. IFAD 11 gender performance at completion (by region)

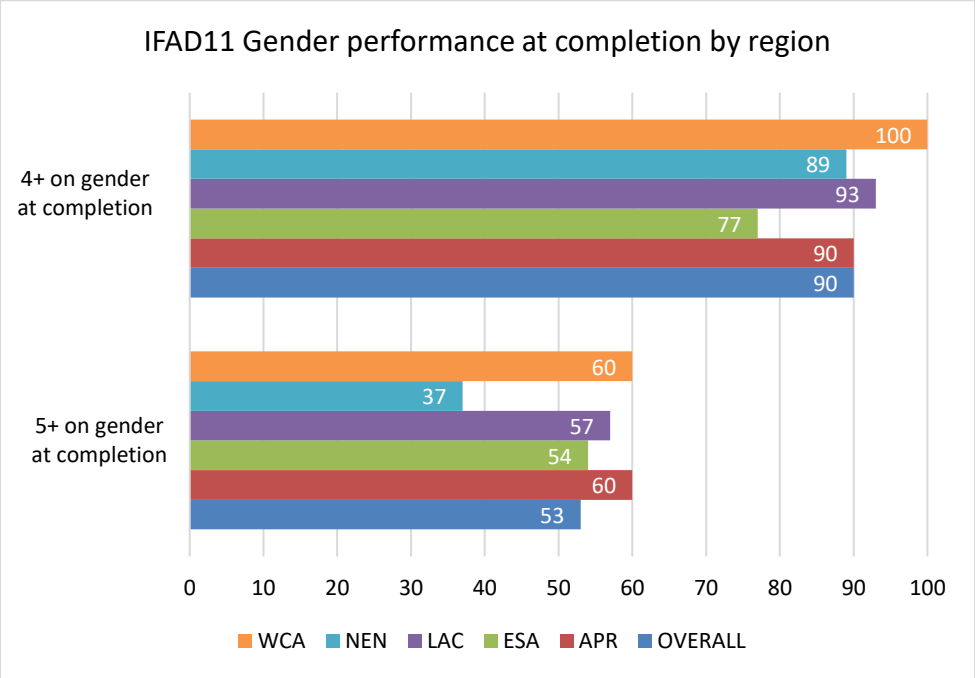

Of 17 the UN system-wide Action Plan (UN SWAP) performance indicators (PI) IFAD's performance 'exceeds' the criteria under 8 indicators including Strategic planning gender-related SDG results (PI 1), Reporting on gender-related SDG results (PI 2), Evaluation (PI 4), Policy (PI 6), Leadership (PI 7), Gender-responsive performance management (PI 8), Organizational culture (PI 13) and Knowledge generation and communication (PI 16). IFAD performance 'meets' the criteria under 6 performance indicators including Gender responsive auditing (PI 5), Financial resource tracking (PI 9), Gender architecture (PI 11), Capacity Assessment (PI 14), Capacity Development (PI 15) and Coherence (PI 17). IFAD performance is 'approaching' requirements for 2 performance indicators: financial resource allocation (PI 10) and Equal representation of women (PI 12).

Successes and lessons. Guidance by IFAD's Policy on Gender Equality and Women's Empowerment and its Gender Plan of Action are important in ensuring that interventions are relevant and address key issues related to gender equality and women's empowerment. These strategic orientations are translated in project-specific gender action plans. However, not every project has a comprehensive one. Although highly relevant, the objective of balancing workloads is not always sufficiently addressed. Efforts have been made to provide guidance for the development of solid gender action plans. As such, it is important to ensure that practices to reduce women's time poverty are included as part of the project's interventions. Moreover, projects without a gender action plan are being mapped so dedicated support can be provided.

While IFAD is well on track to achieve its commitment in terms of number of gender transformative projects at design, the translation into actions on the ground is not

always clearly understood once implementation begins. The start-up of projects is therefore a very important moment to ensure that everyone is clear on what needs to happen to achieve the anticipated results in terms of gender equality and women's empowerment.

Measuring transformative change is an inherently complex and holistic endeavour. IFAD has been rolling out the measurement of its empowerment indicator, which is mandatory for gender transformative projects. While this now enables projects to more systematically track empowerment and social change, project still face a number of challenges. These related, for example, to its costs, time constraints and perceived complexity. Furthermore, project seldom go beyond reporting on the collection of gender-disaggregated data. There is also room to better take into account intersectional dimensions, for example in terms of age and ethnicity. This does not allow projects to actually monitor progress, adapt and learn. Capacity development on gender-sensitive M&E is a priority and dedicated support has been provided to those projects implementing the empowerment indicator. The IFAD11 Impact Assessment analysis supported the complex task of measuring transformative change by looking at two key indicators: women's economic empowerment and women's access to resources. Women's economic empowerment was measured by looking at decision making power over income (either by women only or jointly with men); women's access to resources through women's ownership of various assets (such as land, livestock and others). Estimates indicate that women in beneficiary households have more decision-making power than women in comparison households by 29 per cent. Impacts related to asset ownership were found to be negligible. IFAD's contribution to women's economic empowerment could thus be considered a first necessary step that will likely contribute to increased asset ownership in the future.

IFAD12 outlook: IFAD's Gender team developed a methodology to prioritize projects across the five regions for support to improve their targeting and gender performance The Gender team is also working with regional teams to incorporate the regional priority in the assessment. Regular follow up and technical support to improve the performance will continue through Project Delivery Team (PDT) members. The prioritization work will be periodically updated to track and achieve the completion targets of IFAD12.

During IFAD12, the Gender team will conduct various technical labs and capacity-building activities. This includes the revamped Operations Academy, and other staff induction sessions, project start-up and regional workshops, technical sessions on social norms, gender transformative approaches and tools, monitoring and evaluation of gender transformative changes, etc. Technical contents are under development in collaboration with partner organizations, senior experts and centres of excellence. An integrated focus with the other mainstreaming themes will always been taken into account. A thematic capacity development need assessment will also be conducted during the first semester of 2022 to complement information available on knowledge needs and drive new capacity development efforts on gender transformative programming.

Supplementary funded initiatives will support efforts to achieve IFAD12 commitments. The Joint Programme on Gender Transformative Approaches for Food Security, Improved Nutrition and Sustainable Agriculture (JP GTA) will be further rolled out during IFAD12. The second phase of the Joint Programme on "Accelerating Progress towards the Economic Empowerment of Rural Women" will be implemented during IFAD12 and targets the Pacific Islands, Tanzania, Niger, Tunisia and Nepal. While launched in 2021, "the Gender Transformative Mechanism in the context of Climate Adaptation" (GTM) will become operational under IFAD12. As long-term goals, the GTM aims to empower over 20 million rural people across 27 projects and 20 countries to achieve gender transformative results in agriculture, strengthen climate resilience, and improve rural people's wellbeing by 2030.

The IFAD11 replenishment report[40] underlines the key role IFAD plays in ending rural poverty and hunger, addressing climate change, improving nutrition, empowering rural women and girls, creating opportunities for the youth and addressing the challenges of fragility, disability and migration in rural areas. In line with the SDGs Agenda of Leaving no one behind, the Fund has committed to target its investments to those who need it most, i.e., the poorest people and the poorest countries. The IFAD Targeting Policy, which was approved in 2008, is one of the key instruments IFAD has adopted to ensure that the fund's operations reach and benefit the poor and food insecure. It responds to the core mandate of IFAD, which is to promote rural transformation, end rural poverty and hunger. It has been streamlined into IFAD programme cycle through the development of guidance, tools, requirements and continuous technical support to projects and staff. Although highly relevant, IFAD's Targeting policy is outdated. Following the 2018 Annual Report on Results and Impact of IFAD operations (ARRI) of the Independent Office of Evaluations[41] IFAD committed to update its Targeting policy to, amongst other things, align with the SGDs and the emerging priorities such as rural youth employment and persons with disabilities. The informed and participatory review process started in 2019 with the update to the Targeting Operational Guidelines will continue with the presentation of the revised Targeting policy to the Executive Board in December 2022.

Partnerships are a key instrument for IFAD to widen and deepen its impact in terms of gender equality and women's empowerment. As such, the strong collaboration with the other Rome-based Agencies will be leveraged on. This includes the two joint programmes (JP-RWEE and JP-GTA), but also the work on the CFS Voluntary Guidelines for Gender Equality and Women's and Girls' Empowerment in the context of food security and nutrition. Furthermore, as a co-leader of the Generation Equality Action Coalition on Feminist Action for Climate Justice, IFAD will work with UN Women and others to track the implementation of commitments that have been made. Finally, as a member of the UN Interagency Network on Women and Gender Equality, IFAD will continue to put the spotlight on rural women.

B. YOUTH

International context: There are over 1.2 billion young people (aged 15-24) in the world today and over 80 per cent of those live in developing countries. They are disproportionately affected by high unemployment and underemployment rates. According to the International Labour Organization (ILO), 67.6 million youth are unemployed[42] and their work is not always recognized or remunerated as "employment" in rural areas, being informal and frequently unprotected with about 126 million of young workers who are among the working poor[43].

The situation is particularly grave in rural areas of the least developed countries, where employment opportunities are scarce and where constraints on access to land, natural resources, finance, technology, knowledge, information and education pose additional challenges for young people to seize opportunities for bettering their lives and contributing to the rural economy.

A sustained increase in the global population which is expected to grow to around 9.7 billion in 2050[44] - and the corresponding increase in the number of young people -

[40] Report of the Consultation on the Eleventh Replenishment of IFAD's Resources https://www.ifad.org/documents/38714174/40306705/Report+of+the+Consultation+on+the+Eleventh+Replenishment+of+IFAD%27s+Resources.pdf/3819f1bc-d975-45ce-9770-8f673e26caa0>
[41] IFAD 2018 Annual Report on Results and Impact of IFAD Operations. Independent Office of Evaluation; IFAD 2017. What works for gender equality and women's empowerment – a review of practices and results Evaluation synthesis. Independent Office of Evaluation.
[42] ILO (2020), Global Employment Trends for Youth 2020.
[43] Ibid.
[44] UNDESA (2019), World Population Prospects 2019.

which is expected to increase by more than 60 per cent over the next 40 years in the least developed countries[45] - imposes additional burdens on the labour market.

Creating more productive and decent work for an increasing proportion of youth in a changing climate and shifting dietary habits world is a core part of IFAD's work along with supporting them to enhance and benefit from food systems. According to the latest State of Food Security and Nutrition in the World (SOFI) report from FAO, the number of hungry people rose by 118 million in 2020, and one of its key recommendations to reverse this trend is to support young people to participate in food systems and help make these systems more effective and efficient. Against this backdrop, IFAD was designated the UN anchor agency for Action Track 4 (AT4), "Advancing equitable livelihoods" within the Food Systems Summit (FSS) convened by the UN Secretary-General in October 2021. Through a multi-stakeholder engagement process, AT4 launched a coalition on Decent Work and Living Income and Wages, which is currently led by IFAD, ILO, and CARE. The coalition takes a UN wide approach to food systems transformation and is committed to the goal of ensuring economic and social justice and the right to adequate and nutritious food for all by promoting labour and human rights and increasing opportunities for decent and productive employment.

Strategic orientation: During IFAD11, the Fund has significantly stepped up its efforts to youth-sensitivity programming and adopted a cross-sectoral approach with a view to increase decent job opportunities and promote young people active engagement in operational processes at all levels.

In mainstreaming youth employment across its portfolio, the Fund has put specific focus on agribusiness development as a path to business opportunities for the youth across agricultural value chains, which builds on the combination of appropriate targeting, access to productive assets, goods, services, and entrepreneurship skills enhancement in a tailored fashion and based on context-specific differentiated solutions. Beyond entrepreneurship development, the Fund is also focused on enhancing the employability of rural youth within labour markets. In promoting this employment-centred approach as a strategy to include young people in development paths out of poverty, a good understanding of the business ecosystems has proved critical in order to close the gap between the demand and supply of labour. This has contributed to IFAD's increasing attention to forge strategic and mutually rewarding relationships with the broader farming community actors across public and private sectors and civil society with the objective of scoping out relevant synergies and facilitated capital, assets, market access and other real-world constraints. This integrated investment approach to jobs creation for youth is anchored on market-driven production, post-harvest growth, and linkages with appropriate goods and services (MFIs, extension etc.) around select commodity value chains.

The "integrated" nature of these initiatives offers a comprehensive and tailored package of knowledge, skills, financial and inputs support to young people, which are delivering promising results on employment creation. In particular, IFAD is increasingly investing in rural business incubation approaches within its Youth Agribusiness Hubs Programme that redirects youth livelihood aspirations toward more profitable rural enterprises and labour competitive skills sets by combining talent, technology, capital, capacity building, and know-how. This approach aims at establishing a network of agribusiness incubators integrated with other initiatives already occurring in the same countries in order to eliminate operations in isolation and use collective input for wider impact.

On empowering young voices with agency, IFAD is also supporting grassroots engagement approaches that account for dynamic frameworks for dialogues to ensure that youth voices are heard in decision-making processes and country programming activities. This is currently being piloted through the *Youth Grassroots Approach (YGA)* initiative

[45] United Nations Population Fund (2011), Population dynamics in the least developed countries.

connecting youth voices to action) in four countries - Colombia, Morocco, Rwanda, and Senegal.

These two flagship models are contributing to key dimensions of youth empowerment: (i) economic empowerment, through the creation of youth employment opportunities; (ii) and agency, through the institutionalization of participatory mechanisms that allow a more systematic engagement of young people as equal partners in field operations, thereby increasing the responsiveness of IFAD programming to their needs and views. These are outcomes of Rural Youth Action Plan (RYAP) implementation, which among other IFAD's commitments contribute to SDGs 1 (end poverty), SDG2 (end hunger), SDG5 (gender empowerment), and SDG8 (promote decent work and economic growth).

Achievements against IFAD commitments: In stepping up its efforts to deliver on the ambitious IFAD11 youth mainstreaming commitments, IFAD's pro-youth interventions have revolved around the implementation of a comprehensive menu of activities that yielded the following key achievements against IFAD11 commitments in the RYAP action areas:

Country delivery. In 2021, 100% COSOPs were youth sensitive while 86% of the projects approved over the same year were validated as youth-sensitive (25 out of 29) and 64% of them (16 out of 25) were rated satisfactory or highly satisfactory by the Quality Assurance Group (QAG) at design. In comparison with design in 2019 and 2020, when 45 per cent and 37 per cent of youth-sensitive projects were respectively rated satisfactory or highly satisfactory, this indicator shows a clearly positive trend of the quality of project designs, which are effectively delivering on the objectives of their targeting strategies. Overall, if we consider the entire IFAD11 business cycle (2019-2021), the target of 50% youth-sensitive projects at design has been exceeded with 86% of projects validated as youth sensitive (77 out of 89) and a total estimated outreach of more than 5 million young people for an estimated USD 108 million mobilized for youth-sensitive approaches.

At the design phase, more emphasis was put on analysing national policies addressing young people and outlining specific challenges and opportunities related to youth heterogeneity.

The inclusion of young people as a priority target group in IFAD11 also resulted in enhanced youth targeting approaches and well-defined pathways to foster entrepreneurship and job creation such as skills development and access to assets. Numerous tailored approaches were reinforced in the course of the year to support youth such as the incubation schemes in Cameroon (AEP-Youth project with 86 per cent of the youth agribusinesses still operational and creating direct jobs); the integration of youth in both the upstream and downstream of specific value chains in Nigeria (VCDP); the increased number of youth/social inclusion officers within the PMU.

In comparison to the last two years, IFAD has moved towards improving youth-sensitive indicators and employment data by use of the core outcome indicator C.I. 2.2.1 (New jobs created). In 2021, at least eight new youth-sensitive projects[46] integrated this specific indicator to ensure tracking of youth employment creation - a number that increased by 62 per cent since 2020. Despite these positive trends, some challenges persist such as reporting on youth-related outcomes, particularly on job creation.

Strengthening capacity in youth-sensitive programming. Efforts have been made to ensure that youth issues are reflected in on-going mandatory trainings and e-learning modules, mainstreaming labs, and Operations Academy curricula targeting IFAD staff with the objective to increase adequate in-country technical and analytical expertise on youth-sensitive approaches and effectively blend them within the portfolio to deliver on the youth mainstreaming agenda. Efforts under this action area have also targeted implementation partners and youth organizations through capacity-building in

[46] The eight projects are SACP, RENFORT, KP-RETP, CSAT, PRODER, RK-FINFA, PROSPER and SAPZ.

innovative youth incubation and engagement approaches. For example, trainings in agribusiness hub systems development and its value addition in terms of innovation were organized through virtual in-country workshops in Rwanda, Nigeria, Malawi, Madagascar, and Ivory Coast targeting project implementation unit staff and further scaling up is planned in response to increasing demand from IFAD operations.

IFAD has also significantly enhanced its advocacy role in promoting the potential of rural youth at the global level through policy engagement and partnerships building, which are key pillars of the IFAD youth agenda. During COP26, IFAD has taken on the issue of meaningful youth participation and representation in decision-making processes, putting rural youth at the heart of multilateral discussions about climate change and adaptation strategies in the context of employment. By opening up opportunities for rural young people direct participation in policy dialogue – currently very limited – IFAD is legitimizing its position as ardent advocate for youth engagement.

Partnership building with youth-led organizations has been continuously pursued in joint advocacy and communication activities (CFS, Pre-COP26, Global Conference on Family Farming and Sustainable Food System, Food System Summit, etc.), acknowledging them as a serious constituency able to speak out on its own behalf Moreover, in the spirit of realising IFAD's commitment to enhance the involvement of youth in its governance at all levels, the fund is currently piloting the Youth Grassroots Approach (YGA) in four countries. The approach aims to ensure that youth serve as equal and active partners in the design and delivery of development projects and as allies and pressure groups in policy dialogue, making IFAD's interventions more responsive to their needs and views through a more structure and tailored engagement process. The YGA has already been adopted by the Youth Agribusiness Hubs Programme where the Rwanda Youth in Agribusiness Forum (RYAF) plays the role of convener organization and serves, among other things, as interlocutor to promote a bottom-up dialogue with rural youth representatives.

In strengthening its focus on youth employment, IFAD has increasingly paid attention to the linkages with **child labour** and has raised its advocacy and awareness-raising efforts within the International Partnership for Cooperation on Child Labour in Agriculture (IPCCLA)[47] and in major policy dialogues, including the second and third Global Conferences on Child Labour. As part this effort to prevent forced employment and child labour in agriculture, IFAD undertook a revision of the SECAP Guidance Statements and included performance standards on labour and working conditions. In partnership with FAO, IFAD is also exploring pathways to integrate child labour concerns in its investment programmes through the development of a child labour risk assessment tool.

The promotion of decent employment opportunities for young in agriculture is key corporate undertaking at the centre of IFAD policy engagement agenda. Given its mandate and global commitment, IFAD is currently leading the **Decent Work and Living Income and Wages coalition**[48] whose outcomes will progressively inform IFAD's COSOPs and loan projects.

Successes and lessons: As previously highlighted, youth is already consistently mainstreamed, given that all COSOPs and 87 per cent of loan-financed project designs are validated as youth-sensitive and have facilitated youth inclusion in related rural transformation strategies. However, they do so to varying degrees, and approaches differ in their capacity to fully address youth unemployment issues and delineate clear empowerment pathways. In particular, IFAD11 revealed areas of improvement in

[47] IFAD is one of the founding members of IPCCLA), which is a global initiative bringing together ILO, FAO, IFAD, CGIAR and IUF since 2007.

[48] Action within the coalition will be advanced through five priority areas: (1) Institutionalising and strengthening labour and human rights and improving labour governance in food systems; (2) Promoting decent employment in food systems, with a focus on more and better jobs for the most vulnerable; (3) Empowering food system workers through strengthening workplace organization and effective social dialogue; (4) Ensuring the right to social protection and income security; and (5) Achieving 100 per cent living incomes and wage

measuring employment outcomes for young people. To address these concerns and ensure the effective tracking of youth engagement, a job-tracking outcome indicator has been made mandatory for youth-sensitive projects approved in IFAD12. Special attention will need to ensure ongoing projects strengthen their youth performance to meet completion commitments.

IFAD continues to strengthen the evidence base of how youth integrates with other themes. From implementation, there is room for improvement particularly in certain areas that require immediate and targeted attention such as the green job dimension for youth. Within the Youth Agribusiness Hubs Programme, a comprehensive and coherent "greening business" plan is under preparation, which is expected to integrate green dimensions by adopting a gradual and incremental approach to incubate youth-led green enterprises and build up the skills of both young entrepreneurs and workers to finance, manage, operate, and maintain the capital asset or implement the structural production changes (such as climate-smart agriculture). Among the key tools and approaches currently being piloted there are: experimental approaches focusing on learning through a process of trial and error; incentives frameworks for youth to engage in green farming; establishment of Community of Practice; (7) sound M&E Frameworks to track results and attract climate finance. Against this backdrop, the agribusiness model in Kenya has taken a number of actions focusing on private sector partnerships, skills development, awareness raising, knowledge sharing and advocacy, green business development and mainstreaming a green dimension throughout the Agribusiness Hub Programme over the next 12- 18 months. To this end, a significant share of green jobs (entrepreneurship and wage employment) and operational partnerships are expected to be developed throughout the project. Lastly, social inclusion officers based on the ground as well as project social inclusion staff within loan projects have been pivotal to improving the performance and impact of operations through technical backstopping particularly at early implementation, continued capacity building of project implementation units, which greatly contributed to the quality of project delivery.

IFAD12 outlook: IFAD12's new commitment is to ensure that 60 per cent of new investment projects are youth-sensitive at design with specific focus on youth employment. With the growing transition towards a green economy, the creation of decent green jobs in the rural economy for youth will be prioritized. In this regard, the creation of new mechanisms such as the Private Sector Financing Programme (PSFP) and the Rural Resilience Programme (2RP) - where youth and youth employment are explicitly given prominence - provide the right framework to step up IFAD's engagement with this target group.

Against these ambitious targets, tracking youth employment creation can be particularly challenging for agricultural projects, and therefore ensuring the collection and tracking of the best data possible will become crucial for the attribution of the impact of the projects on outcomes. To this end, during IFAD12 the Fund will step up efforts on improving corporate tracking systems and systematizing data collection methodologies on jobs, employment, and youth aspirations. Another challenge lies in tracking youth-sensitive project performance, as there are currently no specific ratings to gauge youth indicators in supervision guidelines. Solutions to adequately account for and integrate relevant youth-related elements and dimensions will be fostered through further discussions in-house throughout IFAD12.

C. NUTRITION

International context: The year 2021 offered unique opportunities for advancing food security and nutrition through the UN Food Systems Summit, the Nutrition for Growth Summit and the COP26 on climate change. IFAD also engaged in interagency initiatives such as the establishment of the UN Nutrition and its secretariats, and the Committee of Food Security processes on the voluntary guidelines on food systems and nutrition. IFAD actively engaged in country and global level policy dialogues in the run-up and during the food systems summit in September 2021 and supported countries to define

food systems pathways, many of which prioritised nutrition. IFAD is also engaged in a number of food systems coalition related to nutrition, such as the school meals coalition, zero hunger, healthy diets.

At the COP26, IFAD promoted the role of small-scale producers in climate change adaptation and mitigation and in creating resilient food systems. IFAD's Nutrition Team held a side-event, "FOODTalk: Healthy Planet and Well-Nourished People" which dove into the core issues that pit nutrition and climate change as two opposing forces and proposed practical win-win solutions to bridge the divide and minimise trade-offs from a country, technical and policy perspective.

IFAD consolidated its lessons learned, built on the recommendations and follow-up actions that emerged from the Food Systems Summit and COP26 to make SMART commitments at the Nutrition for Growth (N4G) event at the end of 2021. IFAD was an active participant in the preparation of this event, through its role in the advisory group, and as a member of the healthy diets committee led by FAO and the UK Government. This event brought a lot of interest, with IFAD hosting four side events – "Making Food Affordable for Rural People: Is it Possible?"; "Advancing Equitable Access to Nutrition for all Food Systems Workers"; "Nutrition-Sensitive Agriculture: Lessons Learned from IFAD-Supported Projects in East and Southern Africa" and "Financing for Nutrition: Leveraging the Pivotal Role of Public Development Banks." The N4G event offered an additional opportunity for collaboration and partnerships (i.e. CARE, EAT Foundation, TIP, GAIN, CGIARS, NORAD, Public Development Banks, etc.) and highlighted IFAD's global leadership on sustainable food systems transformation.

Achievements against IFAD commitments: IFAD continues to strengthen its progress on nutrition mainstreaming. To date, IFAD has surpassed its commitment under IFAD11 (2019-2021): all COSOPs were nutrition-sensitive and 64 per cent of IFAD11 projects – corresponding to 51 projects - were validated and approved as nutrition-sensitive at design, against a target of 50%.

Action area 4 of the Nutrition Action Plan (NAP) emphasises the improved use of evidence on nutrition-sensitive agriculture and food systems. IFAD is committed to strengthening its monitoring and evaluation systems. In 2021, IFAD undertook an intensive review of 51 IFAD11 nutrition-sensitive projects, to develop a database that provides essential data regarding nutrition interventions, targeting and finances. This database enables IFAD to create a baseline, from which projects will be monitored and evaluated throughout their project cycle.

In line with the Nutrition Action Plan (NAP), IFAD has made concerted efforts to improve use of evidence to inform its NS operations. Since IFAD's criteria for nutrition-sensitive projects came into effect, more and more projects are incorporating and measuring the core outcome/output nutrition indicators into their log frames and M&E systems. IFAD has also established a database of all nutrition-sensitive projects designed in IFAD11. The database was developed following an in-depth review of all IFAD11 nutrition-sensitive projects and provides essential data such as nutrition beneficiary targets and types of interventions and finances invested in nutrition. IFAD will use this database to generate evidence that will inform strategic decisions to improve the quality of nutrition mainstreaming in operations, capacity building and policy engagement.

Region	IFAD 11 Nutrition Sensitive	
APR	10	20%

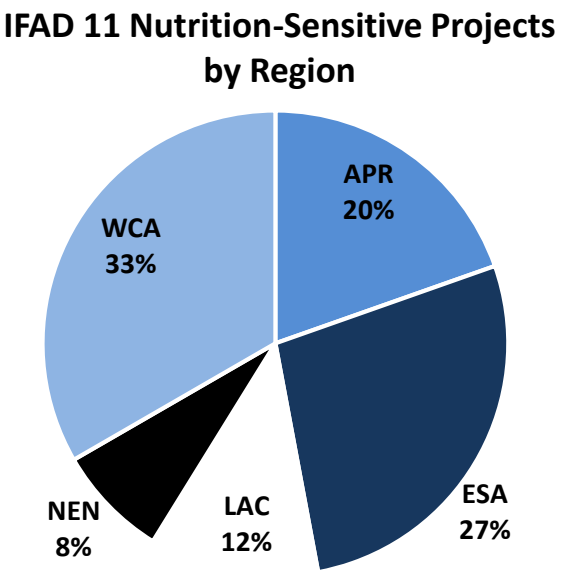

ESA	14	27%
LAC	6	12%
NEN	4	8%
WCA	17	33%
Total	**51**	

IFAD continues to strengthen implementation support to on-going projects. In 2021, 90 per cent of nutrition-sensitive projects rated at least a four or above at supervision and mid-term review missions. As part of implementation support, IFAD, through NORAD's SF, is providing technical and financial support to seven projects in ESA and WCA. In 2021, these projects were supported to develop their nutrition strategies and actions plans to guide them during implementation, and are improving the integration of nutrition into their M&E and targeting approaches. Furthermore, the NORAD SF is supporting the PMUs with nutrition specialists, to be embedded in the PMUs.

At the beginning of 2021, four country programme reviews, in Angola, Kenya, Burundi and Zambia, were finalised and published. These country reviews provide an in-depth analysis of the current operations present in each country and provide strategic guidance on how to strengthen the nutrition-sensitive portfolio in each country.

One of the strategic approaches of the NAP is to strengthen the technical, analytical and managerial capacity of project management teams and partners. This has been achieved through a multitude of strategies, focusing on stronger collaboration with regional divisions and project management teams. The year 2021 saw the assignment of nutrition focal points in all regions where IFAD works. The nutrition focal points have been essential in building bridges and promoting the importance of nutrition-sensitive agriculture. To further bolster the capacity of IFAD staff and Project Management Units in designing, implementing and advocating for nutrition-sensitive agriculture and food systems investments, IFAD held five Nutrition Labs in four regions (APR, ESA, NEN and LAC) in 2021; across all regions a total of 194 participants attended these nutrition labs. The Nutrition Labs provided a platform for projects to share their successes and challenges, and learn from one another.

IFAD continues to maintain partnerships with Bioversity International, Wageningen University, McGill University, IFPRI, among others; and explores new avenues for collaboration. The partnership with IFPRI, in collaboration with the ESA region and Uganda ICO, led to a food and nutrition security mapping exercise in Uganda, which generated evidence that was used in the national food systems dialogues. Through ASAP2, IFAD and Wageningen University deepened the evidence base surrounding the linkages between climate and nutrition. A webinar, "Food Systems: Harnessing Nutrition Co-Benefits of Climate Resilient Agriculture" was held, where the knowledge products were launched and stakeholders from academia, research, governments, civil

society and development agencies gathered to discuss the climate-nutrition nexus. To strengthen this work IFAD held a training workshop on climate change and nutrition linkages, targeting country programme staff, HQ and regional division's staff; a total of 26 participants attended this training. The KM products under this grant included one comprehensive literature review prepared in an interactive PDF format, three country case studies, one video and one teaser for social media promoting the climate-nutrition nexus. Through a partnership with Bioversity International, the Indigenous Peoples and Nutrition Digital Toolbox was initiated. This toolbox will provide guidance for designing and implementing projects and initiatives that aims to improve nutrition of Indigenous communities by leveraging local biodiversity and food systems.

Successes and lessons: Incorporating nutrition objectives among IFAD corporate commitments was a strategic decision that has brought nutrition to the forefront and has been a key driver to increasing the number nutrition-sensitive projects at design. This is an indispensable commitment also in light of findings from the Impact Assessment for projects that closed between 2019 and 2021, which were designed, on average, about eight years earlier and where nutrition gains are very low. An encouraging trend is emerging where more governments are advocating for integration of nutrition in operations, a clear evidence of their ownership and buy-in. For example, more and more projects are incorporating nutrition activities across all stages of the value chain, from primary production to consumption. This enables projects to tackle the myriad of factors influencing malnutrition, helping to ensure access to diverse, healthy and sustainable diets for all.

Overall, support during implementation stage has increased but there is the need to strengthen monitoring and evaluation capacities. There remains a great deal of confusion on the nutrition-sensitive indicators. To ensure these are adequately incorporated into baseline, mid-term and end line surveys, as well are correctly monitored and interpreted, specific technical support to project teams is needed. Another significant aspect is the development of nutrition strategies and action plans, which has enabled projects to better translate NS interventions at design into concrete and context specific actions and to integrate NS metrics into investments. A significant level of support in this regard has been provided, with promising feedback, and will be continued.

Partnerships with implementing agencies and organisations with specialised technical expertise has been invaluable in enhancing beneficiaries' knowledge and capacity on nutrition; and is an integral part of all projects, present and future, to strengthen the implementation of nutrition-sensitive interventions. More and more projects incorporate nutrition activities across all stages of the value chain, from primary production to consumption. This enables projects to tackle the myriad of factors influencing malnutrition, helping to ensure access to diverse, healthy and sustainable diets for all.

IFAD12 outlook: IFAD12 has raised its ambition and seeks to ensure that 60% of new investment projects are nutrition-sensitive. Furthermore, moving forward, emphasis will be placed on strengthening the implementation of nutrition-sensitive projects, particularly at start-up to ensure that good practices at design are followed through during the whole project cycle. The year 2021 saw IFAD strengthen its evidence base and initiate measures to ensure effective monitoring and evaluation of nutrition-sensitive projects. These efforts will be vital in achieving IFAD12 commitments and ensuring that nutrition-sensitive projects deliver nutritious and healthy diets to the most vulnerable populations in rural areas. IFAD12 will see increased efforts to generate and use data to inform interventions, policy and learning.

As IFAD's nutrition-sensitive portfolio continues to expand, concerted efforts will be made to scale up its internal capacities and those of its implementing partners. A great deal of work has been done in this regard, and under IFAD12 new, innovative knowledge

transfer methods such as e-learning will be pursued, with the emergence of a new e-learning course.

D. ENVIRONMENT AND CLIMATE CHANGE

1. This chapter provides an overview of IFAD's Environment and Climate Change (E&CC) mainstreaming initiatives, complementing the detailed report in the Adaptation for Smallholder Agriculture Programme (ASAP) annex.

2. **International context:** Following COVID-related delays, the UNFCCC COP26 at last took place in 2021. IFAD's COP engagement was bigger than ever before, with 32 events hosted at its own Pavilion. This gave IFAD high visibility, emphasizing its unique niche in building multi-dimensional resilience in the face of climate change, with and for the rural poor[49]. IFAD partnered with the Italian Ministry of Ecological Transition in the pre-COP, emphasizing the connection between youth and climate change at a joint event. Support for climate action in agriculture was prominent at COP26, where the roadmap for the Koronivia Joint Work on Agriculture (originally launched at COP23) was set to conclude. Parties agreed to the joint work, with a view to proposing a new roadmap at COP27, which should focus on new topics and means of implementation. Important decisions were reached at COP26 with regard to the Paris Rulebook, which sets out vital guidance for the implementation of the Paris Agreement. The Glasgow Climate Pact further confirms the relevance of IFAD's mandate in this regard, calling for urgent action on topics central to IFAD's work, such as: scaling up adaptation finance in developing countries with an ambition to ensure an equal ratio between adaptation and mitigation; protecting, conserving and restoring nature and ecosystems; enhancing gender equality and empowerment of women; ensuring meaningful youth participation in decision-making processes; and fostering indigenous peoples' and local communities' key role in effective action on climate change.

3. Financial pledges following COP26 confirmed the success of IFAD's engagement, with Sweden becoming the latest contributor to ASAP+ and Ireland doubling its existing pledge. Norway's top up to IFAD12 followed a bilateral discussion around the importance of adaptation between Minister Tvinnereim and IFAD's President in Glasgow.

4. Other key international, climate-related engagements in 2021 for IFAD included part one of the Convention on Biodiversity's (CBD) COP15, One Planet Summit, Climate Adaptation Summit, UN Food Systems Summit, Finance in Common Summit, High-Level Dialogue: An Adaptation Acceleration Imperative and the Africa, Asia Pacific and Latin America and Caribbean Climate Weeks. In terms of strategic partnerships, IFAD formally joined the Africa NDC Hub, the UN for NAPs, the Thematic Working Group (TWG) on Agriculture, Food Security and Land Use under the NDC Partnership (NDC-P), and the UN Senior Leadership Group on Disaster Risk Reduction for Resilience.

5. In step with its global engagement on the post-2020 Biodiversity Framework, IFAD adopted its first-ever Biodiversity Strategy in December 2021[50]. The strategy will guide IFAD's work on biodiversity in years to come, ensuring strong interconnections with existing environment and climate work. For example, at the IUCN Congress in 2021, IFAD's President committed that by 2030, at least 30 per cent of IFAD's climate finance would support Nature-Based Solutions. This strategy will run concurrently with the

[49] IFAD, 2021. *IFAD and COP26: What next?* https://webapps.ifad.org/members/eb/134/docs/EB-2021-134-R-2.pdf
[50] IFAD, 2021. *IFAD Strategy on Biodiversity 2022-2025.* https://www.ifad.org/en/-/biodiversity-strategy

environment and climate strategy, until 2025, after which a new, integrated strategy will be produced.

6. Furthermore, the establishment of the US$10 million "IFAD Climate Facility" significantly boosts IFAD's capacity to build an ambitious pipeline of international climate fund co-financed projects[51]. The successful accreditation upgrade in 2021 under the Green Climate Fund is another promising step in this direction: IFAD can now submit proposals to the GCF for amounts greater than US$250 million (total financing) and implement high-risk (Environment and Social Safeguard Category A) projects. In late 2020, IFAD was re-accredited to the Adaptation Fund[52].

7. **Strategic orientation:** IFAD's Strategy and Action Plan on Environment and Climate Change committed to mobilize at least US$200 million in supplementary climate finance from the global climate funds during IFAD11 (and a further US$300m in IFAD12). This target was substantially exceeded, with IFAD securing a total of $294.1 million from the Adaptation Fund (AF), GCF and GEF between 2019-2021[53]. Additionally, as further detailed in the ASAP annex, IFAD secured US$67 million in bilateral contributions towards the third evolution of its own flagship climate programme, ASAP+.

8. The 2021 updated edition of IFAD's SECAP, with strengthened standards on topics including biodiversity, climate change and pollution, became mandatory for all new project designs from September 2021 onwards[54]. A four-module training course is now mandatory for all IFAD staff and consultants working on related functions, with an additional four modules diving deeper into specialized topics.

9. In 2021, IOE's thematic evaluation of IFAD's Support for Smallholder Farmers' Adaptation to Climate Change[55] and the Multilateral Organisation Performance Assessment Network (MOPAN) report on *The Multilateral Response to Climate Change* were published[56]. Both independent assessments highlighted the successes and scope for improvement in IFAD's climate work. Overall, findings were positive, with the MOPAN report calling IFAD *"an early mover in designing climate finance instruments"*, commending its *"strong focus on results monitoring, learning and innovation"* and stating that *"MDBs would benefit from a strong partnership with IFAD given its focus on addressing vulnerability".* Furthermore, IFAD rated highest in terms of overall performance and transparency in the 2021 assessment of Quality of Official Development Assistance (QuODA) and ranked fourth in evaluation, owing to its high-quality evaluation systems.[57]

[51] IFAD, 2021. *Utilization of Resources under the IFAD Regular Grants Programme for the Implementation of the IFAD Climate Facility*. https://webapps.ifad.org/members/eb/133/docs/EB-2021-133-R-25.pdf
[52] https://www.adaptation-fund.org/document/fast-track-re-accreditation-of-the-international-fund-for-agricultural-development-ifad-as-a-multilateral-implementing-entity-mie/
[53] Distributed as follows: 2019 = US$45.7 million; 2020 = US$145.4 million; 2021 = US$103 million. This comprises the volume of the investment projects themselves (IFAD11 total: US$ 274.4 million), project preparation funds, where applicable (IFAD11 total: US$ 2.6 million) and agency fees (IFAD11 total: US$ 17.1 million).
[54] IFAD, 2021. *Social, Environment and Climate Assessment Procedures*. https://www.ifad.org/en/-/social-environmental-and-climate-assessment-procedures
[55] IOE, 2021. *Thematic Evaluation of IFAD's Support for Smallholder Farmers' Adaptation to Climate Change.* https://webapps.ifad.org/members/eb/134/docs/EB-2021-134-R-12-Rev-1.pdf
[56] MOPAN, 2021. *LESSONS IN MULTILATERAL EFFECTIVENESS: Pulling Together: The Multilateral Response to Climate Change.* https://www.mopanonline.org/analysis/items/MOPAN_MLE_Climate_Change_July2021_web.pdf
[57] https://www.cgdev.org/publication/quality-official-development-assistance

10. **Achievements against IFAD commitments.** As can be seen in Table 1 of this Appendix, despite the challenges caused by the pandemic, results met or exceeded targets in all action areas of the Strategy and Action Plan on Environment and Climate Change 2019-2025. The remainder of this section summarizes key achievements.

11. All IFAD11 country strategies included an assessment of the country's Nationally Determined Contributions under the Paris Agreement, ensuring that IFAD's climate investments are well-aligned with national climate ambition and finance targets.

12. The IFAD11 PoLG climate finance target of 25 per cent was substantially surpassed, with 35 per cent of the PoLG commitments (USD 1.2 billion) validated as climate finance[58]. The vast share, USD 1.1 billion (i.e. 90 per cent of the total) was validated as adaptation finance, demonstrating how IFAD bucks the trend of global climate finance flows, whereby adaptation finance is dwarfed 1:12 by mitigation finance[59]. Although IFAD's mitigation investments are expected to grow in coming years through efforts to maximise adaptation-mitigation co-benefits and synergies, adaptation and resilience building for smallholder livelihoods will always be the core of IFAD's climate action.

13. The adoption of IFAD core climate change indicators has been mandatorily linked to the share and type of IFAD climate finance (adaptation or mitigation) that an investment includes. Of the projects approved during IFAD11 that are already ongoing and reporting against results, 83 per cent are reporting against E&CC indicators. Of these, 62% per cent are reporting on two or more E&CC indicators. As can be seen in section III – Development Results of the main RIDE report, RMF11 targets on E&CC indicators have been exceeded in most cases. For example, IFAD11 programming almost doubled its commitment to avoid/sequester -65m tCO2e over 20 years, having approved projects with the potential to avoid/sequester -112m tCO2e over 20 years[60], thanks to the Fund's increasing emphasis on leveraging and quantifying mitigation co-benefits in its climate resilience investments. At output level, IFAD exceeded its target of *"groups supported to sustainably manage natural resources and climate-related risks"* more than four times over (some 46,000 groups were supported compared to the target of 10,000) and brought some 270,000 additional hectares of *"land under climate resilient practices"* (1.77 million in total, as compared to 1.5 million targeted). Notably, the outcome level indicator on *"Number of persons/households reporting adoption of environmentally sustainable and climate-resilient technologies and practices"* also delivered beyond expectations: IFAD11 looked to ensure adoption among at least 300,000 beneficiaries and reached 367,684. This strong performance is a promising start for IFAD's climate and environment indicators, whose systematic integration in project logframes only began at the start of IFAD11.

14. In terms of ratings at completion, IFAD11 exceeded both its targets of at least 90 per cent of projects rating 4 or higher on Adaptation to Climate Change (92 per cent) and Environment and Natural Resources Management (94 per cent). The 2021 (ARRI) confirms that: *"Only two criteria, ENRM [environment and natural resources management] and adaptation to climate change, show statistically significant*

[58] As per the *Multilateral Development Banks' Methodologies for Climate Finance Tracking.*

[59] CPI, 2021. *Global Landscape of Climate Finance 2021.* https://www.climatepolicyinitiative.org/publication/global-landscape-of-climate-finance-2021/

[60] IFAD's GHG accounting been reinforced through close collaboration with FAO, applying FAO's internationally recognized EX-ACT and GLEAM-i tools.

improvements over the long term (for projects completed between 2007 and 2016)[61]". Additionally, the IFAD11 Impact Assessment exercise shows that IFAD interventions helped build households' resilience, including to climate change, by 14 per cent. Extrapolated to the whole portfolio, 40 million households became more resilient with IFAD's support.

15. **Successes and lessons:** Taking stock and systematizing lessons and evidence from past work and impact assessments is integral to IFAD's climate portfolio. In 2021, a corporate exercise to better capitalize and disseminate lessons learned from IFAD projects included a special focus on lessons drawn from environment and climate adaptation and mitigation activities. Related categories and contents have now been embedded in IFAD's Operational Results Management System (ORMS), in alignment with the catalogue of lessons learned, available for all IFAD projects to improve project design and implementation.

16. In view of the exponential growth of IFAD's climate portfolio, a need for additional staff and expertise, also in emerging areas (such as nature-based solutions, greenhouse gas accounting and geospatial remote sensing), has been flagged, *inter alia* by the IOE evaluation. IFAD is pursuing new recruitments and upskilling hand-in-hand with its decentralization policy, which aims to ensure greater presence country level. This, in turn, should reinforce IFAD's engagement in important national policy processes around the climate-agriculture nexus. As IFAD's climate portfolio grows, redoubling on monitoring and evaluation efforts is key: to this end, IFAD formed an interdepartmental working group to crystalize a corporate resilience framework, drawing on best-practices by all operational units, from project-level results indicators, to resilience scorecard methodologies to impact assessment measures of resilience. In step with IFAD's outlook towards Paris Alignment and more stringent requirements on environmental pollution and climate embedded in SECAP 2021, a greater emphasis on GHG accounting is also emerging.

17. **IFAD12 outlook:** IFAD12 continues to raise the stakes for IFAD's climate work. At least 40 per cent of IFAD12 investments will finance climate action, and its climate finance pipeline from supplementary sources (including ASAP+, AF, GCF and GEF) is set to continue growing substantially. To ensure all IFAD's investments support the interlinked goals of the Paris Agreement, an important next step will be to produce a Paris Alignment roadmap that will boost IFAD's and its Member States' efforts to facilitate the transition to low-emission, climate-resilient development. IFAD plans to position its climate work strategically around these three pillars:

    a. Leveraging low emission, climate resilient, pro-poor transformation of food systems;
    b. Catalysing climate innovations and expanding knowledge and evidence;
    c. Scaling up climate finance directed at small-scale producers.

[61] IOE, 2021. Annual Report on Results and Impact of IFAD Operations. https://www.ifad.org/en/web/ioe/w/2021-annual-report-on-results-and-impact-of-ifad-operations